

قضايا المحاكم في العصر الآشوري الحديث

رسالة تقدم بها

محمد عبد الغني عبد الرحمن مصطفى البكري

إلى

مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في الآثار القديمة

بإشراف

الأستاذ

د. علي ياسين أحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾

﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

صدق الله العظيم

سورة الاسراء الآية ٢٣

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير في الآثار

التوقيع :

المشرف : أ. د. علي ياسين أحمد

التاريخ : ٢٠٠١ / ٤ / ٢٦

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة (قضايا المحاكم في العصر الاشوري الحديث) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.

التوقيع :

الاسم : د. عبد الجبار أحمد صالح

التاريخ : ٢٠٠١ / ٤ / ٢٦

إقرار المقوم الفكري

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة (قضايا المحاكم في العصر الاشوري الحديث) قد تمت مراجعتها وأصبحت مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بسلامة الفكرية.

التوقيع :

الاسم : د. أحلام سعد الله صالح

التاريخ : ٢٠٠١ / ٤ / ٢٦

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على التوصيات التي قدمت من قبل المشرف والمقوم اللغوي والمقوم الفكري أشرح الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : د. حسين ظاهر حمود

رئيس لجنة الدراسات العليا / رئيس قسم الآثار

التاريخ : ٢٠٠١ / ٤ / ٢٦

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقديم والمناقشة قد أطلعنا على هذه الرسالة وناقشنا الطالب في محتوياتها فيما له علاقة بها بتاريخ ٦ / ٢٠٠١ / وأننا جديرة لنيل شهادة الماجستير في اختصاص الآثار .

توقيع

عضو لجنة المناقشة
عبد الغادر عبد الجبار الشيلحي

توقيع

عضو لجنة المناقشة
احلام سعد الله الطالب

توقيع

رئيس لجنة المناقشة
عامر سليمان ابراهيم

توقيع

عضو اللجنة (المشرف)
علي يامين احمد

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية الآداب بجلسته

المنعقدة

في ٢٠٠١ / /

وقرر

مقرر مجلس الكلية

د. غانم عبد الله خلف

التوقيع/

التاريخ

عميد كلية الآداب

د. صلاح الدين أمين طه

التوقيع/

التاريخ

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	٣-١
قائمة المختصرات	٤
المقدمة	٧-٥

الفصل الأول

المبحث الأول - نشأة وتطور القضاء والمحاكم	١٥-٨
المبحث الثاني - موظفي القضاء	٣١-١٦
القاضي	١٩-١٧
سوكالو	٢١-١٩
سارتتو	٢٢-٢١
خزانو	٢٤-٢٢
أبراكو	٢٤
ش بان دنان	٢٥-٢٤
ش مخ آل	٢٦-٢٥
شانكو	٢٧-٢٦
شاكنو	٢٧
طُبشار	٢٨-٢٧
ديالو	٢٩
قربوتو	٣٠-٢٩
المبحث الثالث - المحكمة	٣٥-٣١
المعابد	٣٣-٣١
القصور	٣٤-٣٣
البوابات	٣٥

الفصل الثاني

٥٠-٣٦	المبحث الأول - النصوص القضائية . أنواعها وصيغها
٤٠-٣٧	١- نصوص أوامر المحكمة
٤٣-٤٠	٢- نصوص مرافعات المحكمة
٤٤-٤٣	٣- نصوص قرارات الحكم
٤٥-٤٤	أ - الحكم بالعقوبة المالية
٤٦-٤٥	ب - الحكم بالعقوبة الجسدية
٤٨-٤٦	ج - قرار المحكمة
٥٠-٤٨	٤- نصوص التسوية القضائية
٦١-٥١	المبحث الثاني - نماذج من النصوص القضائية
٥١	- نموذج نص لأمر محكمة
٥٣-٥٢	- نموذج نص لمرافعة محكمة
٥٥-٥٤	- نموذج نص لحكم بعقوبة مالية
٥٧-٥٦	- نموذج نص لحكم بعقوبة جسدية
٥٩-٥٨	- نموذج نص لقرار محكمة
٦١-٦٠	- نموذج نص لتسوية قضائية

الفصل الثالث

١١٣-٦٢	المبحث الأول - قضايا الأموال المنقولة وغير المنقولة
٦٢	أولاً - الأموال المنقولة
	قضايا الفضة
٦٢	١. نزاعات حول القروض
٧٢-٧٠	٢. نزاع حول رأس المال
٧٧-٧٢	٣. نزاع حول الحسابات
٨٠-٧٧	٤. نزاعات حول الكفالة
	قضايا العبيد
٨٤-٨١	١- الرجوع في عملية البيع
٩٣-٨٤	٢- هروب العبيد
٩٧-٩٣	٣- رهن العبيد

٩٨-٩٧	٤. التعويض عن العيب
	قضايا الحيوانات
١٠٣-٩٨	١. الشراكة في الحيوانات
٩٩-٩٨	أ - الشراكة في الارباح
١٠٣-١٠٠	ب - الشراكة في رأس المال
١٠٤-١٠٣	٢. بيع الحيوانات
١٠٧-١٠٥	٣. خيانة الامانة
١٠٩-١٠٨	الحبوب والضريبة
١١٠-١٠٩	ثانياً الاموال الغير منقولة
١١٢-١١٠	- الدور
١١٣-١١٢	- الحقول
١٣١-١١٤	المبحث الثاني - الجرائم
١١٤	السرقه
١١٩-١١٤	١. سرقة المنازل
١٢٢-١١٩	٢. سرقة الحيوانات
١٢٣-١٢٢	٣. سرقة العيب
١٣١-١٢٤	القتل
١٣٩-١٣٢	المبحث الثالث - القضايا الاجتماعية
١٣٧-١٣٢	- الارث
١٣٩-١٣٧	- التبني
١٤٠	جدول بالاوزان
١٤٣-١٤١	بعض المصطلحات السومرية وما يقابلها بالاكدي والعربي
١٤٦-١٤٤	الخاتمة
١٤٨-١٤٧	المصادر العربية
١٥٢-١٤٩	المصادر الاجنبية

قائمة المختصرات

List of Abbreviations

المعجم الاكدي		عاجل وآخرون، سليلان، المعجم الاكدي، بغداد، ١٩٩٩.
ABL	Harper. Assyrian and Babylonian Letters.	
ABLC	Johns. Assyrian and Babylonian Letters, Contracts.	
ADD	_____ Assyrian Deeds and Documents.	
Afo	Friedrich. Archiv fur Orientforschung	
AL	Driver and Miles. The Assyrian Laws	
ANET	Pritchard. Ancient Near Eastern Texts	
ARAB	Luckenbill. Ancient Records of Assyrian, Babylonian.	
BL	Driver and Miles. The Babylonian Laws.	
BT	Parker. Balawat Texts in <u>IRAQ</u> XXV (25)	
CAD	The Assyrian Dictionary of Chicago	
CDA	Black. A Concise Dictionary of Akkadian	
FNALD	Postgate. Fifty Neo-Assyrian Legal Documents	
GPA	_____. The Governor's Palace Archive	
IRAQ	British School of Archaeology in Iraq	
JCS	Journal of Cuneiform Studies	
KAV	Schroeder. Keilschrifttexte aus Assur Verschiedenen	
ND	Wiseman. Nimrud Tablets, <u>IRAQ</u> XV (15) and Parker. <u>IRAQ</u> XVI (16)	
NR	Mallowan. Nimrud and its Remains	
NWL	Kinnir wilson. The Nimrud Wine Lists	
AL RAFIDAN	Ahmad, Ali yaseen. The Archive of Aššur - Mātu - Tāqqin	
RA	Revue D'Assyriologie D'Archeologie Orientale	
RIA	Reallexikon der Assyriologie	
SAA	State Archives of Assyria	
SAAB	State Archives of Assyria Bulletin	
TFS	Dalley, Postgate. The Tablets from Fort Shalmaneser	
TH	Friedrich. Tall Halaf texts in <u>Afo</u> Beiheft 6	
VAS	Delitzsch. Vorderasiatische Schriftdenkmäler Band 1	
VAT	Tablets in the Collections of the Staatliche Museen. Berlin	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

كانت وما تزال عملية بناء مجتمع آمن ومستقر هي الغاية التي يسعى اليها الإنسان. فقد ارتبط تطور الامم وتقدمها ارتباطاً وثيقاً مع بناء مجتمع يسوده الهدوء والامن والاستقرار وأساسه العدل والمساواة الاجتماعية. وقد ابتدع الانسان واستخدم طرقاً شتى للوصول إلى تلك الغاية. وقد كان القضاء في مقدمة المسالك التي اتبعها الإنسان وصولاً إلى غايته. وقد سبقه التحكيم عن طريق اتباع العادات والاعراف والتقاليد السائدة آنذاك والتي ما تزال بعض تأثيراته حاضرة إلى الوقت الحالي. على الرغم من درجة التمدن والرقى التي توصل اليها الإنسان.

وفي العراق القديم الذي يعتبر أول من وضع الاساس لأرضية الحضارة البشرية. فقد بدأت أولى المدن تظهر في قسمه الجنوبي ومنذ الالف الرابع قبل الميلاد. وتبعها نشوء أولى أنظمة الحكم فيه. الذي صاحبه تطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولم يعد التحكيم القبلي والعشائري ملائماً للتقدم الحضاري والفكري. فكانت الحاجة تلوح لظهور التشريع القانوني. فظهرت أولى القوانين العراقية على شكل اصلاحات كان حاكم لكش (اوركاينا ٢٣٣٥ ق.م) قد اصدرها لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي حلت ببلاده في تلك الفترة. ثم تبع تلك الاصلاحات مجموعة من القوانين التي كان اقدمها قانون اورنمو (٢١١٣ - ٢٠٩٥ ق.م) وانضجها قانون حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠) فضلاً عن قوانين اخرى اصدرها ملوك العراق القديم. وهذا ان دل على شيء انما يدل على مدى اهتمام ملوك العراق القديم على انشاء قاعدة من العدالة الاجتماعية يحمون بها دولتهم وشعبهم ويوفرون لهم الأمن والطمأنينة من خلال اصدارهم لتلك القوانين التي كانت تترجم إلى الممارسة الفعلية عن طريق القضاء والذي اصبح بدوره كفاً لمعالجة المشاكل التي قد تتعرض لها معظم نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وحتى السياسية. ولعل هذا ما يميز هذا البحث الموسوم بـ(قضايا المحاكم في العصر الاشوري الحديث)، حيث تميز البحث بشموله لنواحي مختلفة من حياة الفرد. وقد تجلّى لنا هذا عندما بدأنا الخوض في المشاكل التي واجهت

المجتمع الاشوري وقد كانت متنوعة بتنوع الممارسات التي مارسها خلال ذلك العصر الامر الذي ادى بدوره إلى تنوع وتشعب المجالات التي تناولها هذا البحث.

إن معظم الدراسات التي تناولت الناحية القانونية في العراق القديم كانت قد ركزت على القوانين المدونة فضلاً عن بعض الدراسات التي تناولت الجانب القانوني في العهود البابلية. في حين ان الجانب القانوني والقضائي للعصر الاشوري الحديث بقى بعيداً عن متناول تلك الدراسات. وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم العثور على قوانين مدونة تعود لذلك العصر. وهذا لا يعني ان العصر المذكور كان بمنى عن الممارسات القانونية والقضائية. فقد وصلتنا مجموعة من النصوص المسمارية دُوت فيها القضايا التي نظرت فيها المحاكم وقرارات الحكم التي صدرت بحقها والتي كانت منطلقة من خلال ما هو سائد من أحكام وقوانين فضلاً عن ذلك فقد ابرزت لنا تلك القضايا شخصية القضاء الاشوري الحديث ودوره في المجتمع. فضلاً عن ذلك حاولنا اعطاء صورة مكبرة عن مدى تغلغل القضاء في حياة المجتمع ومدى اعتماد افراد ذلك المجتمع على القضاء للحصول على حقوقهم وامتيازاتهم. كما كان هدفنا أيضاً من البحث هو الوقوف على اهم المشاكل التي كانت تواجه مجتمع عريق كالمجتمع الاشوري. وكيفية معالجة القضاء والمحاكم لتلك المشاكل.

اعتمدنا في إعداد هذا البحث بالدرجة الاساس على أرشيفات النصوص المسمارية التي كانت قد اكتشفت في ارجاء مختلفة من الامبراطورية الاشورية. والتي كان من بين انواعها النصوص القضائية. موضوع البحث. واهم تلك الارشيفات. ارشيف قوينجق (مكتبة اشور بانيبال) الذي قام باستنساخه الباحث Johns. ونشر استنساخه المسمارية في كتاب (ADD) وقد أعادت جامعة هلسنكي مؤخراً ترجمة هذا الارشيف ونشرته في سلسلة كاملة تحت عنوان (SAA). وكذلك ارشيف مدينة اشور (VAT) والذي قامت جامعة هلسنكي أيضاً باعادة ترجمته ونشره في سلسلة كاملة تحت عنوان (SAAB). وكذلك ارشيف قصر اشور ناصر بال الثاني في مدينة النمرود (ND) المنشور في مجلة (IRAQ) اضافة إلى اعتمادنا على ارشيفات اخرى مثل ارشيف Aššur Mātu Taqqin المكتشف في مدينة اشور والذي قام بترجمته الاستاذ علي ياسين احمد ونشرته جامعة كاواساكي في مجلة AL RAFIDAN وكذلك ارشيف كوزانا (تل حلف. TH) الذي ترجمه الباحث Freidrich والمنشور في دورية Afo وكذلك ارشيف مدينة (بلوات BT) الذي ترجمته الباحثة Barbara Parker والمنشور في مجلة IRAQ أيضاً.

اشتمل البحث على ثلاثة فصول:

احتوى الفصل الاول على ثلاثة مباحث تناول الاول تاريخ نشأة القضاء والمحاكم وتطورهم عبر العصور في العراق القديم. اما الثاني فقد تطرقنا فيه لموظفي القضاء الاشوريين الذين شكلوا مجتمعين هيئة قضائية كانت تمارس عملها في المحكمة وهو موضوع المبحث الثالث الذي تحدثنا فيه عن المحاكم واماكن انعقادها.

اما الفصل الثاني فقد اشتمل على مبحثين. الاول تناول النصوص القضائية من ناحية انواعها وصيغها واطارها العام وفي المبحث الثاني اکتفينا بذكر نماذج لأنواع النصوص القضائية التي تحدثنا عنها في المبحث الاول من الفصل.

اما الفصل الثالث والاخير فقد اشتمل على ثلاث مباحث تناولت القضايا التي نظرت فيها المحاكم. والتي قسمناها إلى ثلاثة انواع بعدد المباحث. تناول الاول القضايا الاقتصادية التي اشتملت على الاموال المنقولة وغير المنقولة. وفي الثاني تناولنا الجرائم التي ارتكبت في العصر الاشوري الحديث من سرقة وقتل واعتداء جسدي. وخلال المبحث الثالث تحدثنا عن بعض المشاكل الاجتماعية التي عانى منها المجتمع الاشوري كمشاكل التبني والأرث. ثم ختمنا الفصل بالحديث عن العقوبات التي ظهرت لنا في القضايا التي تناولها البحث.

وفي الختام اقدم جزيل شكري وعرفاني بالجميل إلى الاستاذ المشرف علي ياسين احمد.

وشكري العميق إلى اساتذة قسمي الآثار والدراسات المسمارية. الاستاذ الدكتور عامر سليمان والدكتور حسين ظاهر والاستاذ خالد سالم والدكتورة احلام سعد الله.

وشكري إلى زملائي في الدراسات العليا وإلى الاستاذ Parpola الذي اغني البحث بالمصادر الحديثة والنصوص ذات العلاقة والتي لم تتوفر في العراق.

واخيراً اقدم الشكر ايضاً لكل من مدّ لي يد العون من قريب او بعيد وأسأل الله عز وجل ان يكون هذا البحث خالصاً لخدمة المنتفعين به. انه سميع مجيب.

الفصل الأول

المبحث الأول

نشأة وتطور القضاء والمحاكم

كان للعراقيين القدماء الدور الأكبر في تشييد صرح المجد الحضاري والنهوض بالتطور لخدمة الإنسانية والمجتمع. واحاطة الفرد بكل مستلزمات الرفاهية في الحياة والعيش المستقر. وقد فتحت الحضارة العراقية القديمة الطريق امام الإنسانية نحو الازدهار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وذلك ما واجهها من معوقات. من خلال ابتداع الكثير من العناصر الحضارية قبل غيرهم من الشعوب. بما يلائم المصلحة العامة. ومن اهم هذه العناصر هو القضاء وما يتبعه من اركان تمكنه من اداء دوره بشكل فعال كالمحاكم والقضاة.

تعريف القضاء:

القضاء هو الحكم وأصله في اللغة العربية قُضاي لانه من قُضيتُ. الا أن الياء لما جاءت بعد الالف همزت. والقضاء جمعه اقضية^(١) اما في نظام الادارة الحاضر فان القضاء يطلق على مجموعة المحاكم الموجودة في الدولة وبالتالي يؤدي معنى السلطة القضائية. او يعني مجموعة الاحكام التي تصدرها المحاكم في اتجاه معين فيما تقضي به وخاصة الامور التي لا توجد فيها نصوص قانونية قاطعة. ويكون فيها حكم القانون محل خلاف فيأتي دور المحاكم للفصل في الخلاف. وبالتالي يكون القضاء هنا مصدر من مصادر القانون^(٢). كما يعرف القضاء ايضا بانه عملية فصل في النزاع القائم بين المتخاصمين وفقا لاحكام القانون وبه تتمثل سيادة الدولة. والغاية منه حفظ الحقوق واشاعة الامن والطمأنينة^(٣).

اما في اللغة الاكدية فان مصطلح القضاء ورد بصيغة اكدية *dānu* ويقابلها بالسومري *DI*^(٤) وهو نفسه الجذر الذي اشتقت منه بعض المصطلحات القضائية مثل (*dayānu*-قاضي) (*dēnu*- قضية- حُكم).

(١) حول تعريف القضاء في اللغة العربية واهم المعاني التي اشتمل عليها انظر ابن منظور - لسان العرب المحيط - المجلد الثالث ص ١١١-١١٢.

(٢) البكري، عبد القاضي واخرون - المدخل لدراسة القانون. موصل، ١٩٨٢ ص ١٥١.

(٣) العبودي، عباس - تاريخ القانون - موصل ١٩٨٨ ص ٤٠.

(4) CAD 3P. 100

كذلك عامر واخرون، سليمان - المعجم الاكدي - الجزء الاول - بغداد ١٩٩٩ ص ٢١٦.

وهناك تعابير أخرى سيرد ذكرها لاحقاً . تدل على القضاء وتطوره في العراق القديم . كالقوانين والمحاكم القضائية . إضافة الى بعض الصيغ والمصطلحات والعبارات والفقرات التي تدل على التقاضي .

كانت الصورة الاولى التي ظهر فيها القضاء بدائية اتبعها اول البشر الذين كانوا يعيشون في تجمعات صغيرة وكان لظهور القضاء اهمية فيها . تكمن في حده من استعمال القوة لاختد الحق . وهي الطريقة التي كانت متبعة من قبل المتخاصمين قبل ظهور القضاء^(١) الذي لم يصل الى مرتبة متقدمة الا بعد تطور المجتمعات البشرية . ففي العراق القديم وعندما كانت تنشأ خصومة بين افراد احد الجماعات كان الاكبر سناً فيهم هو الذي يقوم بعملية فض تلك الخصومة.^(٢) وفي تلك المرحلة كان اللجوء الى القضاء والالتزام باحكامه اختيارياً لا يلزم الاطراف المتنازعة^(٣) وهو ما يطلق عليه بالمصطلح القانوني (القضاء الخاص) او التحكيم^(٤) . وكان الحكم الذي يقوم مقام القاضي انذاك يتبع الاعراف والتقاليد السائدة لفض الخصومة . وفي المراحل اللاحقة وبعد ان ظهرت المدينة في الجزء الجنوبي المتمثل ببلاد سومر خلال الالف الرابع قبل الميلاد وبزوغ اول أنظمة الحكم فيها أصبح القضاء اجبارياً^(٥) . حيث رسخت الدولة سيادتها على القضاء وعمته على دولة المدينة وحل القاضي محل الحكم لفض النزاع واخذت الدولة على عاتقها مهمة تنفيذ الاحكام التي يصدرها القضاة بقوتها المستمدة من سيادتها^(٦) .

ونظراً لتغلغل الدين في نفوس السكان وسيطرة المعبد على اقتصاد دولة المدينة . ولأن القضاة كانوا من طبقة الكهنة . فقد اتخذ القضاء طابعاً دينياً وبالمصطلح القانوني يطلق عليه (القضاء الديني)^(٧) فكان الجلوس الى القضاء يتم في المعبد . وكانت الاحكام التي يصدرها

(١) الطالبي، احلام سعد الله - نظام التقاضي في العراق القديم . دراسة مقارنة مع بلدان الشرق الأدنى القديم - اطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة موصل - ١٩٩٩ ص ٣٦-٣٧ .

(٢) الطعان، عبد الرضا - الفكر السياسي في العراق القديم - ج ٢ بغداد ١٩٨٦ ص ٢١٣ .

(٣) الطالبي، احلام سعد الله - المصدر السابق ص ٣٧

(٤) الهاشمي، رضا جواد - القانون والاحوال الشخصية - موسوعة حضارة العراق ج ٢ بغداد ١٩٨٥ ص ٦٨ .

(٥) حول نشوء وتطور أنظمة الحكم في العراق القديم انظر الجبوري، علي ياسين - "نظام الحكم" موسوعة الموصل الحضارية ج ١ موصل ١٩٩٠ ص

(٦) الطعان ، عبد الرضا - المصدر السابق ص ٢١٣ .

(٧) الطعان، عبد الرضا - المصدر نفسه ص ٢١٣ .

لقضاة في تصورهم مستمدة من الالهة^(١) التي كانت قد وكلت القضاة للنظر في القضايا التي طرح امامهم. ونظرا لان القوانين لم تظهر الا في فترة لاحقة بالنسبة لظهور القضاء. فقد ظل القضاة يعتمدون على الاعراف والتقاليد في حل القضايا التي تطرح امامهم. وكما هو معروف فان الاعراف والتقاليد هي الاساس لكثير من القواعد القانونية التي ظهرت في العراق القديم في الاوقات اللاحقة^(٢).

تبدأ معلوماتنا الموثقة بالنصوص عن القضاء في العراق القديم منذ عصر فجر السلاسلات (عصر دول المدن السومرية ٢٨٠٠-٢٤٠٠ ق.م) حيث امتدتا التتقيات الاثارية برقم طينية بينت لنا مدى تطور القضاء ومنذ ذلك الوقت المبكر. حيث ان تلك النصوص تعود الى عصر فجر السلاسلات الثالث^(٣) وقد احتوت تلك الوثائق على نصوص قضائية خاصة بالاختبار النهري [المحنة] وهي اقدم اشارة الى هذا النوع من العقوبات^(٤) كما احتوت هذه النصوص على حيثيات قضائية لخصومة حول قرض وقضايا تخص التركة. وقد تضمنت تلك النصوص اقدم مصطلح قضائي مكننا من التعرف على طبيعة هذه النصوص^(٥).

قضية محسومة قضائياً. DI. BI. E.KU₅

وبالنسبة للمحاكم: (bīt dīnī = É. DI.KU₅)^(٦) فهناك من يعتقد بان ظهورها قد ارتبط بظهور القوانين في اواخر الالف الثالث قبل الميلاد. (٧) اي في حدود عصر سلالة اور الثالثة. الا ان المكتشفات الاثارية تبين بان المحاكم كانت موجودة منذ عصر فجر السلاسلات حدود (٢٨٠٠-٢٤٠٠ ق.م). حيث تم الكشف عن ارشيف جرسو في معبد دويلة لجش الذي يرجع بتاريخه الى حدود ٢٤٥٠ ق.م. وقد ضم هذا الارشيف نصوص لقضايا

(١) العبودي، المصدر السابق ص ٤٤.

(٢) سليمان، عامر - القانون في العراق القديم ط ٢ بغداد ١٩٨٧ ص ١٣٩.

(٣) ادزارد، اوتو - "عصر فجر السلاسلات" - الشرق الادنى الحضارات المبكر - ترجمة عامر سليمان

بغداد ١٩٨٦ ص ٨٧.

(٤) سنطرق إلى عقوبة الاختبار النهري (المحنة) في مبحث الجرائم.

(5) M. LAMBERT - "Textes Commerciaux De Lagash" in RA 47 Pairs 1953 P.106.

(٦) المعجم الاكدي ص ٢١٦.

(٧) رشيد، فوزي - القانون في العراق القديم - بغداد ١٩٨٨ ص ٤٩.

محاكم كانت قد حسمت في معبد المدينة الرئيس^(١)، فالمعبد اذن كان اول مكان عقدت فيه المحكمة، ويعود السبب في ذلك الى اليمين (القسم) الذي كان يتم ادائه في المعبد وامام تمثال الاله حيث ان رهبة الاماكن المقدسة تعطي الشخص دافعا لقول الحقيقة وتجنب الكذب^(٢)، الى جانب المحاكم كان هناك مجلس المدينة. **pūḥur āli = UNGIN** الذي كان له اعضاء من المحتمل انهم دائميون كانوا يجتمعون لينظروا في القضايا الطارئة والجرائم الكبرى^(٣).

عندما جاءت الاقوام الجزرية الى الحكم في العراق القديم والمتمثلة بالامبراطورية الاكدية (٢٣٧١ - ٢١٩٨ ق.م). اصبح القضاء والعدالة من الامور الخاصة بالالهة. ولذلك اولاهها الملوك اهتماما خاص. حيث نجد ان القضاة يعينون من قبل الملك. الذي كان يختارهم من طبقة الكهنة^(٤)، والذين كانوا يمارسون نشاطهم القضائي في المعبد الذي اعتبر كمحكمة. ان الظروف التي جاء بها سرجون الاكدي (٢٣٧١ - ٢٣٢٠ ق.م) مؤسس الامبراطورية الاكدية الى الحكم فضلا عن ظروف الامبراطورية نفسها لم تكن لتسمح بتغيير جوهرى في نظام القضاء^(٥) ولذلك فقد ظل النظام السومري يخيم على نظام القضاء الاكدي. وعلى العموم فان النصوص القضائية التي جاءتنا من تلك الفترة قليلة جدا ولا تتناسب مع فترة وقوة ذلك العصر. اما خلال عصر سلالة اور الثالثة (٢١١٢ - ٢٠٠٦ ق.م) فان معلوماتنا عن القضاء والمحاكم تكاد تغطي جميع تلك الحقبة الزمنية المهمة من تاريخ العراق القديم. فقد دون في تلك الفترة اول قانون مكتشف حتى الآن وهو قانون اورنمو (٢١١٢ - ٢٠٩٤ ق.م) مؤسس السلالة. ولكننا اذا اردنا معرفة مكانة القضاء ودوره في المجتمع فاننا نعتمد على نصوص قضايا المحاكم **dīnum gāmrum = DITILA**^(٦) اكثر من اعتمادنا على قانون اورنمو. فعلى الرغم من تدوين ذلك القانون فانه لم ترد أي اشارة في نصوص قضايا المحاكم تشير الى اعتماد القضاة في حكمهم عليه او على غيره من القوانين التي ظهرت بعد ذلك^(٧) غير ان الامر لا يخلو من اعتماد القضاة على القوانين التي ظهرت في العراق القديم في حكمهم على القضايا المطروحة امامهم. وخير دليل على ذلك قضية الرجال الثلاثة والمرأة الذين اتهموا بقتل احد موظفي المعبد وحكم عليهم بالاعدام. وقضية الرجال الذين سرقوا ممتلكات المعبد

(١) ادزارد، اوتو - المصدر السابق ص ٨٧

(٢) رشيد، فوزي - المصدر السابق ص ٤٩.

(٣) الطالبى، احلام سعد الله - المصدر السابق - ص ٥٨ - ٦٠.

(٤) دولابورت، وول - بلاد ما بين النهرين - ترجمة محرم كمال - القاهرة ١٩٧٥ ص ١٩٢.

(٥) بوتيرو، جين - "الامبراطورية السامية الاولى" - الشرق الادنى الحضارات المبكرة ص ١١٦.

(٦) مصطلح سومري يطلق على قرار المحكمة الذي تصدره بعد انتهاء المحاكمة.

وحكم عليهم بدفع ثلاثين ضعفا من قيمة المسروقات،^(١) وهذا يطابق ما جاء في قانون حمورابي المادة الثامنة التي تنص على قيام السارق بدفع ثلاثين ضعفا من قيمة الحاجات المسروقة اذا كانت من المعبد او القصر. ان الارشيفات التي وجدها المنقبون والتي تعود الى سلالة اور الثالثة كانت عامرة بالنصوص القضائية. وقد مكنتنا من الوقوف على حال القضاء في ذلك العصر. حيث تشير تلك النصوص على ان القضاء الديني الذي كان سائدا في تلك الفترة بدء بالانحسار. ويظهر ذلك من خلال تعيين قضاة مدنيين ليسوا من طبقة الكهنة. وبذلك بدأت بوادر القضاء المدني بالظهور غير انه كان مرتبطا بالسلطة السياسية. فعلى الرغم من ان الملك كان المسؤول نظريا عن القضاء. الا ان القضاء الفعلي وما يتبعه من اجراءات كانت بيد الـ انسي iššakur=ENSI حاكم المدينة والقضاة المحليين.^(٢) وقد كان من ظواهر انحسار القضاء الديني وظهور القضاء المدني هو اداء القسم أمام الحاكم. بعد ان كان يؤدي امام تمثال الالهة في المعبد حيث نقرأ في النص.

Á.TA Û LÚ .DU₁₀. GA

اتا و لودكا

NAM.ERÍM.BI TAR. DAM

أديا القسم

IGI. ENSI.KA. ŠÈ

امام الحاكم^(٣)

ان ما سبق لا يعني انفصال القضاء على الدين نهائيا. خلال عصر سلالة اور الثالثة والعصور اللاحقة. حيث ظل القسم في بعض الاحيان يؤدي في المعبد امام الاله. فضلا عن ان بعض القضاة من الكهنة استمروا في مزاوله نشاطهم القضائي^(٤).

اما بالنسبة للمحاكم القضائية واماكن انعقادها فيبدو ان التغيير قد شملها ايضا. فبالإضافة الى استخدام المعبد كمكان لانعقاد المحكمة. نجد ان قصر الـ انسي الذي كان يؤدي القسم امامه استخدم كموقع للمحكمة. اضافة الى استحداث موقع اخر وهي البوابات حيث استخدمت في زمن الملك اورنمو احدى بوابات زقورة اور المسماة بوابة الدوبلال ماخ كموقع لانعقاد المحكمة فيها^(٥).

(١) سليمان، عامر - المصدر لسابق ص ١٦٦.

(٢) كريم، صاموئيل نوح - السومريون - ترجمة فيصل الوائلي - الكويت - ١٩٧٣ - ص ١٥١.

(٣) رشيد، فوزي - "الشرائع". العراق في موكب الحضارة - ج ١ بغداد ١٩٨٨ ص ٢٣٦.

(٤) مسكوني، صبيح - تاريخ القانون العراقي القديم - بغداد - ١٩٧٧ ص ١٤٨.

(٥) لويد، سيتون - اثار بلاد الرافدين - ترجمة سامي سعيد الاحمد - بغداد ١٩٨٠ ص ١٨٠.

ومن العصر البابلي القديم (٢٠٠٦ - ١٥٩٥ ق.م) وصلتنا مجموعة من النصوص القضائية ابرزت القضاء بشكل يتناسب مع اهمية هذا العصر في تاريخ العراق القديم. فضلا عن تلك النصوص وصلتنا مجموعة من القوانين التي عُدت الاساس في تنظيم المجتمع ومعيار لتقدم الشعوب^(١).

يبدو ان القضاء الديني استمر خلال الحقبة الاولى من العصر البابلي القديم. حيث لدينا قضية محكمة تعود الى فترة حكم سابيثم (١٨٤٤ - ١٨٣١ ق.م) جاء في حيثياتها ان احد القضاة الذين اصدروا الحكم عليها كان قاضي المعبد^(٢) في حين ان التحول الاكبر حدث خلال عصر حمورابي. حيث عمل هذا العاهل على الحد من سلطة الكهنة في مجال القضاء وتقليصها كليا. فقد تحولت جميع صلاحياتهم القضائية الى قضاة مدنيين خاضعين لاحكام القانون يعينون من قبل الملك. او حكام المقاطعات^(٣) واصبح الملك يشهد في بعض الاحيان جلسات القضاء بصفته احد القضاة او يترأس القضاء بصفته قاضيا اعلى ومشرفا عليه. ^(٤) واكثر من ذلك فان القسم الذي يمثل واحد من الاجراءات الاساسية التي يفرضها القضاء في العراق القديم. اصبح يؤدي باسم الملك او بحياته.

اقسم بحياة ملكه MU. LUGAL. BE IN. PAD. DE EŠ

وبالنسبة لاماكن انعقاد المحكمة في العصر البابلي القديم. فانه على الرغم من انفصال القضاء عن السلطة الدينية. الا انه كانت هناك بعض المحاكمات تعقد في المعبد.

ادعى (امام) القضاة في معبد شمش^(٥) i-ra-ga-am da-ia-nu i-na E^d UTU

في حين ان القضايا الخطيرة والتي تحتاج لاعادة النظر فيها فانها كانت تطرح أمام الملك في القصر للبت فيها. بوصفه قاضي اعلى ويقوم مقام محاكم الاستئناف أو التمييز

(١) حول القوانين التي ظهرت في العصر البابلي القديم. انظر احدث مصدر:

M. Roth " Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor " Atlanta 1997

(٢) سعد الله، احلام - المصدر السابق ص ٥٠.

(3)R. Harris "On the Process of Secularization Under Hammurapi" JCS 15 - London

1961 P. 116 - 117

(٤) الطعان، المصدر السابق ص ٢١٥.

(5)Schoor.M. Urkunden des Altbabylonischen. Leipzig , 1913 No. 256:7

الحالية وهي أعلى أنواع المحاكم^(١) وقد كشفت التنقيبات الأثرية في قصر الملك زمري ليم (١٧٧٩ - ١٧٦١ ق.م) في ماري^(٢) على قاعة مؤلفة من ثلاث مصاطب كانت معدة لاستقبال المواطنين. ومن المحتمل انها تمثل قاعة محكمة^(٣). كما كانت بعض المحاكم تعقد بالقرب من البوابة (bāb dayāni - بوابة القضاة) التي ورد ذكرها في إحدى وثائق العصر البابلي القديم^(٤). ولا يعرف فيما اذا كانت بوابة معبد او بوابة مدينة. هذا ولدينا نص لقضية محكمة يعود إلى نفس العصر يبين لنا بان بوابة الاله (بوابة المعبد) كانت مقرا لرفع الدعاوي القضائية.

في بوابة الاله بيل جاشير i-an KA^d be-el-ga-še-er

يقف (و) يقول^(٥) i-za-az i-za-ak-ka-ar-ma

ومن العصر الاشوري القديم (٢٠٠٦ - ١٣٥٠ ق.م) جاءت مجموعة من النصوص القضائية من المراكز التجارية الاشورية في قانش^(٦) اعطتنا صورة واضحة عن القضاء عند الاشوريين في تلك الفترة وبما يخص الجانب الاقتصادي. كما امدتنا التنقيبات برقم طينية كانت قد احتوت على مواد قانونية تعود لذلك العصر. تبين انها تخص القضاء والدعاوي^(٧). وكان الـ كـارم - kārūm (الحصن) هو المسؤول عن القضاء في تلك المراكز. حيث ورد في النصوص القضائية عبارة:

اعطى الـ كـارم الحكم^(٨) kārūm dinam idin.

(١) سعد الله، احلام - المصدر السابق ص ٧٢.

(٢) ماري هي إحدى المواقع الأثرية للعصر البابلي القديم في سوريا وتسمى تل الحريري بالقرب من البوكمال.

(٣) سعد الله، احلام - المصدر السابق ص ٧٢.

(٤) BL P.443.

(٥) مجيد، احمد - دراسة في نصوص غير منشورة من العصر البابلي القديم - اطروحة ماجستير غير منشورة - بغداد ١٩٩٠ نص رقم ٤٥ سطر ١٠ ص ٢٣٨.

(٦) وهي مراكز اقامها الاشوريون في بلاد الاناضول (تركيا حاليا) وتقع بالقرب من مدينة القيصرية وتسمى في المصادر المسمارية (قانش) واسمها الحالي (كول تبه). حول تلك المراكز ينظر الاحمد، سامي سعيد - المستعمرات الاشورية - سومر - ٣٣ ص ٧١ وما بعدها.

(٧) حول ترجمة تلك المواد انظر احدث مصدر

M. Roth. Low Collections op cit P 153 - 197.

(٨) رشيد، فوزي - الشرائع العراقية القديمة - بغداد ١٩٨٧ ص ١٧٧.

ويضم الـ كارم نواب المقاطعات التابعة للمركز التجاري الذين كانوا يمثلون القضاة وكانوا يقسمون الى ثلاثة اصناف يختص كل منهم بنوع معين من القضايا ويحضر رئيس المركز التجاري جلسات القضاء التي يتم فيها حسم القضايا المعقدة ^(١). والتي كانت تعقد داخل الكارم نفسه في قاعة يطلق عليها (bīt kārim - بيت الـ كارم) ^(٢) وهذه المحاكم على نوعين محاكم محلية ومحاكم عليا. الاولى كانت تعقد بحضور نواب المقاطعات (rab anīm - الرجال العظام) للنظر في القضايا المحلية الصغيرة كالمشاكل التي تحدث بين الزوجين ^(٣) اما المحكمة العليا فكانت تعقد بحضور رئيس الـ كارم ويتم فيها النظر بالقضايا التي تخص مجمع التجار ^(٤).

ومن قضايا المحاكم خلال العصر الاشوري الوسيط (١٣٥٠ - ٩١١ ق.م) يتضح ان القضاء كان بيد هيئة قضائية يرئسها الـ الخالزوخل' halzuhl' والذي يعني رئيس الحصن ^(٥). ويتمتع بسلطات قضائية باعتباره رئيس اعضاء الهيئة ومعين من قبل الملك ^(٦) وبالنسبة للمحاكم فانها كانت تعقد اما في القصر اوفي المعبد ^(٧). فبالنسبة للقصر فقد وجد المنقبون في احد قاعات القصر الملكي في اربخا ^(٨) نصوص قضائية تمثل ارشيف محكمة. هذا وقد ذكر القصر كمكان للانعقاد المحكمة في القوانين الاشورية الوسيطة ^(٩) اما محكمة المعبد فقد اقتصت بالقضايا التي تتطلب اداء القسم وخاصة القضايا الاجتماعية ^(١٠).

وفي العصر الآشوري الحديث نجد ان التغيير الذي حدث في نظام الادارة كان قد شمل القضاء ايضا، فلم يعد للقاضي - dayānu دور كالسابق في مجال القضاء. فالسلطات القضائية كانت قد تحولت الى موظفين اداريين مارسوا قضاء نيابتا عن القاضي. أما المحاكم فيبدو ان التغيير لم يطالها لاسباب سوف نتحدث عنها في حينها. وقد امدتنا النصوص المسمارية بمعلومات مختلفة عن القضاء. والقضايا التي تم النظر فيها وهي موضوع البحث.

(١) انظر اللوح الاول من القوانين

(2) AL P. 2.

(3) ANET P.217

(4) Ibid

(٥) المعجم الاكدي ص ٢٠٤.

(٦) جانكوفسكا - "الحكم الذاتي في اربخا" - العراق القديم - ترجمة سليم طه بغداد ١٩٨٨ ص ٣٦٢.

(7) AL p. 336-337

(٨) اربخا هي عاصمة نوزي وتسمى يورغان تبعد حوالي عشر كليومترات عن كركوك. وقد سكنها خليط من الاقوام الحورية. وكان اسمها اواخر الالف الثالث ق.م غاصور ثم تغير الى اربخا في الالف الثاني.

(٩) انظر اللوح الاول المادة ٤٠.

(10) ANET P. 220

المبحث الثاني

موظفي القضاء

في العصور السابقة للعصر الاشوري الحديث كان القاضي (dayānu - دَيَانُ) وحده المسؤول عن اصدار الحكم في القضايا التي تطرح امامه اضافة الى الحاكم (ENSÍ - انسي) والملك (LUGAL - لوجال). اللذان كانا يشكلان ما يعرف بالقاضي الاعلى للدولة. اما في العصر الاشوري الحديث (٩١١ - ٦١٢ ق. م) فاننا نجد العديد من موظفي الادارة الاشورية قد مارسوا مهنة القاضي والحكم بين المتخاصمين على الرغم من انهم ليسوا قضاة. ولكنهم قاموا بتلك الوظيفة بشكل ينوب عن القاضي ومن الموظفين الذين كان لهم دور كبير في القضاء خلال العصر الاشوري الحديث (sukkalu - سوكالو) و(sārtinu - سارتنو) و(hazanu - خزانو) اضافة الى موظفين اخرين كان لهم دور في مجال القضاء ولكنه كان محدودا خلال ذلك العصر. سنأتي على ذكرهم لاحقا.

كان المعتاد في نظام محاكمات العصر الاشوري الحديث ان يقوم موظف واحد من موظفي القضاء باصدار الحكم على القضية. ولكننا نجد في بعض الحالات هناك اكثر من موظف قد اشتركوا في اصدار الحكم على القضية.

الحكم الذي فُرضَ (من قبل) de-e-nu ša SUKKAL sar-tin

ال سوكالو وال سارتنو على فلان^(١) a-na PN e-em-du-u-ni

الحكم الذي تقرر (من قبل) de-e-nu ša PN LÚ.SUKKAL

فلان ال سوكالو وفلان ال خزانو^(٢) PN^{lu} ha-za-nu ip-ru-su-ni

ان حكما يصدره اكثر من موظف قضاء على القضية لا يعد سببا حقيقياً لاعتبار ان تلك القضية معقدة وقد احتاجت إلى اكثر من موظف لاصدار الحكم عليها. بل ان الامر كان يسير حسب ما يراه موظفي القضاء مناسباً لحجم القضية.

يقف الملك على رأس قائمة موظفي القضاء باعتباره المرجع الاعلى للقضاء. وعلى الرغم من عدم توفر اي نص لقضية محكمة كانت قد حسمت من قبله شخصيا الا ان

(1) ADD 168 : 1-3 = SAA₆ 238

(2) VAT 9759 : 1-2

بعض الرسائل الاشورية تبين ان الملك كان يشكل ما يعرف الان بمحكمة الاستئناف العليا في البلاد^(١). حيث لدينا العديد من الرسائل تحمل شكاوى مرسلة اليه من قبل اشخاص يتصرون ان الظلم قد وقع عليهم من قبل بعض موظفي القضاء او الدولة ويرجوا هؤلاء المتظلمين من الملك ان يخلصهم من الظلم باعتباره حامي الحق والعدالة والقاضي الاعلى للبلاد^(٢).

اما بالنسبة لموظفي القضاء فان نصوص قضايا المحاكم المتوفرة حاليا تؤكد على انهم كانوا موظفين محترفين في عملهم على الرغم من ان مهنة القضاء كانت ثانوية بالنسبة لبعض منهم وكذلك ترىنا نصوص القضايا طريقة ادارتهم للمحكمة واسلوب حكمهم على القضايا الذي يبدو عادلا في اغلب الاحيان ويتضح ذلك من خلال ايقاع الذنب على الشخص المذنب. ويظهر ذلك مدى احترافهم وتمرسهم في هذه المهنة. اما عن مراتب موظفي القضاء الاشوريين فانها كانت تعتمد بالدرجة الاساس على الوظيفة الاساسية للموظف. حيث نجد ان وظيفة السوكالو الذي يعتبر الوكيل القضائي للملك تمثل اعلى مرتبة وظيفية في القضاء الاشوري بعد الملك وقبل الحديث عن هؤلاء الموظفين لابد من الاشارة الى الديان - القاضي ودوره خلال العصر الاشوري الحديث.

القاضي - dayānu :

ورد مصطلح القاضي في النصوص الاشورية الحديثة بصيغة سومرية DI.KU-دي كو يقابلها بالاكدي dayānu - ديان^(٣) وقد كان للديان دور كبير في القضاء في العصور

(1) Postgate, J.N - "Royal Exercise of Justice Under the Assyrian Empire " Renconter de Assyriologique International 19 Paris 1971 P. 419.

(٢) حول الرسائل الموجهة الى الملوك الاشوريين بخصوص القضاء ينظر

Postgate, J.N op cit P. 421-422

(٣) المعجم الاكدي. ص ٢١٦. الـ dayānu من الجذر (dānu) انظر CAD3 P 28. والديان في نظر العراقيين القدماء هو القادر على اجبار الناس على الطاعة والانصياع الى الاوامر. لذلك فان لقب الديان كان في بداية الامر قد ارتبط مع اسماء الالهة. خصوصا الاله (šamaš - شمش) الاله العدالة عند العراقيين القدماء

الاله شمش قاضي السماء والارض. d. šamaš da-a-a-nu šame u eršetim

ولان الكهنة هم وكلاء الالهة على الارض فقد انتقل هذا اللقب الى الكهنة الذين يقومون بحل النزاعات التي تحدث بين افراد المجتمع. ثم انتقل اللقب الى كل من مارس مهنة القضاء. اما في اللغة العربية فلان الـ ديان هو المجزي او المحاسب وهي من صفات الله عز وجل. انظر ابن منظور. لسان العرب المحيط ج ١ ص ١٠٤٣.

السابقة للعصر الاشوري الحديث. الا ان هذا الدور قلت اهميته في العصر المذكور حتى اطلق عليه احد الباحثين⁽¹⁾ لقب القاضي الصغير. نظرا لصغر الدور الذي اداه. حتى نراه في احد القضايا يظهر كشاهد على القضية.

IGI PN ^{lu}ša IGI⁽²⁾ DI.KU₅. MEŠ امام فلان (الذي يقف)

ša ^{URU}kal - ha المشرف على قضاة النمروذ.⁽³⁾

ان نصوص قضايا المحاكم المتوفرة حاليا لم تشر صراحة الى ان الديان كان قد حسم احداها وهذا لا يعني ان الـ ديان لم تكن له سلطات قضائية. حيث يرد في عقود العصر الاشوري الحديثة العبارة التالية:

de-ne- šu DI.KU₅ la i-ša-mu⁽⁴⁾ لن يسمع الـ ديان (القاضي) قضيته.

يقصد من العبارة انه بعد اتمام الاتفاق في العقد لا يحق لاي من الاطراف المتعاقدة رفع دعوة او قضية امام الـ ديان. حيث ان الفعل i-šamu- يسمع يقصد به امكانية رفع دعوى امام الـ ديان للحكم فيها. هذا ويرى احد الباحثين⁽⁵⁾ ان الـ ديان كان في العصر الاشوري الحديث يستخدم للإشارة الى الدائرة القضائية (المحكمة). في حين ان باحث اخر⁽⁶⁾ يرى انه لا يوجد في القضاء الاشوري الحديث قاضي حقيقي بالتسمية كيـان. حيث ان هذه التسمية كانت مطلقة على جميع موظفي القضاء الذين نظروا في قضايا المحاكم. ونحن هنا نقف عاجزين عن تأكيد او نفي هذين الرأيين حيث ان نصوص قضايا المحاكم المتوفرة حاليا قليلة مقارنة مع فترة العصر الاشوري الحديث. وهي تغطي فترة زمنية لا تزيد عن ١١٠

(1) ABLC P. 82.

(2) المصطلح ša IGI يقابله بالاكدي ša pañ الترجمة الحرفية له هي (الواقف امام) ويعني في التعبير الاصطلاحي (المشرف).

(3) ADD 161 : 14-15 = FNALD 45

(4) ADD 460 : 12, 371 : 39

(5) ABLC P 82

(6) Deller " Die Rolle Des Richters im Neuassyrischen Prozessrecht." in STUDI EDOARDO VOLTERA Vol 6 Milanu 1971 P.644

سنة من فترة ذلك العصر الذي يناهز الـ ٣٠٠ سنة^(١). ومن المؤمل ان يتم الكشف في المستقبل عن نصوص لقضايا اخرى كانت قد نظرت فيها المحاكم الاشورية تعود لفترات مبكرة من ذلك العصر قد تعطينا صورة اوضح عن دور الـ ديان في القضاء الاشوري.

١- سوكالو - sukkālu:

ورد الـ سوكالو في النصوص القضائية الاشورية بصيغة سومرية LUH-^{لُخ}=SUKKAL سوكال وبالاكدي su-kl-lu - سوكالو^(٢). وهو احد مستشاري الملك المقربين الذين كان لهم دور كبير في الممارسات القضائية خلال العصر الاشوري الحديث. وقد كانت هذه الوظيفة معروفة في العراق القديم قبل مجئ الاشوريين الى الحكم. منذ عصر اور الثالثة (٢١١٢ - ٢٠٠٦ ق. م)^(٣). وكان شاغلها يعتبر ثاني اهم شخصية بعد الملك ضمن التسلسل الوظيفي. ويترجم الى مستشار (وزير) حيث ارتبط هذا المعنى بالـ سوكالو في العصور السابقة للعصر الاشوري الحديث. ونظرا لان الـ سوكالو اعلى درجة وظيفية مارسة القضاء بشكل واسع فان انسب ترجمة لمفردة الـ سوكالو هي الوكيل القضائي^(٤). وهذا المصطلح يشير الى ان الـ سوكالو هو وكيل الملك في شؤون القضاء اكثر من كونه وكيل للقضاء نفسه. حيث نقرأ في رسالة موجهة الى الملك اشور بانيبال (٦٦٨ - ٦٢٦ ق. م) من قبل احد الاشخاص يذكر فيها ان الملك قد وكل الـ سوكالو والـ سارتو لتولي القضاء في البلاد

SUKKAL u sa-ar-te-nu

MAN ina ma-a-ti ip-ti-qid um-ma di-i-na kit-ti

u mi-ša-ru ina ma-ti-ia di-i-na ṭup-pi ana ṭup-pi

عين الملك الـ سوكالو والـ سارتو في البلاد قائلا احكم بالحق والعدل في بلادي. احكم نص بنص^(٥).

(١) ان اقدم قضية لدينا تعود الى سنة ٧١٩ ق.م اما احدث قضية فهي تعود الى سنة ٦١٤ ق.م وقد اطلق الباحثون على هذه الفترة بالفترة القانونية. وهي نفسها الفترة السرجونية. نسبة الى سرجون الثاني (٧٢١-٧٠٥ ق.م) وخلفائه اما عن سبب التسمية فتعود الى ان جميع النصوص القضائية العائدة للعصر الاشوري الحديث والمكتشفة من بلاد اشور تعود الى تلك الفترة.

(2) CDA_A P. 327.

(٣) الجبوري، علي ياسين - "الادارة" - موسوعة الموصل ج ١ موصل ٩٠ ص ٢٤٨.

(4) NWL P.36.

(5) ABL 716 : 11-13 r

ومن الجدير بالذكر أن وظيفة السوكالو برزت بشكل واضح في زمن اسرحدون (٦٨٠ - ٦٦٩ ق.م) وما بعده^(١) الذي اعادها الى النظام الاداري الاشوري بعد ان تراجعت عن موقعها المتقدم فيه. وذلك من خلال تعيين موظف السوكالو كاحد الموظفين الخمسة المقرين من الملك. حيث اصبح يرد في قوائم اللمو الاشورية في المرتبة الرابعة او الخامسة بعد الملك.^(٢) ولكن على الرغم من ذلك فان قضايا المحاكم المكتشفة تؤكد على ان السوكالو كان يعتبر اعلى سلطة قضائية بعد الملك حتى قبل عصر اسرحدون وانه كان يمارس نشاطه القضائي في العاصمة الى جانب السارتنو. حيث نقرأ في قضية تعود لسنة ٦٩٤ ق. م مايلي:

ina NINA^{ki} ina IGI LÚ.SUKKAL^{lu} sar-tin-ni ma-a⁽³⁾

a-na de-e-ni li-tan-ka

قال لتذهب. الى نينوى للمحاكمة امام السوكالو والسارتنو^(٤)

يفهم من النص ان المحاكمة كانت خارج العاصمة وان الموظف المسؤول عن اصدار الحكم على القضية اقترح ان يذهب المتهمون الى العاصمة نينوى للمحاكمة امام السلطة القضائية العليا المتمثلة بالسوكالو والسارتنو وهذا يؤكد على ان وظيفة السوكالو ومنذ ذلك الوقت كانت تمثل الوظيفة القضائية العليا في البلاد. وقد يكون هذا السبب هو الذي دفع باسرحدون الى اعادة الوظيفة الى ما كانت عليه من اهمية عن طريق تعيين

(١) الجبوري، علي ياسين - المصدر السابق ص ٢٤٨.

(٢) حول وظيفة اللمو - limu وكبار موظفي الادارة الاشورية الذين يؤتون بعد الملك. انظر الجبوري،

علي ياسين. المصدر السابق ص ٢٤٤ - ٢٤٨ كذلك انظر NWL P. 35-36.

(٣) جملة اسمية افتتاحية تدل على بداية الكلام (القول)

(4) Postgate, J.N " More Assyrian Deeds and Documents " IRAQ 32 1970 P. 131 No. 2

يعود تاريخ هذه القضية الى سنة ٦٩٤ ق. م كذلك القضية ذات الرقم ADD 161 التي نظر فيها السوكالو ويعود تاريخها الى سنة ٦٧٩ ق. م. ومن الجدير بذكره انه في احد عقود تل الرماح التي يعود تاريخها الى سنة ٧٧٧ ق. م كان اللمو في تلك السنة هو موظف السوكالو. انظر

Postgate, J.N : " Neo Assyrian Tablet from Tell AL - Remah " OP. Cit P. 31

هذا يعني ان موظف السوكالو قد اصبح لمو قبل عصر اسرحدون (٦٨٠ ق. م) بحوالي ١٠٠ سنة لكنه لم يظهر كاحد الموظفين الذين يأتون في قوائم المشروبات بعد الملك الا في عصر اسرحدون انظر

NWL P. 35

الـ سوكالو كوكيل قضائي للملك. اضافة الى العاصمة التي كان غالبا ما يمارس الـ سوكالو نشاطه القضائي فيها. فقد كان الوكيل القضائي للملك يحضر بعض جلسات المحاكمة التي تعقد في المدن الرئيسية من بلاد اشور بوصفه ممثلا او نائبا عن الملك. هذا الى جانب امكانية تعيينه بصورة دائمية في المقاطعات التابعة للامبراطورية الاشورية كنائبا عن الملك في شؤون الادارة الاخرى في الحالات الاضطرارية^(١).

كان للـ سوكالو بوصفه اعلى سلطة قضائية بعد الملك دائرة قضائية في العاصمة خاصة به وموظفين مختصين في شؤون القضاء يعملون تحت امرته. وكان موقع تلك الدائرة هو القصر الملكي مركز الادارة الاشورية. اما موظفي تلك الدائرة فقد كان ابرزهم المشرف على محكمة الـ سوكالو ša pān denāni وكاتب الـ سوكالو LU.A.BA

PN ša IGI de-na-ni

فلان (الواقف امام) المشرف على

ša LU-SUKKAL

محكمة الـ سوكالو⁽²⁾

PN LU. A. AB ša SUKKAL

فلان كاتب الـ سوكالو⁽³⁾

٢- سارتنو - sartinu:

وهو الموظف الذي يأتي بعد الـ سوكالو في تدرج موظفي القضاء. وأول سارتنو اصبحت لمو هو كانونيا - Kānunay في سنة ٦٧١ ق. م^(٤) وتركيبية مصطلح الـ سارتنو اللغوية مكونة من مقطعين سارت - sārť والمقطع نو - nu الاشوري. وقد حاول احد الباحثين^(٥) ايجاد علاقة بين مصطلح الـ سارتنو ومصطلح الـ سارتو. sārť والذي يترجم الى غرامة مالية^(٦) على اعتبار ان الـ سارتو كانت تفرض من قبل الـ سارتنو فقط. ولكن النتائج كانت سلبية فمن خلال قضايا المحاكم اتضح بان الـ سارتو وهي الغرامة المالية كانت

(1) NWL P. 36-37.

(2) SAAB9 97 : 11-12

(3) ADD 161 : 13 = FNALD 46

(4) RIA, 4 P. 426

(5) Deller - STUDI EDOARDO op.cit P. 651

(6) CDA_g 318

تفرض كذلك من قبل بقية موظفي القضاء الاشوريين. وخلص الى القول ان الـ سارتتو شأنه شأن الـ سوكالو. ماهو الا لقب لموظف اداري مارس دور القاضي (ديان) في حكمه على القضايا^(١).

ان مصطلح الـ سارتتو يترجم الى رئيس القضاة^(٢) فاذا كان الـ سوكالو هو نائب الملك لشؤون القضاء فان الـ سارتتو هو المسؤول امام الـ سوكالو عن بقية موظفي القضاء. وفي نفس الوقت يكون مساعد او مستشار له.

الحكم الذي فُرض على فلان de-e-nu ša LÚ.SUKKAL sar-tin

(من قبل) الـ سوكالو والـ سارتتو^(٣) a-na PN e-me-du-u-ni

ظهرت وظيفة الـ سارتتو في العصر الاشوري الحديث وبالتحديد في الفترة المتأخرة منه^(٤) ولذلك لم نجد للوظيفة صيغة سومرية سابقة. وقد كان التوسع الحاصل في ارجاء الامبراطورية الاشورية وانشغال الموظفين الذين كان لهم سلطات قضائية في مهام اخرى دور اساسي في ظهور هذه الوظيفة. حيث ان ارتباط الـ سوكالو بالملك يؤدي في بعض الاحيان الى تكليفه بمهام اخرى غير القضاء تكون خارج العاصمة^(٥) فاستحدثت هذه الوظيفة لسد النقص. ولكن هذا لا يعني ان مهام الـ سارتتو كانت قد اقتصرت على شؤون القضاء فحسب. بل نجده في بعض الرسائل يقوم بمهام ادارية وعسكرية^(٦).

٣- خزانو - hazānu:

وهو الموظف الذي يأتي في المرتبة الثالثة في تسلسل موظفي القضاء الاشوري ويود الـ خزانو في نصوص قضايا المحاكم بصيغة اكدية ha-za-nu يقابلها بالسومري

(1) Deller - op.cit P. 652

(2) CDA_A 318

(3) ADD 168 : 1-3 = SAA6 238

(4) Deller - op.cit P. 650 - 652

(5) NWL P. 37

(6) ABL 441, 1038, 1421

LÚ.BI.IR ويترجم الى محافظ^(١) ان مصطلح الـ خزانو مكون من مقطعين هما خزا-
haza ونو - nu. والـ خزا في اللغة العربية معناها التكهن بالشئ^(٢) وقد اعتقد العراقيين
القدماء ان باستطاعت الـ خزانو ان ينظر في القضايا العامة والخاصة وتفسيرها ووضع
تقارير لها وتقديمها الى الالهة والملك^(٣) وقد كان هذا السبب دافع لاعطاء هذا الموظف
صلاحيات قضائية تمكنه من الجلوس للقضاء بين المتخاصمين ليس بوصفه قاضي وانما
بوصفه الرجل المناسب لهذه المهمة لانه يعد الوسيط بين الشعب والسلطة المركزية.

كان لكل مدينة من المدن الاشورية الرئيسة خزانو مسؤول عنها بما في ذلك العاصمة
التي يكون فيها اكثر من خزانو في وقت واحد.

IGI PN ^{lu} ha-za-nu ša ^{uru} ni-nu-a امام فلان خزانو نينوى

IGI PN ^{lu} ha-za-nu ša ^{uru} ni-nu-a امام فلان خزانو نينوى^(٤)

كان للـ خزانو سلطات قضائية واسعة في المدينة التي كانت تحت ادارته بوصف
رئيس بلدية تلك المدينة. وقد برزت نشاطاته القضائية في المدن الاشورية الرئيسة اكثر من
العواصم^(٥) حتى ان احدى ترجمات مصطلح الـ خزانو هي رئيس قضاة البلدة.^(٦) ويعتبر
سبب ذلك لكون ان السلطات القضائية في العاصمة كانت بيد الـ سوكالو والـ سارتنو.

في بعض القضايا نجد ان الـ خزانو يقوم مقام الـ سارتنو كمساعد او مستشار للـ
سوكالو في اصدار الحكم على القضية.

de-e-nu ša PN LÚ. SUKKAL الحكم الذي فرض (من قبل)

PN ^{lu} ha-za-nu ip-ru-su-ni فلان الـ سوكالو وفلان الـ خزانو^(٧)

(١) المعجم الاكدي ص ١٩٥.

(٢) الجبوري، علي ياسين - "وظيفة الـ خزانو الاشورية" سومر مجلد ٤٩ ١٩٩٨ ص ١٤٥.

(٣) نفس المصدر ص ١٤٦.

(4) ADD 261 = SAA6 86: 6-7

(٥) الجبوري، علي ياسين - "الادارة" ص ٢٥٤.

(٦) المعجم الاكدي ص ١٩٥.

(7) VAT 9759 : 1-2

وفي قضايا أخرى نجد الـ 'خزانو الثاني' *hazanu šanu* للعاصمة التي كان فيها أكثر من موظف خزانو نجده يمارس نفس الصلاحيات القضائية للـ خزانو الأول

ina IGI PN ^{lu} ha-za-nu

اقتربوا امام فلان الـ

LÚ. 2-u ša NINA^{ki} iq-tar-bu

خزانو الثاني لـنينوى⁽¹⁾

٤ - أباركو - *abāraku*:

وهو الموظف الرابع في تسلسل الادارة الاشورية بعد الملك^(٢) ويكون في تسلسل نظام الادارة اعلى من الـ سوكالو اما في شؤون القضاء فالـ سوكالو هو صاحب السلطة العليا بعد الملك. ورد الـ اباركو بصيغة سومرية *LÚ.IGI.DUB* وبالأكدي *abāraku*. ويترجم الى مسؤول الجزية^(٣) لم يكن لهذا الموظف خطوة كبيرة في مجال القضاء. حيث كان جل اهتمامه ينصب في الشؤون المالية للدولة وفي بعض الاحيان الشؤون العسكرية^(٤) ولكن على الرغم من ذلك اظهرت لنا الحالة الوحيدة التي لدينا والتي حسمها الـ اباركو قضائيا بعض الاحتراف القضائي لهذا الموظف.

ina IGI PN LÚ.IGI DUB

مُتَلَبِّوا امام فلان الـ أباركو

iq-tar-bu de-e-nu ina bir-tu-šū-nu

(الذي) قرر الحكم فيما بينهم⁽⁵⁾

ip-ta-ra-as

٥ - شَ بان دِنان - *ša pān denāni*:

وهو احد اهم موظفي القضاء الاشوريين. والموظف الوحيد الذي انحصرت وظيفته في شؤون القضاء فقط. ولم تتعداه الى شؤون ادارية اخرى. ويتضح ذلك من التسمية^(٦)

(1) ADD 160 = FNALD 43 : 8 - 9

(2) الجبوري، علي ياسين - الادارة ص ٢٤٧

(3) CDA_A P. 1

(4) الجبوري، علي ياسين - المصدر السابق ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(5) VAT 8241 : 5-7

(6) المصطلح *DI.KU₅* السومري. يطلق على معظم الفعاليات والتسميات التي لها علاقة بالقضاء. انظر المعجم الاكدي ص ٢١٦.

ša IGI DI. KU₅ يقابلها بالاكدي ša pān denāni , dayāni وتعني المشرف على المحكمة او القضاة^(١) والمصطلح مكون من مقطعين هما: ša pān وترجمة الحرفية (الواقف امام) ويعني المشرف و denāni, dayāni وتعني محكمة او القضاة.

ارتبط عمل هذا الموظف في معظم القضايا مع الـ سوكالو. وكانت واجباته القضائية تشمل على اصدار الحكم في بعض القضايا. وفي قضايا اخرى كان يشرف على تنفيذ الحكم الذي يصدره الـ سوكالو. ففي مجال اصدار الحكم نقرأ في نص

فلان (شَ بان دِنان) المشرف على محكمة PN ša IGI de-na-ni

الـ سوكالو يقرر الحكم بينهم.^(٢) ša LÚ. SUKKAL de-e-nu ina bir-te-šu-nu

ip-tar-as

اما من ناحية اشرافه على تنفيذ الحكم الذي يصدره الـ سوكالو فقد ظهرت لدينا عدة حالات كان تنفيذ الحكم فيها متروك للـ شَ بان دِنان^(٣) ويبدو ان الـ سوكالو كان يعين له شَ بان دِنان في المدن الرئيسة للامبراطوية الاشورية حيث نقرأ في قضية محكمة كان الـ سوكالو قد اصدر الحكم عليها ان احد الشهود الحاضرين كان المشرف على القضاة في مدينة كَلخُ (النمرود).

IGI PN LÚ ša IGI DI. KU₅.MEŠ

امام فلان المشرف على

ša urn kal- ha

قضاة كَلخُ^(٤)

٦- شَ مُخ آل - ša muḫhi āli

وهو احد موظفي المدن الاشورية الذي كان له علاقة مباشرة مع الـ خزانو^(٥) ويرد في النصوص المسمارية بصيغة سومرية. LÚ-ša-UGU.URU وبالاكدي

(١) المعجم الاكدي ص ٢١٦.

(2) SAAB9 97:11-12

(3) Ibid 111 : 14-15 also RA 24 No 1: 10

(4) ADD 161 = FNALD 46 : 14-15 = SAA6 265 : 14:15

(٥) الجبوري، علي ياسين - "الادارة" ص ٢٥٤

ša muḫḫi āli ويترجم الى مسؤول المدينة.^(١) لم يكن لهذا الموظف دور كبير في شؤون القضاء والمحاكم. واذا ظهر في قضية محكمة كقاضي فانه على الاغلب ينوب عن الخزائن. وعن حضوره في المحاكم كقاضي نقرأ في قضية

قرر فلان الـ شـ مُخ آل (مسؤول المدينة) PN LÚ ša-UGU-URU
في ما بينهم⁽²⁾ (الحكم) ina bir-ta-šū-nu ip-ta-ar-su

٧- شانكو - šāngu:

الكاهن. صاحب الباع الطويل في مجال القضاء. واول من مارس مهنة القاضي في العراق القديم. وشهدت له محافل القضاء بتفوقه في هذه المهنة. بدأت سلطاته القضائية تتحسرو منذ عصر حمورابي^(٣) (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق. م) حتى انه لم يعد له اي دور يذكر في مجال القضاء. اما في العصر الاشوري الحديث (٩١١ - ٦١٢ ق. م) فعلى الرغم من عدم احتلال الكهنة مناصب ادارية مهمة وكبيرة في الامبراطورية الاشورية الا ان مكانتهم الدينية كانت في حالة من الانتعاش والازدهار الى درجة انهم كانوا يؤثرون تأثيرا مباشرا على سياسة الملك^(٤) الاشوري الذي كان من بين القابه الدينية هو كاهن الاله اشور

PN MAN ša KUR aš-šur SANGA ša^d aš-šur

فلان ملك بلاد اشور. كاهن الاله اشور^(٥)

وهذا قد ساعد على اعادة بعض السلطات القضائية الى الكهنة والتي كانتهم من الجلوس الى القضاء.

يرد الكاهن في النصوص القضائية بصيغة سومرية SANGA وبالاكدي šangu^(٦) ويبدو انه على الرغم من اعادة الصلاحيات القضائية للكاهن الا ان المتخصصين كانوا يفضلون

(١) المعجم الاكدي ص ٧٧ .

(2) SAAB5 66 : 8-9

(3) R , Harris, R: On the Process op. cit P. 177

(٤) الجبوري، علي ياسين - "الادارة" ص ٢٥٢

(5) ARAB Vol 2.P. 257

(6) CDA_B P. 355

النصوص القضائية الاشورية بالصيغة السومرية LÚ.A.BA وبالاكدي ⁽¹⁾tupšar وقلمما نجد نص قضائي لم يرد فيه الـ طبشار اسما ووظيفة.

. اشتمل عمل الكاتب على معظم نواحي العمل القضائي في العصر الاشوري الحديث فهو يظهر ككاتب للنص حيث يرد اسمه ووظيفته في الاسطر الاخيرة من نص القضية كما يرد في النصوص القضائية كشاهد على القضية، ففي احد قضايا المحاكم ⁽²⁾ نجد ستة كتبه: كانوا شهود على القضية. كما ويبدو ان الـ طبشار قد حاز على ثقة السلطة العليا للقضاء المتمثلة بالـ سوكالو. والـ سارتنو الذين اعطوه الصلاحيات التي تمكنه من النيابة عنهم في الجلوس للقضاء واصدار الحكم على القضايا. حيث نقرأ في احد القضايا ان كاتب الـ سارتنو هو الذي اصدر الحكم على القضية.

فرض (الحكم) فلان كاتب الـ سارتنو ⁽³⁾ ina IGI PN LÚ. A.BA

ša^{lu} sar-tin e-me-du-u-ni

فضلا عن كاتب الـ سارتنو نجد هناك كاتب الـ سوكالو الذي يظهر في احد القضايا كشاهد على القضية.

امام فلان كاتب الـ سوكالو ⁽⁴⁾ IGI PN LÚ.A.BA ša LÚ.SUKKAL

هذا يعني ان السلطة القضائية العليا المتمثلة بالـ سوكالو وسارتنو كان لهم كتابة خاصين بهم يدونون القضايا التي ينظر فيها هذان الموظفان وينوبون عنهم في بعض الاحيان في الحكم على القضايا.

(1)CDA_A P. 415

(2)ADD 161 = FNALD 46 : 13-26

(3)ADD 171 : 4-5

(4)ADD 161 = FNALD 46 : 13

١٠ - ديالو - dayālu :

ارتبط عمل الـ ديالو ارتباطاً مباشراً بالشؤون العسكرية كرجل استخبارات يعمل كمفتش أو كشاف^(١). ويرد في النصوص القضائية بصيغة سومرية LÚ.DIN. وبالأكديّة dayālu^(٢). وقد مارس الـ ديالو دور القاضي في العصر الاشوري الحديث. ففي احدى القضايا نجده قد نظر فيها واعطى حكمه عليها.

ina IGI PN LÚ. DIN

مثلبوا امام الـ ديالو

iq-tar-bu

(للمحاكمة)^(٣)

١١ - قربوتو - qurbūtu :

يقصد به المقرب^(٤) وهو احد موظفي البلاط الملكي. لكن مهامه الادارية التي يكلف بها كانت دائما خارج العاصمة الاشورية حيث كان يعد حلقة الاتصال بين الملك والمدن والمقاطعات الاشورية^(٥) اما عن الوظائف والمهام الادارية التي كان يكلف بها الـ قربوتو فهي كثيرة ومتعددة النواحي من عسكرية واجتماعية وحتى دينية^(٦) اضافة الى ذلك كان لموظف الـ قربوتو صلاحيات قضائية تمكنه من تأدية دور القاضي في الخصومات القضائية حيث نقرأ في احدى القضايا ان اثنين من الـ قربوتو حكما على القضية

ina IGI PN qur - but ina IGI PN qur-but

ina IGI PN 2-e a-na de-e-ni iq-tar bu

مثلبوا للمحاكمة امام فلان الـ قربوتو وفلان الـ قربوتو وفلان الوكيل^(٧)

(١) للمزيد عن وظيفة الـ ديالو، ينظر: ضياء الدين، زهير - نظام الاتصالات في بلاد اشور - اطروحة ماجستير غير منشورة، الموصل ٢٠٠٠ ص ٨١.

(٢) المعجم الاكدي ص ٢١٥

(3) ADD 163 : 6-7

(4) CDA_B 291

(٥) الجبوري، علي ياسين - الادارة ص ٢٥١.

(٦) نفس المصدر ص ٢٥١-٢٥٢

(7) Pochtgate, J.N : " Moor Assyrian op cit P. 132 No. 2 : 5-6

من خلال مجموعة الموظفين الذين تناولهم المبحث والذين مارسوا دور القاضي كمهنة ثانوية فضلا عن وظيفتهم الاصلية. نخلص الى القول بان الصلاحيات القضائية التي تمكن الشخص من تأدية دور القاضي في العصر الاشوري الحديث كانت متاحة لجميع موظفي الادارة الاشورية ومن ضمنهم الموظفين العسكريين والكهنة ولو عثرنا على عدد آخر من قضايا المحاكم لتعرفنا على المزيد من موظفي القضاء الاشوري. وعلى الرغم من كثرة الموظفين فقد كان هناك فئة منهم ذات سلطة ادارية عليا كان لها دور اكبر من الفئة الاخرى في مجال القضاء وهم كل من الـ سوكالو والـ سارتنو اضافة الى الـ خزانو حيث يفضل المتخصصين اللجوء اليهم لحل مشاكلهم اصوليا. لذلك نجد ان اغلبية قضايا المحاكم كانت تحسم من قبلهم.

المبحث الثالث

المحكمة

تعد المحكمة من الخدمات التي يجب ان توفرها الدولة لمواطنيها. فهي عصب أساسي لجهاز القضاء والذي لا يمكنه ان يؤدي دوره ما لم تكن له دائرة يمارس نشاطه فيها. كما ان الدولة من خلال المحكمة تضمن لنفسها انصياع أفراد المجتمع للقوانين والأوامر التي تصدرها والتي من خلالها تضمن الدولة سريان سيادتها عليهم. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الفرد يستطيع من خلالها ان يحصل على قرار قانوني ملزم يسترد به حقه من خصمه. ولغرض منح الثقة من قبل الدولة لأي دائرة او خدمة تقدمها للمواطنين فيجب على الدولة ان تقوم بحصر تلك الدائرة في مكان معين وثابت يستطيع الفرد ان يراجعه باي وقت يشاءه وهذا ينطبق على المحكمة باعتبارها دائرة من دوائر الدولة.

لم يرد في نصوص قضايا المحاكم ذكر لاماكن انعقاد المحكمة. ولكن في احدى وثائق العصر الاشوري الحديث^(١) ورد ذكر لقاعة المحكمة *bīt dīni - É.DI.KU*^(٢) وهذا يعني وجود بناء خاص ومستقل لدائرة المحكمة كان موظفي القضاء يعقدون جلساتهم القضائية فيها ولكن التنقيبات الاثارية لم تكشف لحد الان عن مثل هذا البناء والسبب يعود الى ان البعثات التي نقت في المدن والعواصم الاشورية ركزت في تنقيباتها على القصور لما تحويه من كنوز اثارية ولم يعيروا اهتماما حقيقيا لبقية الابنية التي قد تمثل احداها بناية المحكمة *bīt dīni*. ومن خلال بعض الاشارات الواردة في نصوص قضايا المحاكم استطعنا ان نحدد ثلاث مواقع لانعقاد المحكمة اضافة الى بناية المحكمة الرئيسية. وهي المعابد والقصور والبوابات وهذه المواقع التي كانت المحاكم تعقد فيها تعتبر من ضمن القواسم المشتركة في جميع عصور العراق القديم.

١- المعابد:

لم يقتصر المعبد الاشوري على كونه المكان الذي توضع فيه تماثيل الالهة والمكان الذي تقام فيه الطقوس الدينية. بل تعداه الى امور ادارية اخرى اهمها انعقاد المحاكم. فقد

(1) KAV 115 : 7

(2) المعجم الاكدي ص ٢١٦

وردت اشارات في نصوص قضايا المحاكم تبين استخدام المعبد كمكان لانعقاد المحكمة.
أو لاداء القسم القضائي. حيث نقرأ في احدى القضايا

ina IGI ^dIM iq-tar-bu امام الاله ادد اقتربوا (1)

هذه العبارة تعطينا انطباع على أن الخصوم قد حضروا امام الاله ادد. في حين ان العبارة
يقصد بها ان الخصوم قد جاءوا الى معبد ذلك الاله ليكونوا داخل نطاق اداري يمكنهم من
الحصول على حكم ينهي المشكلة التي جاءوا من اجلها. وعلى الرغم من ان النص لم يذكر
اسم موظف القضاء الذي ترأس تلك المحكمة المنعقدة في المعبد او درجته الوظيفية. الا اننا
يمكن ان نقول بان احد كهنة ذلك المعبد كان حاضرا بين الخصوم لاعطاء الحكم ولتدعيم ذلك
نقرأ في قضية اخرى ما يلي

PN LÚ. SANGA ša aš-šur فلان كاهن الاله

bir-te-šú-nu <iptaris> آشور قرر بينهم (2)

هذه العبارة ينقصها ما يدعم بأن ذلك الكاهن كان قد عقد تلك المحاكمة في المعبد فنعود الى
العبارة السابقة (اقتربوا امام الاله ادد) حيث ان كلا العبارتين تدعم احدهما الاخرى لتؤكد
على استخدام المعبد كمكان لانعقاد المحكمة فيه خلال العصر الاشوري الحديث.

من خلال ما تقدم لا يفهم على ان جميع المحاكمات التي عقدت في المعابد كان
يترأسها احد الكهنة بل ان الامر يسير حسب ظروف القضية وتطوراتها التي قد تحتاج الى
موظف غير الكاهن الذي كان نشاطه القضائي محدودا. بالمقارنة مع بقية موظفي القضاء
بسبب التغيير الذي حصل في صلاحيات الكهنة الدنيوية.

ان من الاسباب التي ادت الى ربط قضايا المحاكم بالمعابد هو اداء القسم القانوني
بالاله وهو من ادلة الاثبات القضائية. فاذا كان هناك خيار في امكانية انعقاد المحكمة في
المعبد او في مكان اخر فانه ليس هناك اي خيار غير المعبد لاداء القسم فيه. فنقرأ في قضية

(1) TH 107 : 4.

(2) RA 24 P 112 No2:11-12.

PN₁ ina IGI^d UTU iq- ti-bi ma-a UN.MEŠ

an-nu-ti PN₂ la i-du-ku-u-ni

فلان امام الاله شمش قال (اقسم) هؤلاء الناس لم يقتلهم فلان.⁽¹⁾

ان في مثل هذه الحالات لا يشترط ان تكون المحكمة منعقدة في المعبد بل قد تكون في مكان اخر كالقصر مثلا ولكن عندما يطلب من اطراف النزاع ان يؤدوا القسم القانوني لاثبات التهمة او نفيها تنتقل المحاكمة الى المعبد. ولتأكيد ذلك نقرأ في قضية اخرى.

ina E.DINGIR² يقسم في المعبد

i-ta-me

يتضح من النص ان المحاكمة كانت بعيدة عن المعبد ولكن موظف القضاء امر باللجوء الى المعبد لاداء القسم واستبيان الحقيقة. وفي قضية اخرى نقرأ.

ina IGI^d.IM ir-tak-su عرضوا امام الاله ادد⁽³⁾

يفهم من العبارة انه قد تم جلب اطراف النزاع الى المعبد لعرضهم على الاله ادد لغرض اداء القسم القانوني.

٢ - القصور:

يعتبر القصر المركز الرئيس للإدارة في العصر الاشوري الحديث. فقد كان المسيطر على جميع النواحي الادارية المتشعبة للإمبراطورية. ومنه تتطلق غالبية الخدمات الادارية

(1) SAAB9 111: 16-18

(2) VAT 16554 : 8-10

(3) TH. 106: 11 = FNALD 47: 11

التي تقدمها الدولة لافراد الشعب^(١) وقد كشفت التنقيبات الأثرية التي أجريت في العواصم الآشورية ومنها النمرود (كَلَخ) والتي ركزت في تنقيباتها على مجموعة من القصور الملكية أحداها القصر الشمالي الغربي (قصر آشور ناصر بال ٨٨٢-٨٥٧ ق. م) كشفت عن الارشيفات الادارية لذلك القصر الذي وجدت في الجناح الشمالي منه والذي اعتبر المركز الاداري للعاصمة الآشورية وقد وجد في احدى غرف ذلك الجناح مجموعة من النصوص القضائية مما يدل على استخدام تلك الغرفة كقاعة محكمة^(٢).

على الرغم من انعدام الاشارات التي تدل على استخدام القصور كمحاكم الا اننا نعتقد بان غالبية المحاكمات القضائية التي وصلتنا من العصر الآشوري الحديث كانت قد جرت مرافعاتها في القصور الآشورية لاسباب عديدة منها. اتخاذ القصور كمركز اداري للمدينة. والسبب الاخر هو ان غالبية موظفي القضاء الذين مارسوا دور القاضي والذين تناولهم المبحث السابق كانوا من موظفي القصر الآشوري وهم يتواجدون فيه يوميا. حيث وردت القابهم الوظيفية في قوائم المشروبات التي عثر عليها في قصر آشور ناصر بال مما يدل على تواجدهم في القصر لاستلام ارزاقهم^(٣) فمثلا نجد ان الـ سوكالو صاحب السلطة القضائية العليا بعد الملك ووكيله في شؤون القضاء. عندما يجلس إلى القضاء لابد وان كان يحاط بمجموعة من موظفي الادارة الآخرين الاقل منصبا. ومن الطبيعي ان مثل هذه الاجتماعات كانت تتم في اروقة القصر المقر الاداري لذلك الموظف^(٤) اضافة إلى ما تقدم فاننا لا ننسى دور الملك الآشوري الذي يعتبر المرجع الاعلى للقضاء. فبالرغم من عدم ورود اية اشارة في نصوص قضايا المحاكم تدل على تدخل الملك المباشر فيها بوصفه قاضي اعلى. الا ان هذا لا يمنعه من حضور جلسات المحاكمة التي تجري في القصر بوصفه مراقب لسير المحاكمة ومشرف على تطبيق العدالة في البلاد^(٥) هذه الاسباب مجتمعة تعطينا دافعا للاعتقاد بان القصور كانت اكثر الاماكن التي استخدمت كمحاكم.

(١) الجبوري، علي ياسين - الادارة ص ٢٤٤.

(2) NR P. 178 see also NWL P. 602

(3) NWL P. 30.

(٤) حول القضايا التي حسمت من قبل الـ سوكالو والتي حضرها عدد من الموظفين. انظر:

VAT 9759 , ADD 161 = FNALD 46, SAAB9 111

(5) Postgate, J.N " Royal Exercise " op.cit P. 420.

بالنسبة للبوابات فعلى الرغم من ورود بعض الاشارات من العصرين البابلي والاشوري القديمين تدل على استخدام البوابات كمكان لانعقاد المحكمة فيها ^(١) الا اننا لم نجد مثل هذه الاشارات في العصر الاشوري الحديث. ولكن يبدو ان هذه الممارسة كانت موجودة خصوصا عند بوابات المدن الرئيسة التي كان يتم عندها عمليات بيع وشراء المواشي والمنتجات الزراعية التي ترد الى المدينة من القرى الزراعية التابعة لها. وبالتالي قد تحدث بعض الحالات السلبية اثناء عملية البيع والشراء والتي قد تحتاج لتدخل قضائي لحلها. فيكون ذلك سببا لاستخدام البوابات كموقع للمحكمة. وقد وردت في بعض قضايا المحاكم ^(٢) اشعارات تدل على ظهور حارس البوابة كشاهد على القضية ^(٣) ātu - LÚ.NI.DU وان وجود مثل هذا الشخص اثناء المحاكمة قد يدل على انعقاد المحكمة عند البوابة.

(١) راجع المبحث الاول من الفصل.

(2) ADD 618 = FNALD 50 : 24 also TFS 30 : 15

(3) CDA_A 31.

الفصل الثاني

المبحث الأول

نصوص قضايا المحاكم

أنواعها وصيغها

تبدو نصوص قضايا المحاكم الآشورية (النصوص القضائية) من النظرة الأولى كأنها نوع واحد. إلا أن القارئ يستطيع أن يميز أنواع مختلفة منها. وقد قسمت هذه الأنواع حسب الغرض الذي أعدت من أجله. فعلى الرغم من أن جميع أنواع تلك المجموعة من النصوص تصب في بودة القضاء، إلا أنها كتبت لتعبر عن أغراض مختلفة تخص شؤون محاكم القضاء الآشوري.

يمكن تقسيم النصوص القضائية الآشورية إلى أربعة أنواع^(١) وحسب تدرج القضية وإجراءات المحاكمة. وهي:

١- نصوص أوامر المحكمة.

٢- نصوص مرافعات المحكمة.

٣- نصوص قرارات الحكم للمحكمة وتقسم إلى:

أ. الحكم بالعقوبة المالية.

ب. الحكم بالعقوبة الجسدية.

ج. قرار المحكمة.

٤- نصوص التسوية القضائية.

تشارك هذه الأنواع من النصوص القضائية بخاصية مشتركة وهي أنها تبدأ بالمصطلح الأكدي **dēnu** - قضية - حكم^(٢). فإذا جاء هذا المصطلح في الأنواع الأولى

(١) اعتمدنا في تقسيمنا لأنواع النصوص القضائية على الباحث Postgate, J.N. مع إجراء بعض الإضافات

المناسبة عليها. حيث أنه عند حديثه عنها لم يفرق في الأحكام التي تصدرها المحكمة فيما إذا كان الحكم

بعقوبة مالية أو عقوبة جسدية. أو قرار محكمة. أنظر FNALD P.54

(٢) حول المعاني التي يشتمل عليها المصطلح **dēnu** أنظر. المعجم الأكدي ص ٢١٦.

إن المصطلح الأكدي **dēnu** (كسرة مائلة وياء مائلة) كما ورد في النصوص

الأكدية أصله **dīnu** (كسرة وياء) أنظر CAD.3. P.151 وهو من المصدر **dānu** حيث

كان يلفظ **dīnu** منذ العصر البابلي القديم (٢٠٠٠ - ١٥٩٥ ق.م) وحتى نهاية العصر الآشوري الوسيط

٩١١ ق.م وقد تغيرت هذه الصيغة في العصر الآشوري الحديث إلى **dēnu**. أما عن أصل الكلمة =

والثاني والرابع فإنه يترجم إلى قضية، أما إذا جاء المصطلح dēnu في النوع الثالث من النصوص فإنه يترجم إلى حكم.

في بعض الأحيان يمكن للمصطلح dēnu أن يغيب في النصوص القضائية. ولكن غيابهُ لا يؤثر على قانونية القضية أو الحكم. كما أن غيابهُ يقتصر على نوعين فقط من أنواع النصوص القضائية. وهما أوامر المحكمة وقرارات المحكمة المؤجلة منها^(١).

هناك ملاحظة مهمة في النصوص القضائية الآشورية. هي أن قسماً منها وبغض النظر عن نوعها تكون غير مختومة والسبب في ذلك يعود إلى أن هذه النصوص الغير مختومة تكون من نصيب أحد أطراف النزاع كوثيقة يُحتفظ بها ويبرزها عند الحاجة. أما النصوص المختومة فكانت تحفظ في أرشيف المحكمة^(٢) هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن غالبية النصوص القضائية الغير مختومة التي جاءت من العصر الآشوري الحديث كانت قد وجدت في نينوى وفي مكتبة آشور بانيبال (٦٦٨ - ٦٢٦ ق.م) وهو أرشيف قوينجق الذي كان معظم نصوصه هي نصوص مستنسخة من النسخة الأصلية التي تم استنساخها مرة أخرى وتم جلبها إلى العاصمة نينوى لغرض حفظها في المكتبة.

١- نصوص أوامر المحكمة.

في البداية علينا أن ننطلق من افتراض وهو أن المنازعات التي كانت تحدث بين أفراد المجتمع الآشوري كانت في البدء تُحل بالمصالحة والتسوية الودية بين الأطراف المتخاصمة. وان هذه المنازعات لا تتحول إلى القضاء إلا عندما تفشل جهود أطراف النزاع في التوصل إلى حل ودي. عند ذلك يضطر الطرف المتضرر في النزاع اللجوء إلى القضاء ليسترد حقه من خصمه. وهنا يأتي دور المحكمة لحل الخلاف.

قبل البدء بإجراء المحاكمة تطلب المحكمة من المتخاصمين جلب المستمسكات المطلوبة التي من شأنها أن تساعد على إجراء محاكمة قانونية والوصول إلى قرار عادل.

= فهي جزرية الأصل. أطلقها الأكديون الجزريون على القضية التي ينظر فيها الـ dayānu - القاضي. وبما أن اللغة الأكديّة هي إحدى اللغات الجزرية وكذلك العربية فإن الشبه موجود في كلتا اللغتين (الأكديّة والعربية) ففي اللغة العربية يُقال دَانَ الشخص أو يُدِينُ الشخص أي يخضعه للجزاء والعقاب. أنظر ابن منظور - لسان العرب المحيط. ج ١ ص ١٠٤٤.

ومن أهم المستمسكات التي تطلبها المحكمة من المتخاصمين هي أدلة الإثبات والتي انحصرت خلال العصر الآشوري الحديث بثلاث أدلة وهي: ١- الوثائق ٢- الشهود ٣- القسّم. إن طلب المحكمة من أطراف النزاع تنفيذ مثل هذه الطلبات يكون بصيغة الأمر. وهو الذي يطلق عليه أمر المحكمة. الذي كان في بعض القضايا يدون على رقيم يكتب فيه ما أمرت به المحكمة أطراف النزاع.

في بعض القضايا التي يتم طرحها أمام المحكمة يكون تنفيذ أمر المحكمة كافياً لحسم قضية النزاع كالأمر بأداء القسّم. حيث أن الشخص الذي يرفض أداء القسّم ويترجع عنه يكون هو المذنب في القضية وبالتالي يصدر الحكم ضده. أما في البعض الآخر من القضايا فإن تنفيذ أمر المحكمة يكون فاتحة لإجراء المحاكمة كأمر المحكمة بجلب الشهود الذين سوف تعتمد المحكمة على شهادتهم في حكمها على القضية. وهنا تنحصر أهمية تنفيذ أمر المحكمة. حيث أن عدم تنفيذ ذلك الأمر سوف يؤدي إلى عرقلة سير القضية وبالتالي عدم تمكن المحكمة من حسمها. وعليه تضطر المحكمة من أجل إلزام المتخاصمين على تنفيذ تلك الأوامر إلى فرض العقوبات المالية على الطرف الذي لا يقوم بتنفيذ أمر المحكمة ومن خلال نصوص أوامر المحكمة المتوفرة نستطيع أن نقول بأن نوع العقوبة المفروضة على المخالف لأمر المحكمة مساوية في قيمتها لقيمة المال المتنازع عليه إذا كان مالياً.

لم تقتصر أوامر المحكمة على الطلب من أطراف النزاع جلب أدلة الإثبات التي تحدثنا عنها. بل يحدث في بعض القضايا التي تطرح أمام المحكمة أنها تكون ضعيفة من الناحية القانونية والإدعاء عليها باطلاً من قبل المدعي ولا تحتاج إلى إقامة دعوى فتأمر المحكمة برد الدعوى وتحذر المدعي من رفع دعوى أخرى في محكمة أخرى ضد المدعي عليه ويكون التحذير مصحوباً بعقوبة مالية أيضاً تفرض على المخالف (١)

أما بالنسبة للهيكل العام لهذا النوع من النصوص القضائية وصيغته فإنه عادة يبدأ بذكر اسم الشخص الموجه إليه أمر المحكمة وختمه.

NA₄ KIŠIB PN

ختم فلان

ثم يذكر النص أمر المحكمة^(١) وفي نصوص أخرى نجد أن هاتان الفقرتان تتبادل الأماكن حيث يبدأ النص بذكر أمر المحكمة. ثم يذكر الطرف الموجه إليه الأمر^(٢).

إن أمر المحكمة المدون في النص لا يتحدد بصيغة معينة كبقية أنواع النصوص القضائية. فإذا كان الأمر ينص على جلب أحد أدلة الإثبات فإن النص يبدأ بذكر اليوم الذي سيتم فيه جلب دليل الإثبات إذا كان شاهداً مثلاً. أو يوم تنفيذ دليل الإثبات إذا كان قسماً.

ina UD 1 KAM ša ITI ZÍZ

في الأول من شهر شباط

PN TA* PN

فلان مع فلان

i-lu-ku i-nar-ma-ak-te

يذهبوا (الى) البركة

ša zu-qa-ri i-ta-mi-ú

بالقرب من الزقورة ويقسموا^(٣)

وفي بعض نصوص أوامر المحكمة هناك عبارة مستقبلية تأتي خصوصاً في تلك الأوامر التي لا تتحدد بيوم معين. كأمر المحكمة على المدعي بعدم رفع دعوى أخرى ضد المدعى عليه في المستقبل.

šum-ma ina šer-te il-li-diš

إذا في أحد الأيام^(٤)

يأتي بعد أمر المحكمة العقوبة التي تُفرض في حالة عدم تنفيذ الأمر. وتكون العقوبة عادةً مالية. حيث يذكر النص كمية ونوع المال الذي سيدفعه المخالف للأمر. وهذه العقوبة المالية لا تشبه في صيغتها صيغة الشرط الجزائي. الذي يأتي في الأنواع الأخرى من النصوص القضائية. وذلك لأن العقوبة في أمر المحكمة موجه لطرف واحد في القضية وهو الطرف الذي أمرته المحكمة. في حين أن الشرط الجزائي موجه ضد أي طرف يعترض على الحكم.

1) TFS 32 : 1-5

(2) FNAL D 4/1-5

(3) Ibid

(4) TFS 32:3

بعد ذلك يأتي تأريخ كتابة النص وقائمة الشهود وهي متشابهة في صيغتها وموقعها في هيكل النص في جميع النصوص القضائية الآشورية. بل وحتى في العقود أيضا حيث كان يعتمد في تأريخ السنين الآشورية على الـ **limu** - لمو^(١) حيث يكتب بالصيغة التالية:

ITI (اسم الشهر) UD (عدد الأيام) KAM lim-mu PN

أما قائمة الشهود فقد كان اسم الشاهد يسبق دائما بالمقطع السومري **pān-IGI** ويترجم إلى أمام^(٢) هذه الصيغة المذكورة للتأريخ والشهود تنطبق على جميع أنواع النصوص القضائية.

٢- نصوص مرافعات المحكمة:

على الرغم من قلة هذا النوع من النصوص القضائية الآشورية مقارنة مع البقية إلا أنها الوحيدة من ضمن الأنواع الأربعة التي تحتوي على أكبر قدر من المعلومات بخصوص قضية النزاع^(٣) حيث أن هذه المجموعة من النصوص كانت تعرض جميع الإجراءات التي كانت تمر بها القضية من عملية رفع الدعوى أمام المحكمة إلى النطق بالحكم من قبل موظف القضاء وتنفيذه من قبل أطراف النزاع.

إن سبب قلة هذا النوع من النصوص يعود إلى أن المحكمة الآشورية ركزت على تدوين قرارات الحكم التي تصدرها من أحكام بعقوبات مالية أو جسدية أو تسوية قضائية بين أطراف النزاع. أما حيثيات القضية والتي كانت تدون في هذا النوع من النصوص فإنها كانت في أغلب الأحيان تسمع شفهيًا.

إن حيثيات التي تدون في هذا النوع من النصوص تشتمل على ذكر أسماء أطراف النزاع وسبب النزاع وما يدلي به كل طرف من أطراف القضية والإستماع إلى أقوال الشهود أو نتيجة أداء القسم إذا كان هناك قسم ثم الحكم على القضية. [فبعد المصطلح **dēnu** الذي يبدأ به النص يأتي أسماء أطراف النزاع اللذان يربطان لغويا بالمقطع السومري

(١) وهي وسيلة تدوين التأريخ الآشوري. حول الموضوع أنظر. الجبوري، علي ياسين. "الإدارة" المصدر السابق ص ٢٥٦.

(2) CDA_A P. 263

(3) FNALD P.60

TA=issu^(١) والتي تعني في مفهومها المعجمي (مع) أما في مفهومها القانوني فتعني (ضد) حيث يكون الاسم الذي يأتي قبل TA هو المدعي. أما اسم الشخص الذي يأتي بعدها فهو المدعى عليه في القضية. ويأتي بعد أسماء أطراف النزاع موضوع الخلاف الذي حدث بسببه النزاع والذي سوف تنظر فيه المحكمة. ويمكن تمييزه في النص من خلال المصطلح السومري ina muḫḫi = ina UGU^(٢) والذي يعني بخصوص. أما موظف القضاء الذي يؤدي دور القاضي فيمكن أن نتعرف عليه بواسطة المصطلح السومري ina pān = ina IGI وقد يتبادل موضوع القضية وموظف القضاء الأماكن في النص حيث يمكن لموظف القضاء أن يأتي قبل موضوع الخلاف في النص.

بعد ذلك تبدأ المحاكمة ويبدأ سرد التفاصيل في نص القضية. ويمكن أن نميز هذه البداية من خلال صيغتين رئيسيتين. هما صيغة المثل أمام المحكمة وصيغة الإدعاء. فأما صيغة مثل أطراف النزاع أمام المحكمة فتكون مرتبطة مباشرة مع موظف القضاء وكما يلي:

ina IGI PN lu^{lu}ha-za-nu lu^{lu}2-u ša NINA^{ki}

iq-tar-bu

تمثلوا أمام فلان الـ خزانو الثاني لنينوى^(٣)

(للمحاكمة)

هذه الصيغة تدل على أن أطراف النزاع عندما فشلوا في تسوية القضية ودياً اتفقوا على أن يذهبوا إلى المحكمة لعرض القضية أمام القضاء. وعند امتناع أحد أطراف النزاع (المدعى عليه) للمثل أمام القضاء عندئذٍ يستطيع المدعي إحضار المدعى عليه رغم رفضه فتكون الصيغة اللغوية لذلك كما يلي:

ina IGI LÚ. SUKKAL uq-tar-ri-ib-šū

أمام الـ سوكالو الجحفر^(٤)

(للمحاكمة)

أي أنه قد تم جلب المدعى عليه رغم رفضه الحضور إلى المحكمة^(٥) أما الصيغة الثانية لبدء المحاكمة فهي صيغة الإدعاء. والتي تكون مرتبطة مباشرة مع موضوع الخلاف وهذه الحالة

(١) المعجم الأكدي ص ١٠٢.

2) CDA_B P.215

3) FNALD 43:8-9

4) FNALD 46:4

(٥) إن عملية إحضار المدعى عليه أمام المحكمة تتم عادة إما عن طريق الكفيل أو عن طريق موظف مكلف من قبل المحكمة.

الرئيسة لها صيغتان فرعيتان هما. *gēru* التي تعني في مفهومها المعجمي ابتدئ التصرف (القانوني) ضد^(١) أما في مفهومها القانوني فتعني اشتكى.

اشتكوا بخصوص ٦٠ خروف^(٢) *ina muḥ-ḥi 60 UDU.MEŠ ig-ru-u-ni*

أما الصيغة الفرعية الثانية فهي *KA.KA* وبالأكدي *dabābu* وتعني أيضاً اشتكى^(٣) وهذه الصيغة تأتي أحياناً في النص مرتبطة مع موظف القضاء.

اشتكى أمام الـ شاكنو^(٤) *ina IGI LÚ GAR-nu id-bu-bu-u-ni*

وأحياناً تأتي في النص مرتبطة مع موضوع الخلاف.

بخصوص حصته (ميراثه) اشتكى^(٥) *ina UGU ḤA.LA.šū KA.KA-u-ni*

وفي بعض الأحيان نجد أن صيغتي المحاكمة قد وردت في نص القضية. أي الإدعاء والمثول أمام المحكمة.

بخصوص حصة بيت الأب اشتكى *ina UGU ḤA.LA É.AD id-ba-bu-u-ni*

أمام فلان مثليوا (للمحاكمة)^(٦) *ina IGI PN iq-tar-bu*

إن ورود الصيغتان في نص القضية يشير إلى أنه قد تم في وقت سابق طرح القضية أمام المحكمة. ومن ثم تم تعيين موظف القضاء الذي نظر في القضية والذي مثلت أمامه

(1) CDA_A P. 92

(2) FNALD 47:4

(٣) المعجم الأكدي ص ٢١٦

(4) AL RAFIDAN 32:3

(5) Ibid 34:3

(6) VAT 8241:4-6, 15 579:5-7

أطراف النزاع لإجراء المحاكمة. وإن تأريخ مثل الأطراف أمام الموظف هو نفسه تأريخ كتابة النص.

إن ما تقدم من صيغ المحاكمة لا يقتصر ورودها على مرافعات المحكمة فقط بل تتعداه إلى القرارات والتسوية القضائية. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الجزء الذي تحدثنا عنه من النص والذي اشتمل على أسماء أطراف النزاع وموضوع الخلاف وموظف القضاء وبدء المحاكمة. يمثل القسم الأول من نصوص مرافعات المحكمة. أما القسم الثاني والذي يعتبر الجزء الفعال في القضية فهو إصدار الحكم. وإن الحكم الذي تصدره المحكمة وتدونه في هذا النوع من النصوص القضائية قد لا تشابه صيغته صيغة كتابة الحكم للنصوص الخاصة بقرارات الحكم إلا أنه يكون مساويا له من الناحية القانونية. حيث كان يكتب في نص المرافعة الحكم الذي تراه المحكمة مناسبا لحسم القضية. حتى وإن كان ذلك الحكم أولي. أما في حالة حسم القضية نهائيا فإن الحكم يتبع بصيغة فرض الحكم **emēdu** - فرض^(١) هذا المصطلح إذا ما ورد مع الحكم أصبح نافذ المفعول وواجب التنفيذ من قبل أطراف النزاع وغير قابل للاستئناف ولذلك يتبع بقرارات عدم الاعتراض وعدم الإدعاء والشرط الجزائي. أما إذا غاب المصطلح **emēdu** عن الحكم. فهذا يعني أن المجال مفتوح لأطراف النزاع لكي يستأنفوا قرار المحكمة.

وهكذا يصبح النص كاملا من الناحية القانونية ومشملا على حيثيات القضية وقرار الحكم. ثم يدون تأريخ إصدار القرار والمو. وقائمة بأسماء الشهود الذين حضروا المحاكمة ليصبح النص بعد ذلك أصولي في استخدامه.

٣- نصوص قرارات الحكم:

إن معظم النصوص القضائية التي لدينا حاليا والتي تعود للعصر الآشوري الحديث هي قرارات حكم أصدرتها المحاكم على القضايا التي طرحت أمامها. فالمدعي الذي يرفع القضية أمام المحكمة لا يهتم سوى الحصول على حكم يحصل من خلاله على حقه. ولأن المحكمة لا بد لها من حسم القضية المطروحة أمامها وإصدار حكم عليها وتدوينه على رقيم ليصبح قرارها قانوني ومعترف به. من أجل ذلك شكلت نصوص قرارات الحكم أغلبية النصوص القضائية الآشورية والتي قسمناها. إلى ثلاثة أنواع طبقا لنوع الحكم الصادر والذي اتصف كل نوع منه بصيغة معينة.

(١) المعجم الأكدي ص ١٣٥.

أ - الحُكْمُ بالعقوبة المالية.

ب- الحُكْمُ بالعقوبة الجسدية.

ج- قرار المحكمة.

قبل البدء بالحديث عن هذه الأنواع من الأحكام علينا التأكيد على قاعدة مهمة اعتمدت عليها المحاكم الآشورية في حكمها على القضايا المطروحة أمامها. وهي أن جميع الأحكام التي أصدرتها تلك المحاكم كانت تؤكد على فرض العقوبات المالية وهي الغرامة ⁽¹⁾ sārṭu التي كانت قد اختصت لوحدها بصيغة معينة من صيغ قرارات الحُكْم. إلى جانب هذه العقوبة هناك عقوبات أخرى مثل الحجز، المحنة، العبودية وهي العقوبات الجسدية التي كانت المحكمة تفرضها على المتهم. إلى جانب العقوبة المالية والتي إذا قام المتهم بدفعها سقطت عنه العقوبات الجسدية. وفيما يلي شرح للأنواع الثلاثة:

أ - الحُكْمُ بالعقوبة المالية:

إن بدء النص بالمصطلح dēnu ثم ذكر أحد موظفي القضاء بعده هو خير دليل يمكننا من تحديد النص على أنه نص لحكم محكمة فرض على أحد أطراف النزاع.

الحُكْمُ الذي فُرض (من قبل) de-e-nu ša^{lu} sar-ten-nu

الـ سارتنو على فلان⁽²⁾ a-na PN e-me-du-u-ni

حيث أن المصطلح dēnu المتبوع بموظف القضاء يُقرأ: حكم. وإذا أردنا التأكد من أن النص هو حكم بعقوبة غرامة مالية فإن المصطلح sārṭu - غرامة هو الذي يميز هذا النوع من العقوبات على البقية. فبعد عرض موجز للقضية يأتي الحُكْم الذي يبدأ بذكر كمية ونوع الغرامة مع صيغة فرض الحُكْم emēdu متبوعة بـ sārṭu.

3 ME UDU.MEŠ a-di sa-ar-ti-šī-na

ša DUMU.MAN ina IGI PN

UŠ.MEŠ ša LÚ.SIPA 1-en LÚ 2 GU. UN URUDU.MEŠ

sa-ar-tu-šu

ثلاثمائة خروف مع غرامتهم والعائدة لأبن الملك (و) على فلان دية الراعي. كل واحد ٢
بلت نحاس غرامته⁽³⁾.

(1) CDA_B P. 318

(2) ADD 164 :1-2 = FNALD 44 = SAA6 264

(3) Ibid : 3- 6

إن أي حكم يأتي بالصيغة التي ذكرناها يكون نافذ المفعول وواجب التنفيذ. ولا يحق لأي من أطراف النزاع الاعتراض عليه لأن الفعل **emēdu** يدل على معناه بأن القرار نهائي ومفروض على الأطراف. ومتى ما غاب هذا الفعل عن قرار الحكم عند ذلك يصبح القرار قابلاً للاستئناف من قبل المتضرر. ولهذا يلحق الفعل (فرض) بفقرة الشرط الجزائي. التي تأتي في النص بعد قرار الحكم كي لا تفسح المجال للاستئناف.

ب- الحكم بالعقوبة الجسدية:

حكمت المحاكم الآشورية في بعض القضايا التي طرحت أمامها مثل السرقة والقتل وغيرها على المتهمين فيها بعقوبات جسدية مثل القتل - المحنة - الحجز وقد كان استخدام مثل هذه العقوبات من قبل المحكمة الآشورية ضرورياً في بعض الأحيان. حتى وإن كان الحكم بها أولاً استبدلته المحكمة في معظم الحالات بالعقوبات المالية. وقد كانت ضرورة استخدام مثل هذه العقوبات في المجتمع الآشوري آتية من ناحيتين هما: أولاً إشعار المجتمع بضرورة احترام القانون التي لا بد منها لإخضاع المجتمع لأحكام الدولة القانونية من أجل تنظيم الحياة. وثانياً فرض العقوبات الرادعة على الأشخاص الذين يلاحظ عليهم تكرار الأعمال المسيئة لأفراد المجتمع أو المجرمين الذين يرتكبون الجرائم المخلة بأمن المجتمع هذا مع العلم بأن المحكمة تركت المجال مفتوحاً أمام المجرمين في معظم القضايا التي تم الحكم عليها بإحدى العقوبات الجسدية لتلافي هذه العقوبة وتخفيفها إلى غرامة أو تعويض مادي. حيث أن المحاكم الآشورية كانت تؤكد على مبدأ العقوبات المالية ولكنها في بعض الحالات ترجئ استخدام العقوبة المالية لحين استكمال الأحكام التي من شأنها أن تعمل على ردع المتهم عن جريمته أو تخفيفه إذا هو حاول تكرارها.

يمكن ملاحظة بعض الأمور على أحكام العقوبات الجسدية والتي من شأنها أن تفسح المجال للمتهم لاستبدالها بعقوبات مالية إذا توفرت لديه الإمكانية للتعويض المادي المناسب. وهي أن أحكامها في بعض القضايا تكون مؤجلة إلى أوقات يحددها موظف القضاء في نص الحكم كأوقات الحصاد مثلاً^(١) وفي البعض الآخر من الأحكام المؤجلة يكون التنفيذ غير محدد بوقت معين^(٢). الملاحظة الأخرى هي غياب صيغة الفرض والإجبار على تنفيذ الحكم.

) FNALD 45 : 16-17

) FNALD 44

فرض. emēdu حيث أن غياب هذا الفعل في نص الحُكم يفسح المجال للمتّهم للاستئناف الحُكم أو إثبات برائته⁽¹⁾ من القضية. وأخيراً خلو النص من فقرة الشرط الجزائي الذي يلزم قرارات المحكمة بالغير قابلة للاستئناف أو التأجيل.

أما عن الهيكل العام لهذا النوع من النصوص فإنه لا يختلف كثيراً عن نصوص العقوبات المالية ولكنه يخلو من صيغ وعبارات ثابتة. فالأحكام الواردة في هذا النوع تكون مختلفة باختلاف حيثيات القضية ونوع العقوبة الجسدية. لذلك لم يلتزم كاتب المحكمة بصيغة معينة عند كتابة هذا النوع من النصوص القضائية.

ج- قرارات المحكمة:

إن الحُكم الذي تفرضه المحكمة على القضية يتحدد أصلاً بنوع القضية وعليه فإن القضايا التي تخص الأموال المنقولة وغير المنقولة ستكون أحكامها ذات عقوبات مالية. أما القضايا الجنائية كالسرقة والقتل فإن أحكامها تكون عادةً جسدية وغالباً ما تخفف إلى عقوبات مالية. أما القضايا الاجتماعية كالإرث والتبني والتي إذا طرحت أمام المحكمة لا يكون تسويتها عن طريق فرض العقوبة سواءً مالية أو جسدية. فمثل هذه القضايا يتم تسويتها عن طريق قرار قانوني تصدره المحكمة بعد الإطلاع على حيثيات القضية ليس من شأن ذلك القرار فرض أي عقوبة على أي طرف من أطراف النزاع ولكن من شأنه أن يحسم القضية بين الأطراف المتنازعة عن طريق إعادة الحق لأصحابه أو إيجاد تسوية قضائية ترضي أطراف النزاع. كالمشاكل التي تحدث عند تقسيم الميراث.

إن المصطلح اللغوي الذي يمكن من خلاله أن نميز هذا النوع من نصوص قرارات الحُكم عن غيره هو parāsu. قرر⁽²⁾ والذي يكون مسبوق بموظف القضاء الذي أصدره وبالصيغة التالية:

lu^hha-za-nu ina bir-tu-šū-nu

الـ خزانو قرر بينهم

ip-ru-su-u-ni

(الحكم)⁽³⁾

(1) VAS 96

(2) CDA_B P. 265

(3) VAT 20398 : 1-2 , 9759 : 1-2 , 8241 : 4-7

والمصطلح قرر. parāsu هو في إلزامه القانوني يعد مساويا للمصطلح emēdu . حيث أن الأحكام التي تتبع بـ parāsu هي أحكام نافذة المفعول وقطعية ومتبوعة بالشرط الجزائي ولذلك نجد في إحدى التسويات القضائية الناتجة عن سرقة منزل. أن موظف القضاء كان قد استبدل في حكمه المصطلح emēdu بـ parāsu

PN LÚ.UGU.URU

فلان مشرف المدينة

ina bir-ta-šú-nu ip-ta-ar-su

فيما بينهم قرر (الحكم)⁽¹⁾

قبل ان نختتم حديثنا عن نصوص قرارات الحكم. نود الإشارة إلى فقرة عدم الادعاء وفقرة الشرط الجزائي⁽²⁾ واللذان تمثلان الضمان الذي تفرضه المحكمة لسريان احكامها على القضايا وفي نفس الوقت تضمن لصاحب القضية تنفيذ الحكم الذي حصل عليه من المحكمة. فبالنسبة لفقرة عدم الادعاء في المستقبل فهي عبارة ذات صياغة قانونية تستهل بها فقرة عدم الاعتراض والشرط الجزائي وتكون على شكل جملة أمر منفية تأمر المحكمة من خلالها أطراف النزاع بعدم رفع دعوة أخرى لنفس القضية من جديد. وتكون صيغتها اللغوية القانونية كما يلي:

mám-ma TA* mám-ma la i-da-bu-ub (3) اي واحد ضد أي واحد لا يشتكي

أما فقرة الشرط الجزائي فهي الجملة المستقبلية المثبتة التي تأتي بعد الجملة المنفية السابقة والتي يذكر فيها العقوبات التي ستفرض في حالة الاعتراض على قرار الحكم. وتستهل بعبارة الاعتراض. وهذه الفقرة لها عدة صيغ لغوية قانونية تظهر بها في قرارات الحكم. فهي أحيانا تأتي بالصيغة التالية:

man-nu ša ib-bal-lak-kat -u-ni

aš-šur ù^dUTU EN de-ne-šù

10 MA. NA KÙ.BABBAR 10 MA.NA GUŠKIN

ina bur-ki^dNIN.LIL GAR-nu

الذي يعترض (سيكون) أشور وشمش اسياد قضيتهم. ١٠ مانا فضة ١٠ مانا ذهب يثبت في حضن ننليل⁽⁴⁾

(1) VAT 14438 : 8-9

(2) لم يقتصر ورود فقرة الشرط الجزائي على النصوص القضائية فحسب بل تعدته إلى جميع انواع العقود

الاشورية . انظر FNALD P.18-20

3) VAT 8241:7-8 , 9759:18 , VAS:97:9 , TFS 30:8 , 31:8

4) FNALD 46:9-12

وأحيانا يأتي الشرط الجزائي بالصيغة التالية:

man-nu ša BAL-u-ni 10 MA.NA KÙ.BABBAR id-dan

الذي يعترض يعطي ١٠ مانا فضة^(١)

وفي نص اخر وردت الصيغة التالية:

man-nu ša ina ur-kiš ina ma-ti-ma

الذي سيعترض في المستقبل

ib-bal-kat-u-ni aš-šur

او في أي وقت آخر اشور (و) شمش

^dUTU ^dPA EN de-nu-šū

(و) نابو أسياد قضيته^(٢)

وفي نص آخر تكون الصيغة كالآتي:

man-nu ša GIB-u-ni

aš-šur EN ^dUTU ^dMAŠ a-di ša LUGAL

ina ŠU.2-šū lu-ba-'i-u 3 MA.NA KÙ. BUBBAR SUM-an

الذي ينقض (الاتفاق) اشور وشمش ونيورتا مع الملك في يديه سيبيغي (العقاب) ويعطي^٣
مانا فضة^(٣)

ما تقدم من فقرات كانت ابرز الصيغ التي وردت بها فقرة الشرط الجزائي
في النصوص القضائية.

٤- نصوص التسوية القضائية.

هذا النوع من النصوص تتشابه في صيغة أجرا آتھا مع نصوص مرافعات المحكمة.
وتتشابه في بعض فقراتها نصوص قرارات الحكم. كفقرة عدم الادعاء والشرط الجزائي.
ولذلك فان نصوص التسوية القضائية هي عبارة عن جمع بين صيغ وعبارات النوعان
الآخران. ولكنها تتميز عنهم بوجود صيغ وفقرات مضافة لا تأتي الا في هذا النوع من

(1) FNALD 48:14-15

(2) AL-RAFIDAN 34:10-12

(3) TFS 31:9-12

النصوص القضائية وأهمها 'فقرة التراضي التي تأتي بعد الحكم' ⁽¹⁾ والتي تميز هذا النوع من النصوص عن غيره.

سُلام فيما بينهم ⁽²⁾ sul-mu ina bir-te-šū-nu

ان الغاية من كتابة هذا النوع من النصوص هو الإشارة إلى ان نزاع القضية قد انتهى بالمصالحة ورضا الأطراف. وهذا لا يعني ان تلك المصالحة كانت من دون تدخل المحكمة. ومقرونة برضى كامل من أطراف النزاع. فالمصالحة والسلام الذي انتهت به القضية. كان في معظم القضايا مفروض. من قبل المحكمة على أطراف النزاع. ولذلك فان المحكمة أضافت إلى فرض التسوية بين الاطراف بعد الحكم فانها تلحقها بفقرة الشرط الجزائي على كل من يعترض على الحكم الذي صدر بخصوص القضية وعلى عملية التسوية. ⁽³⁾

قد يتبادر إلى ذهن القارئ ان نصوص التسوية القضائية ربما تحل محل نصوص قرارات الحكم من الناحية القانونية طالما ان الاحكام المدونة فيها نافذة المفعول. الا ان هذا غير ممكن في جميع الحالات لسببان. الاول ليس كل القضايا التي تطرح امام المحكمة يتم فيها تسوية النزاع بالمصالحة حتى وان كانت تلك المصالحة شكلية. وثانيا ان نصوص التسوية القضائية كانت تدون بعد اصدار الحكم وتنفيذه من قبل أطراف القضية حيث ان الحكم المدون في نص التسوية يكون بصيغة الماضي دائما.

أعطى it-ti-din

أعطى له ⁽⁴⁾ it-ti-šū

ولذلك نجد في هذه التسويات القضائية عبارة قانونية اخرى تميز هذا النوع من النصوص القضائية تستهل بها فقرة التراضي اطلقنا عليها عبارة الدفع المتبادل.

الدفع (كان) بينهم متساوي ⁽⁵⁾ u-tu-ru TA* IGI a-he-iš

(1) FNALD P.61

(2) SAAB5 66:12, SAAB9 97:8, TFS 30:7, 31:7 FNALD 47:14, AL-RAFIDAN 34:9

(3) TFS 30, 31

(4) TFS 30:6, 31:6

(5) Ibid also VAS 97:8

وفي تسويات اخرى. يستعاض عن هذه العبارة بعبارة منفية.

1. $\frac{1}{2}$ GÍN la re-he

شيقل أو نصف شيقل لم يبق⁽¹⁾

مما تقدم يتضح لنا ان نصوص التسوية القضائية كانت تدون بعد تنفيذ الحكم من قبل أطراف النزاع والالتزام به ولذلك لا يمكن لهذا النوع من النصوص ان يعوض عن نصوص قرارات الحكم.

اما عن الهيكل العام لنصوص التسوية القضائية فانها تبدأ بالمصطلح *dēnu*-قضية يأتي بعده أسماء الأطراف النزاع مع أداة الربط *TA وأحيانا يأتي بعد ذلك عبارة هي *egirtu ša šulmu* - لوح السلام⁽²⁾ للاستدراك من البداية ان النص هو تسوية قضائية. يأتي بعد ذلك إحدى صيغ ابتداء المحاكمة *igāru, idābābu* - اشتكى ثم قرار الحكم على القضية ثم فقرات الدفع المتساوي وفقرة التراضي *šulmu ina birti šunu* والشرط الجزائي ثم التاريخ وقائمة الشهود.

(1) SABB9 97:7 also Millard, "Some Aramaic Epigraphs" IRAQ 41 1979 P.136

(2) TH 106:5=FNALD 47:5

المبحث الثاني

نماذج من النصوص القضائية

نموذج نص لأمر محكمة ^(١)

- Obv. 1- ina UD.1.KÁM ša ITI.ZÍZ
 2- ¹U.U-iq-bi TA* ¹ta-ta-a-a
 3- i-lu-ku i-nar-ma-ak-te
 4- ša zu-qa-ri i-ta-mi-u
 5- ma-a šum₄-ma 9-BAN NUMUN-ú ina ŠÀ A.ŠÀ
- ختم
- 6- ša LÚ.GAL É.GAL la ar-š_u-u-ni
 B.E. 7- 4 MA KÙ.BABBAR TUR.su la a-din-u-ni
 Rev. 8- ma-a ša šib-ši šá nu-sa-l_{je}
 9- šum₄-ma it-ru-u-ni TA* ŠÀ DINGIR
 10- 3 ANŠE 2.BÁN ŠE-BAR_a-na LÚ.GAL É.GAL
 11- i-du-nu ITI.AB UD.24.KÁM
 12- lim-mu ^{1.d}PA.sa-gib IGI ¹aš-šur-MAN.PAP
 13- IGI ^{1.d}ŠÚ.MAN.PAP IGI ¹aš-šur-KUR.LÁL-ni
 14- IGI [𐎶. 𐎶. 𐎶]

- ١- في اليوم الاول من شهر شباط.
- ٢- ادد اقبى مع تاتايا.
- ٣- ذهبوا (الى) بركة.
- ٤- الزقورة (و) يقسموا.
- ٥- ٦ قال (قائلين) ٩ سوتو ^(٢) (من) بذور الذرة بذرنا في الحقل.
مسؤول القصر.
- ٧- واعطينا ٤ مانا فضة صغيرة.
- ٨- قال: التي (هي) ضريبة القش والذرة.
- ٩- اذا تراجعوا من عند (امام) الاله.
- ١٠- ٣ اميرو ^(٣) ٢ سوتو شعير إلى مسؤول القصر.
- ١١- يعطون. أرخ (في) شهر كانون يوم ٢٤.
- ١٢- لمو نابو ساكب (643 B.C) أمام اشور شرو أصر.
- ١٣- أمام ماردوخ شرو أصر. أمام اشور مات تاقن.
- ١٤- أمام xxx .

(1) ND9901=FNALD 41=TFS 70

(٢) سوتو: مكيال قديم يساوي ٨,٤٢ لتر
 (٣) اميرو: مكيال قديم يساوي ٨٤,٢ لتر

- Obv. 1- de-e-nu.ša^{1.d}UTU.PAP
 2- TA* ^{MI}URU 4. DINGIR ha.mat ^{MI}ŠU
 3- TA* sa-na-a-nu TA* ^{1.d}PA.SU DUMU.ša
 4- ša TA* ŠÁ URU ša DUMU ^{MI}MAN
 5- ina-UGU hi-bil-te-šu ina-UGU NĠG.KA₉.MEŠ-šu
 6- ig-ru-u-ni ma-a l MA.NA KŪ.BABBAR

طبعة ختم

- 7- ina-UGU-hi-ki uḥ-te-bil
 B.E. 8- ma-a TA* É LÚ.SAG ša MAN
 9- u-si-sa-ku-nu ma-a ŠU.2 MEŠ-ku-nu
 Rev. 10- ša 50 ANŠE ŠE.MAŠ ša GIŠ.APIN ša GU₄
 11- 12 ½ MA.NA KŪ.BABBAR a-taḥ-za
 12- ^{MI}4.DINGIR ha-mat ^{1.d}PA.SU iq-ti-be-u
 13- ma-a ina ku-uḡ NĠG.KA₉.MEŠ an-nu-te
 14- ni-pa-luḥ-ka ^{MI}4.DINGIR ha-mat
 15- ^{1.d}PA.SU ^{MI}EN.ZU ^{MI}dam-la-mur
 16- ^{MI}šul-mu i-taḡ-PAB 5 ZI.MEŠ a-na ^{1.d}UTU.PAP
 17- i-pal-lu-ḥu man-nu ša ina ši-ir-te
 18- ina li-di-iš lu ŠEŠ-ša lu LÚ. GAR-nu-ša
 19- de-e-nu KA.KA-u-ni ša NĠG. KA₉. MEŠ an-nu-te
 20- a-na ^{1.d}PA.PAP SUM.an UN.MEŠ u-še-ša
 L.E 21- x-x-x-x ra-me-ni-šu-nu ITI. DU₆ UD.2
 22-lim-mu ¹aš-šur ŠU. GUR GAL. TUG.UD IGI¹IR-a-a-a-ba
 23- IGI ¹x-x-x GAL. É IGI ¹ni-mu
 24- IGI ¹mu-ri-ia IGI¹ x-x-x-
 25- IGI ^{1.d}PA.MAN.DU IGI ¹ri-x-x
 26- IGI ¹DA-ul-ZU DUMU ¹x-x-x
 27- IGI ¹x-PAB-u-ni DUMU IGI^{1.d}UTU
 28- IGI¹x-PA. PAB IGI¹x-x-x

- ١- قضية شمش ناصر.
- ٢- ضد أربا رالو خامات امرأته.
- ٣- ضد سنانو. ضد نابو راربا. ابنها.
- ٤- (من) مدينة ابنة الملك.
- ٥- بخصوص قرضه (و) بخصوص حساباته.
- ٦- اشتكى. قائلًا ١ مانا فضة.
- ٧- اليك اقرضت.
- ٨- قال في بيت موظف بلاط الملك.
- ٩- ثبت لكم قائلًا في ايديكم.
- ١٠- ٥٠ اميروا حبوب مع محراث مع ثور.
- ١١- $\frac{1}{2}$ ١٢ مانا فضة اخذت (قيمة المواد).
- ١٢- أربا رالو خامات (و) نابور راربا. قالوا.
- ١٣- بدل من هذه الحسابات.
- ١٤- نعوضك. راربا رالو خامات.
- ١٥- نابو راربا. انزو. دام لأمر.
- ١٦- شلموراتام اخ. ٥ اشخاص إلى شمش ناصر.
- ١٧- عوضوا. الذي في احد الايام (اما).
- ١٨- اخوها او حاكمها.
- ١٩- قضية (مسألة) شكوى لهذه الحسابات (قد تم دفعها).
- ٢٠- إلى شمش ناصر يعطي. الاشخاص يطلق سراحهم.
- ٢١- انفسهم (من الحجز) أرخ (في) الثاني من تشرين.
- ٢٢- لِمو اشور جميل تيري (641 B.C) كبير القصارين. امام وارد اييا.
- ٢٣- أمام xxx القصر امام نيمو.
- ٢٤- أمام موريا امام x-x-x.
- ٢٥- أمام نابو شرو لك امام xxx.
- ٢٦- أمام أبو اليئون ابن xxx.
- ٢٧- أمام xxx آخون ابن xx شمش.
- ٢٨- أمام x نابو أخ امام xxx.

- Obv. 1- de-e-nu ša ^{lu} sar-tin-nu
 2- a-na ¹ha-ni-i e-me-du-u-ni
 3- 3 ME UDU. MEŠ a-di sa-ār-ti-ši-na
 4- ša DUMU. MAN ina IGI ¹ha-ni- i
 5- UŠ. MEŠ ša LÚ.SIPA 1-en LÚ.2 GU.UN URUDU.MEŠ
 6- sa-ār-tu-šu ¹ha-ni- i
 7- a-di UN.MEŠ-šu a-di A.ŠÀ. MEŠ-šu
 8- ku-um 3 ME UDU.MEŠ a-di sa-ār-ti-ši-na
 9- ku-um UŠ.MEŠ ša LÚ.SIPA. MEŠ
 B.E. 10- na-ši-na
 11- man-nu ša ū-ba -'u-šú-u-ni
 12- lu-u LÚ.GAR-nu-šu lu-u LÚ. GAL-ki-šir-šu
 13- lu-u mam-ma-nu-šu ū-ba-'u-u- šú-ni
 14- 3 ME UDU. MEŠ a-di sa-ār-ti-ši-na
 15- UŠ. MEŠ -šu ša LÚ. SIPA 1 LÚ 2 GU. UG URUDU
 16- ša LÚ. ti i-da-nu-u-ni ¹ha-ni- i
 17- u-še-ša hur-sa-an i-tu-ra
 18- IGI ¹tab-ni-i LÚ.A.BA
 19- IGI šal-mu- MAN-iq-bi
 20- IGI ^{1.d}UTU. ZI. AŠ
 21- IGI ¹am-si-I
 L.E. 22- ITI. ZÍZ UD .27.KAM
 23- lim -mu- ¹da-na-nu

(1)ADD.164 =FNALD 44=SAA6 264

- ١- الحكم الذي الـ سارتتو.
- ٢- على خاني فرض.
- ٣- ٣ مائة خروف مع غرامتهم.
- ٤- التي لابن الملك. وعلى خاني.
- ٥- دية الراعي كل رجل ٢ بِلتُ نحاس.
- ٦- غرامته. خاني.
- ٧- مع اتباعه (الخدم) مع اراضيه.
- ٨- بدل ٣ مائة خروف مع غرامتهم.
- ٩- بدل دية الرعاة.
- ١٠- يأخذ (يحجز).
- ١١- الذي يفتش عنه.
- ١٢- حاكمه او قائد حرسه.
- ١٣- او أي واحد يفتش عنه.
- ١٤- ٣ مائة خروف مع غرامتهم.
- ١٥- دية الراعي كل رجل ٢ بِلتُ نحاس.
- ١٦- يعطي. خاني.
- ١٧- يطلق سراحه (من) الخُرسان يرجع.
- ١٨- أمام تابني الكاتب.
- ١٩- أمام صالموا شرو اقبى.
- ٢٠- أمام شمش نيشو ادن.
- ٢١- أمام امسي .
- ٢٢- أرخ في شهر شباط اليوم ٢٧.
- ٢٣- رلمو دنان. (680 B.C)

نموذج نص لحكم بعقوبة جسدية⁽¹⁾

- T.E. 1- NA₄ KISIB ^{1.d}PA-šal-lim-PAP. MEŠ
- Obv. 2- A ¹IGI ^dPA te-me
- 3- ¹man-nu-ki-KUR-aš-šur
- 4- ina qab-si ni-nu-u a-na ^{1.d}PA-šal-lim-PAP.MEŠ
- 5- طبعة ختم IGI ^{1.d} PA. TI. Su. E
- 6- طبعة ختم IGI ¹ ki-šir-aš-šur
- 7- طبعة ختم IGI ^{1.d} PA. SUM.PAP.MEŠ
- 8- i-ša-bat ina -UGU ^{lu}ur-ki-i
- 9- ša GEME iq-ti-bu-ni
- B.E. 10- ma-a ^{lu}ru-ki-u i-na ma-te
- Rev. 11- ū-bal-la la na-ša
- 12- ū-ma-a ¹man-nu-ki-KUR-aš-šur
- 13- 1,1/2 GÍN KÙ.BABBAR a-na ^{1.d}PA-šal-lim-PAP.MEŠ
- 14- la ū-ma-ti ur-ti-meš-šu
- 15- a-ki-ma i-ša-du-šu
- 16- e-te-ši-di ^{lu}ur-ki-i
- 17- ū-ba-a ū-bal-la
- 18- ITI.SIG₄ UD.1.KAM
- 19- lim-mu ^{1.d}PA-tap.pu-ti-DU
- 20- IGI ¹ pa-šá-nu
- 21- IGI ¹ IR.15
- L.E. 22- IGI ¹ qu-ni-ḥu-ti
- 23- IGI ¹ pi-si-ni-ši

(1) ADD 102 =FNALD 45

- ١- ختم نابو شلم أَخِي.
- ٢- ابن بان نابو طيمز.
- ٣- مانوكي مات اشور.
- ٤- في وسط مدينة نينوى الان نابو شليم أَخِي.
- ٥- امام نابو بلاطسو اقبِي.
- ٦- امام كيصر اشور.
- ٧- امام نابو لادن أَخِي.
- ٨- يحجز. بخصوص كفيل.
- ٩- الامة (اذا) قال.
- ١٠- الكفيل متى ما.
- ١١- اَجَلْب. لا يقدم.
- ١٢- آلان مانوكي مات اشور.
- ١٣- ١٤ شيقل, نصف شيقل فضة لايطالب نابو شلم أَخِي.
- ويطلق سراحه.
- ١٥- لحين حصاده.
- ١٦- يحصد (عن) الكفيل.
- ١٧- يفتش ويجلب.
- ١٨- أرخ في شهر حزيران اليوم الاول.
- ١٩- لِمُو نابو تابوت اَلِك. (617 B.C)
- ٢٠- امام باشان.
- ٢١- امام وارد عشتار.
- ٢٢- امام قون خوت.
- ٢٣- امام بسانش.

- Obv 1- NA₄KIŠIB^{1.d} AG-ša-la-šu-ni-
طبعة ختم
- 2- de-e-nu ša¹u-bar-15
- 3- TA^{*1}4-il-a-a TA^{*1}aš-šur iq-bi
- 4- ina UGU ḪA.LA.É.AD id-bu-bu-u-ni
- 5- ina IGI¹šum-ma aš-šur LÚ.IGI.DUB
- 6- iq-tar-bu de-e-nu ina bir-tu-ša-nu
- 7- ip-ta-ra-as mām-ma TA^{*}mām-ma
- 8- la i-da-bu-ub
- 9- man-nu ša ina ur-kiš ina ma-te-me
- 10- de-e-nu TA^{*1}4-il-a-a
- 11- U DUMU.MEŠ-šu ub-ta-u-ni
- 12- 1 MA.NA KŪ.BABBAR 1 MA.NA GUŠGIN
- 13- a-na^dNIN.LIL i-dan
- 14- 2 ANŠE . KUR.RA.MEŠ BABBAR.MEŠ
- B.E 15- ina GİR.2^daš-šur i-rak-kas
- 16- DUMU.UŠ-šu GAL-u ina ḫa-am-ri
- 17- ša^dIM GIBIL
- REV 18- IGI¹LÚ-15 LÚ.GAL-50
- 19- IGI¹un-zar₄-ḫu LÚ.SANGA
- 20- IGI¹IR-a-a
- 21- ITI.DU₆ UD-28-KAM
- 22- lim-mu¹u-a-a-nu
- L.E 23- ina UGU-ḫi de-e-nu ša UDU. NITA. MEŠ ša SÍG.MEŠ
šal-lu-um ta-din

- ١- ختم نابو شلاشون.
- ٢- قضية أبار عشتار.
- ٣- ضد أربا إليا. ضد اشور إقبي.
- ٤- بخصوص حصّة (ميراث) بيت الاب اشتكى.
- ٥- امام شما اشور ال أبراكو.
- ٦-٧ اقتربوا. قرر الحكم فيما بينهم.
- ٨- واحد ضد واحد لا يشتكي.
- ٩- الذي في المستقبل في أي وقت.
- ١٠-١١ قضية يبغي ضد أربا إليا.
- واولاده (يرفع قضية).
- ١٢-١٣ يعطي ١ مانا فضة . ١ مانا ذهب.
- إلى ننليل.
- ١٤-١٥ يثبت ٢ خيول بيضاء عند قدمي اشور.
- ١٦-١٧ وريثه الكبير يحرق في حرم آدد.
- ١٨- امام اميلو عشتار.
- ١٩- امام أنزار أخ الكاهن.
- ٢٠- امام وأرديا.
- ٢١- أرخ في شهر تشرين يوم ٢٨.
- ٢٢- لمو أيان. (655 B.C)
- ٢٣- بخصوص قضية الخراف مع صوفها سلم واعطى.

- Obv 1- de-e-ni ša¹ DINGIR -ma-na-ni A¹ sa-gi-bi
 2- TA*^{URU} me-ḫi-ni-i TA*¹ MAN-šum-ki
 3- A¹ na-ni-i TA*^{URU} za-ma-ḫa-a
 4- ina UGU- ḫi 60 UDU.MEŠ ig-ru-u-ni
 5- e-gir-tu ša šul-mu ša šal-tu¹ DINGIR-ma-na-ni a-na¹ MAN-ki SIPA
 6- id-du-bu-ub-u-ni¹ DINGIR-ma-na-ni
 7- a-na¹ MAN-šum-ki iq-ti-bi ma-a
 8- UDU.MEŠ-ia ina IGI-ka bi-lā
 9-¹ MAN-šum-ki iq-ti-bi ma-a la-aš-šu
- Rev 10- UDU.MEŠ ina UGU-ḫi-ia ina IGI^d IM ir-tak-su
 11-¹ MAN-šum-ki TA* IGI^d IM it-tu-ar
 12- TA* qa-ni 60 UDU MEŠ¹ MAN-šum-ki
 13- a-na¹ DINGIR-ma-na-ni u-sal-lim it-ti-din
 14- šul-mu ina bir -te-šu-nu is-sa-kan uṭ-ur-ru
 15- TA* IGI a-ḫi-a-a-ši man-nu TA* mām-ma la id-da-bu-ub
 16- man-nu ša ib-bal-kat-u-ni 10 MA.NA KU.BABBAR LUḫ -u
 17- X MA.NA GUŠKIN sa-ak-ru ina bur-ki^d IM a-šib gu-za-na GAR-an
 18- aš-šur^d ša-maš lu EN de-ni-šu ITI.SIG₄ UD.1 KÁM lim-mu¹ 30.DU.
 19- IGI¹ a-u-ni A¹ U-su-ri IGI¹ si-ZALG-ri
 20- SIPA ša^d im IGI¹ u-ra-pa-a SIPA ša^d IM
- L.E 21- IGI¹ man-nu-ka-ši-I
 22- LÚ.NIMGIR ša^{URU} me-ḫi-ni-i
 23- IGI¹ U.ḫa-ri IGI¹ ma-te-e-si-I
 24- IGI¹ IM.4.I IGI¹ qi-ri-bi
- R.E 25- IGI¹ ba-ri-ki-ia-a
 26- IGI¹ AD-su-ri

(1) VAT 16386=TH 106 =FNALD 47

- ١- قضية إلو مائني ابن ساكب.
- ٢- من مدينة ميخيني ضد شرو شُمك.
- ٣- ابن ناني من مدينة زَماخو.
- ٤- بخصوص ٦٠ خروف اشتكى.
- ٥- لوح السلام الذي للنزاع (بين). إلو مائني (و) شرو شُمك. الراعي.
- ٦- ادعى. إلو مائني.
- ٧- على شرو شُمك قال.
- ٨- جلبت خرافي إليك.
- ٩- ١٠ شرو شُمك قال. الخراف لا توجد.
- عندي. امام الاله ادد عرضوا.
- ١١- شرو شُمك من امام الاله ادد تراجع.
- ١٢- بدل ٦٠ خروف. x خروف شرو شُمك.
- ١٣- إلى إلو مائني سلم واعطى.
- ١٤- سلام فيما بينهم ثبتوا.
- ١٥- الدفع بينهم متبادل. أي واحد ضد اي واحد. لا يشتكي.
- ١٦- الذي يعترض ١٠ مانا فضة مصفى.
- ١٧- x مانا ذهب نقية. في حظن ادد. الساكن في كوزانا يثبت.
- ١٨- اشور (و) شمش صاحب قضيته أرخ في شهر حزيران يوم ١ لمو.
- ١٩- سن إلك باني. (615 B.C) امام اربا راعي ادد.
- ٢٠- امام مانو كاسي.
- ٢١- منادي مدينة ميخيني.
- ٢٢- امام آخاري امام ماتيسئو.
- ٢٣- امام ادد اربا رادن امام قَرَب.
- ٢٤- امام باركييا.
- ٢٥- امام آبو سور.

الفصل الثالث

المبحث الأول

قضايا الاموال المنقولة وغير المنقولة

اولاً- الاموال المنقولة:

قضايا الفضة - k̄aspu:

استخدمت الفضة كوسيلة في التعامل التجاري في العراق القديم وقد عدت من اهم وسائل ذلك التعامل^(١). فقليل ما استعيز عنها بمواد اخرى كالنحاس - irūdu والذهب - hurāsu. وقد اصبحت الفضة الوسيلة الرئيسة. خصوصاً وانها كانت تجزء إلى اوزان مختلفة، بِلْتُ - biltu ومانا - mānu وشِيقْل - šiqu. كما ان هذه الاوزان خصوصاً الـ مانا والـ شِيقْل كانت تختتم من قبل السلطة لجعلها رسمية في استخدامها^(٢). ونتيجة لاعتبار الفضة الوسيلة الرئيسة في التعامل التجاري فكان لا بد لها من ان تحضى بالنصيب الاوفر من النزاعات التي كانت تحدث بين الافراد في العراق القديم بشكل عام. وفي العصر الاشوري الحديث بشكل خاص.

١ - نزاعات حول القروض.

كانت وما تزال القروض من اكثر المشاكل التي يعاني منها طرفا القرض. أي الدائن والمدين. فالدائن يعاني من تاخير سداد دينه في وقته المحدد له. والمدين يعاني من صعوبة ارجاع ما اخذه من الدائن. اضافة إلى معاناته من ارتفاع نسبة الفائدة المترتبة على القرض. هذا ويعود تاريخ اقدم نزاع حول قروض الفضة والذي وصلنا من العصر الاشوري الحديث إلى حد الان إلى سنة ٦٤٨ ق.م^(٤) وهذا لا يعني عدم وجود نزاعات اقدم من هذا النزاع ولكنها لم تصلنا بعد. وقد سجلت لنا القضية الحيثيات التالية.

(١) ظاهر، حسين- التجارة في العصر البابلي القديم - اطروحة دكتوراه غير منشورة-الموصل ١٩٩٥ ص ١٠٥

(٢) حول الاوزان المذكورة انظر الجدول الموجود في نهاية البحث والتعليق عليه.

(٣) ظاهر، حسين- نفس المصدر ص ١٠٨.

(٤) اعتمدنا في تثبيت تواريخ السنين على اسم موظف ألب لمو والمنشورة مع تواريخها في

Uov 1- 1 MA 30 GÍN KÙ.BABBAR

2- ħi-bil-tu ša¹ da-da-ħi

3- a-na¹ lu-ša-kin ih-bil-u-ni

4- e-gir-tu ša de-e-ni

5- ina bir-tu-šu-nu is-sa-aṭ-ru

6- ma-a⁽²⁾ ki-ma¹ ak-kul-la-nu

7- it-tal-ka ina bir-tu-šu-nu ū-kan

8-¹ ak-kul-la-nu it-ti-in

9-¹ da-da-ħi it-tu-ra

BE 10- 1 MA 30 GÍN KÙ. BABBAR a-na⁽³⁾

3 $\frac{1}{2}$ MA

11- it-tu-ra 2 MA ru-bu-ū⁽⁴⁾

v 12-¹ da-da-ħi a-na¹ pu-uš-x-x

13- a-na¹ a-ħu-lam-ma it-ti-din

١ مانا و ٣٠ شيقل فضة قرض ددخي

مديون بها إلى لوشاكن. (وقد)

كتبوا بينهم لوح القضية (القرض) كما
حضر أكلائو. فيما بينهم.

أكلائو أعطى (الحكم). ددخي

تراجع. ١ مانا و ٣٠ شيقل فضة من

ضمن الـ $\frac{1}{2}$ ٣ مانا أعاد ٢ مانا

الفائدة ددخي يعطي إلى

بواش واخلاما

الشرط الجزائي وقائمة من خمسة شهود^(١)

يبدأ النص بذكر كمية الفضة وهي واحد مانا و ٣٠ شيقل فضة. مجموع ما اقترضه
Dadaħi - ددخي من Lušākin - لوشاكن. في وقت سابق. على أن يتم إعادة ذلك القرض
مع فائدته في وقت كان قد اتفق عليه الطرفان. والذي حدث فيما بعد أن ددخي المدين وهو
المدعي عليه في القضية لم يعيد القرض في موعده المحدد إلى الدائن وهو لوشاكن المدعي
في القضية.

ونظرا لعدم اعتراف الدولة والمواطنين بشرعية أي معاملة ما لم تكن مكتوبة في نص
(رقيم) ومشهد عليها^(٥). ومن أهم تلك المعاملات هي القروض التي تخصصنا في هذا المبحث.
فعلى هذا الأساس تم كتابة لوح بين طرفي القرض تضمن اللوح الاتفاق الذي حدث بينهم

(1) FNALD. 48

(٢) ma-a جملة افتتاحية تعني "كلام - قول" انظر. FNALD. P 197

(٣) a-na إذا جاء بعدها الفعل "يعيد" تقرأ "من ضمن" انظر FNALD P188

(٤) rubu من الجذر GAL-rābu الفائدة. انظر CDA 294 وفي العربية "ربا" تعني الزيادة على رأس

مال القرض وهو منفعة حرام. انظر ابن منظور. لسان العرب المحيط ، ج ١، ص ١١١٦.

(٥) سليمان، عامر - القانون في العرق القديم ص ١١٩.

بخصوص ذلك القرض والذي كان المدعي قد اظهره امام القضاء الاشوري كدليل اثبات في القضية ليثبت حقه بمطالبة المدعي عليه بمبلغ القرض.

عندما مثلت القضية امام القضاء الاشوري حضر المدعو Akulanu - اكلانوا كمثل للقضاء للحكم على القضية. (الاسطر ٦-٧) ولم يذكر النص ماهية الوظيفة التي كان عليها اكلانوا لكنه لا بد وانه يحتل موقع وظيفي يمكنه من الحكم على هذه القضية. هذا ويشير النص إلى تراجع المدعي عليه (السطر ٩). وعلى الاغلب أن المدعي عليه قد انكر استلامه للقرض او انه كان قد ادعى بانه قد اعاد القرض إلى صاحبه. ولكن عندما واجهته المحكمة بلوح القرض اعترف بدينه. او ربما ان المدعي عليه وكنتيجة لانكاره القرض فانه قد اخضع لاداء القسم الذي تراجع عنه معترفا بدينه^(١). ظننا أنه ان القسم بالالهة وهو كاذب سوف لا تحمد عقباه. واذا كان تخميننا في محله فان القاعدة الفقهية التي تقول "البينة على من ادعى واليمين على من انكر" تكون مطبقة هنا في هذه القضية.

بعد ان تراجع ددخي عن انكاره للقرض الذي استلمه واعترافه به اصبحت القضية جاهزة للحكم عليها من قبل اكلانوا الذي حكم على المدعي عليه بأن يعيد القرض الاصلي الذي هو واحد مانا و ٣٠ شيقل فضه مضافا إليها الفائدة التي هي ٢ مانا ليصبح مجموع ما اعاده ددخي $3\frac{1}{2}$ مانا فضة. (الاسطر ١٠-١١). ان ضخامة الفائدة المترتبة على القرض والتي يبدو انها كانت فائدة متراكمة بحيث انها اصبحت اكثر من قيمة القرض الاصلية هذه الفائدة ربما كانت هي السبب وراء الظروف التي احاطت بالقضية والتي ادت إلى عرقلة عملية اعادة القرض في الوقت المحدد. فأكبر مشكلة يمكن ان تواجه المقرض هي الفائدة التي كانت خلال العصر الاشوري الحديث مرتفعة نسبيا عن بقية العصور. بحيث انها كانت ترهق كاهل المدين بمبلغ الفائدة الذي كان يتجدد في كل شهر بنسبة كانت تثبت في لوح القرض بحيث انها كانت تصل في بعض الاحيان إلى ٣٠٠% في السنة نسبة إلى القرض الاصلي^(٢). وبالتأكيد فان ضخامة الفائدة التي تقع على المدين كانت تسبب له عجز في تسديدها بموعدها المحدد مما يؤدي إلى تراكمها عليه وبالتالي يصعب على المدين مجارة نسبة الفائدة فيؤدي ذلك إلى حدوث النزاع الذي على ما يبدو في هذه القضية بانها احدى المشاكل المترتبة على الفائدة المفروضة على القروض.

(1) FNALD. P.167

(2) حول الفائدة ونسبتها خلال العصر الاشوري الحديث. انظر FNALD P. 34-42

يشير النص إلى أن القرض قد تمت اعادته مضافا إليه الفائدة وقد اشترط الحكم على اعطاء فائدة القرض والتي هي ٢ مانا إلى شخصان مثبتة أسمائهم في نص القضية وتفسير هذه المسألة غير واضح فقد يكون لوشاكن المدعي مديون لهذان الشخصان بتلك الكمية من الفضة وربما يكون الشخصان هم المحركون الحقيقيون لرفع هذه القضية ضد ددخي عن طريق تحريض لوشاكن لمطالبة ددخي بقرضه له. وإذا حصل ذلك واستعاد لوشاكن القرض من ددخي سوف يحصلون هم بدورهم على قرضهم من لوشاكن.

القضية الأخرى التي تخص قروض الفضة رفعت إلى المحكمة سنة ٦٤١ ق.م ونقرا

في نص القضية ما يلي.

Obv 1- de-e.-nu^{1.d}ša UTU. PAP
 2- TA *¹ MI.URU 4.DINGER ḥa-mat MI.šū
 3-TA *¹ sa-na-a-nu TA *^{1.d} PA.SU DUMU.ša
 4- ša TA * ŠA URU ša DUMU MI.MAN
 5- ina UGU ḥi-bil-te-šu ina UGU NIG. KA₉. MEŠ-šu
 6- ig-ru-u-ni ma-a 1 MA.NA KÜ. BABBAR
 7- ina UGU -ki uḥ-te-bil
 8- ma-a TA * É LÜ.SAG ša MAN
 9- u-si-sa-ku-nu ma-a ŠU₂ MEŠ-ku-nu
 10- ša 50 ANSE. ŠE. MAS ša GIŠ.APIN ša GU₄
 11- 12. $\frac{1}{2}$ AM.NA KÜ. BABBAR a-taḥ-za
 12- 4.DINGIR ḥa-mat^{1.d} PA.SU iq-ti-ḥe-u
 13- ma-a ina ku-mu ša NIG.KA₉. MEŠ an-nu-te
 14- ni-pu-luḥ-ka^{MI} DINGIR ḥa-mat
 15-^{1.d} PA.SU^{MI} EN.ZU^{MI} dam-la-mur
 16-^{MI} šul-mu it-tam.PAB 5 ZI.MEŠ a-na^{1.d} UTU. PAP
 17- i-bal-lu-ḥu ma-nu ša še-ir-te
 18- ina li-di-iš lu ŠEŠ-ša lu LÜ.GAR-nu-ša
 19- de-e-nu KA.KA-u-ni NIG.KA₉. MEŠ an-nu-te
 20- a-na^{1.d} UTU.PAP SUM-an UN.MEŠ u-še-ša
 21-XXX ra-me-ni-su-nu ITI DU₆ UD. 2
 22- lim-mu¹ as-šur-SU.GUR GAL.TUG.UD

قضية شمش ناصر. ضد أربا
 رالوخامات امرأته (و). ضد سانان
 (و). ضد نابوراربا ابنها. من مدينة
 ابنة الملك بخصوص قرضه
 وحساباته اشتكى .

قائلا ١ مانا فضه اليك اقرضت. وقال
 في بيت موظف بلاط الملك ثبت لكم.
 في ايديكم ٥٠ اميرو حبوب (ومحراث
 وثور. اخذت $\frac{1}{2}$ ١٢ مانا فضة. أربا
 رالوخامات ونابو أربا قالوا نعوضك
 (كل من). أربا رالو ونابوراربا وانزو
 ودام لأمر وشلمور اتام ٥ أشخاص
 (للخدمة) نعوضك. الذي في احد
 الايام اما اخوها او حاكمها قضية
 الادعاء (الحسابات). إلى شمش
 ناصر يعطي يطلق سراح الاشخاص
 انفسهم. أرخ في شهر تشرين لمو
 اشور جميل تيري كبير القصارين
 (٦٤١ ق.م).

سبعة شهود^(١)

(1) VAT 5605= VAS 96.

يبدأ النص بذكر اسم صاحب القضية وهو Šamaš našir شمش ناصر المدعي في القضية التي اقامها ضد ثلاثة اشخاص وهم كل من Arba ilu hamat أربا إلو خامات و Nābu iriba نابو أربا الذي هو ابن أربا إلو و Sanānu سنانو. اما القضية فقد كانت تدور حول قرض وحسابات المدعي والتي عند المدعي عليهم. وعندما مثل اطراف النزاع امام القضاء طرح المدعي خصومته مع الاطراف الاخرى وتحدث قائلا يانه قد اعطى لهم واحد مانا فضة على سبيل القرض و اضاف قائلا انه في بيت احد موظفي بلاط الملك قد ثبتنا اتفاق ينص على اعطائكم ٥٠ اميرو^(١) من الحبوب ومحراث وثور هذه المواد فضلا عن القرض يصبح مجموع قيمتها ١٢١ مانا الفضة اخذا المدعي عليهم من المدعي كقرض. المدعي عليه الرئيس في القضية هي أربا إلو خامات على اعتبار ان المدعي عليه قد اعطى مانا واحد فضة اليها كقرض (انظر السطر ٧). والاحتمال الوارد هو ان أربا إلو قد ارادت استثمار ذلك القرض فضلا عن تلك المواد (الحبوب-المحراث-الثور) عن طريق الزراعة. فقد تجمع عندها رأس المال والمواد اللازمة للزراعة على ان ترد تلك القروض عند الحصاد^(٢) ولكن على ما يبدو ان ما حدث انه لم يكن هناك حصاد يكفي لسد ذلك القرض الكبير. مما اضطر شمش ناصر إلى رفع القضية امام القضاء الاشوري ليسترد حقه من المقرضين.

اما المقرضين الذين اسقط الذنب عليهم فلم يجدوا بدا الا ان يعوضوا المدعي ما اقترضوه منه. وكان التعويض ان دخلت أربا إلو مع مع ابنها وثلاث نساء اخريات في عبودية شمش ناصر المدعي في مقابل تلك الفضة التي لم يستطيعوا تسديدها^(٣) والغريب هنا انه هناك ثلاث نساء مع أربا إلو وابنها دخلوا طواعية في عبودية المدعي في مقابل ذلك القرض في حين ان سنانو احد المدعي عليهم قد غاب عن طائلة الحكم ربما يكون هذا الشخص هو الذي دفع بالنساء الاخريات لينوبوا عنه في تحمل مسؤولية ذلك القرض على ان يقوم في وقت لاحق باخراجهم من عبودية شمش ناصر.

ان التعويض الذي قدمته أربا إلو خامات والاخرين للمدعي والذي هو رهن انفسهم كعبيد عنده لن يستمر في حالة تسديد الفضة المقرضة (١٢١ مانا) فعندما تسلم

(١) ANŠE-emēru اميرو وحدة قياس استخدمت في العراق القديم وتعادل ١٨٤ ليتر.

(٢) حول عقود القروض التي كانت تسدد وقت الحصاد انظر ADD 1245, ND, 2334

(٣) كان اسلوب الدخول طوعية في العبودية مقابل اقتراض الاموال شائعا في بلاد اشور حول الموضوع

انظر ADD 67, 85, ND 2099

تلك الفضة إلى شمش ناصر من قبل اخو أربار الو أو الحاكم^(١) أو أي شخص فان اولئك الاشخاص الخمسة المرهونين عند المدعي سوف يطلق سراحهم .

ومن القضايا الاخرى التي تتعلق بقروض الفضة لدينا قضيتان متشابهتان ولكن مع الاسف فان نصا القضيتين غير واضحين بسبب التلف الذي اصاب جزءا كبيرا منهم وقد استطعنا من خلال ما تبقى من العبارات ان نفهم مضمون كلتا القضيتين اللتان كانتا متشابهتان من حيث الصيغة ولكنهما مختلفتان من حيث التفاصيل.

- Obv 1- de-e-nu الحكم الذي فرض (من قبل الموظف)
2- ša^{lu} xxx ٤ شقيقات فضة (القرض)
3- e-me-de-u-ni التي (لفلان)
4- 4 GIN.MEŠ KÙ.BABBAR <ihbiluni> امام فلان اعطاها
5- šu¹ xxx في اليوم الرابع من الشهر xx
Rev 6- ina IGI^{1.d} xxx يسلم الفضة ويعطي وإذا لم يعطي $\frac{1}{4}$
7- ina UD.4 KAM شيقل يزيد (الفائدة)
8- KÙ.BABBAR u-sal-lam ثلاثة شهود⁽²⁾
9- i-dan šum-ma la i-din
10- a-na $\frac{1}{2}$ GIN GAL-bi

في هذه القضية نجد ان الخلاف كان حول اربع شقيقات فضة كان قد اعطاها الدائن (السطر الاول) إلى المدين (السطر الخامس). وقد امر موظف القضاء الوارد اسمه في النص (السطر الثاني) بان يقوم المدين باعادة القرض (٤ شقيقات فضة) الى الدائن على ان يتم اعادة ذلك القرض في اليوم الرابع من شهر× (غير واضح). اما اذا لم يتم ذلك خلال المدة المحددة في النص فانه سوف يضاف إلى الاربع شقيقات كمية $\frac{1}{4}$ شيقل كزيادة عليها (فائدة) نتيجة لتأخير موعد تسليم الفضة.

(١) على ما يبدو ان الحاكم كان له دور في المشاكل التي من هذا النوع (عبودية الدين) كأن يكون ضامن او وسيط للمستعبدین بسبب ديونهم. انظر ADD 85:8

اما القضية الاخرى فهي كالآتي:

- Obv 1- de-e-nu قضية الو تا بني ء مانا فضة التي
2- ¹DINGIR -tab-ni 4 MA.NA آخ بو ناصر (اقترضها). امام اكري
KÙ.BABBAR كاتب السارتو (اقتربوا). فرض
3- ša ¹PAB-bu-u-PAB <ihbiluni > (الحكم). في شهر آب يعطي الفضة
4- ina IGI ¹ag-ri LÚ.A.BA وإذا لم يعطي الربع يزيد (الفائدة)
5- ša ^{lu}sar-tin e-me-du-u-ni اربعة شهور⁽¹⁾
Rev 6- ina ITI.NE KÙ.BABBAR
SUM-an
7- šum-ma la SUM-ni a-na
8- 4-ti-šu i-rab-bi

تبدو هذه القضية أكثر وضوحا من سابقتها فقد ظهر في النص اسماء اطراف النزاع حيث كان المدعي Aḥu.nāṣr آخ ناصر الذي كان قد اقترض اربع منات فضة إلى المدعي عليه Iḥu tābni الو تابني وقد كان ممثل القضاء في القضية هو Agri اكري كاتب السارتو الذي فرض على المدعي عليه ان يعطي المدعي ما اقترضه منه وهي الاربع منات فضة. على ان يتم دفع تلك الفضة في شهر آب واذا لم يتم تسليم الفضة في موعدها المحدد فسوف تضاف عليها الفائدة والتي تعادل الربع (واحد مانا).

وبالنظر للتشابه الكبير في القضيتين فقد كانت هناك بعض الملاحظات المشتركة على النصين وهي اولا. ان النصفان غير مختومان. فهما اذا من النصوص المستسخة عن الاصل ثانيا. ان هذه القروض كانت قد اعطيت من الدائن إلى المدين من دون فائدة (ربا) على القرض⁽²⁾ وعندما حصل التأخير في موعد سداد تلك القروض رفعت القضيتان إلى المحكمة التي حددت وقت معين لإرجاع تلك القروض إلى اصحابها واذا لم يتم ذلك فسوف تضاف الفائدة على تلك القروض والتي قيمتها من القضية الاولى الثمن (8-ti-šu) وفي القضية الثانية ربع القرض الاصلي (4-ti-šu) الملاحظة الاخرى تتعلق بموعد اعادة تلك القروض. حيث انه في القضية الاولى وبسبب التلف لم نستطع ان نحدد الا اليوم فقط وهو اليوم الرابع من شهر (x). اما القضية الثانية فموعد اعادة القرض كان أكثر وضوحا حيث كان في شهر آب

(1) ADD 171

(2) حول القروض التي كانت تقدم من دون فائدة انظر 20, 21 TFS 41 also FNALD

Abu-NE وهو موعد انتهاء الحصاد في معظم مناطق العراق والموعود المفضل عند المقترضين لتسديد قروضهم ولذلك فاننا نخمن ان يكون الشهر الغير واضح في القضية الاولى هو شهر آب ايضا .

القضية الاخرى التي تخص القروض تعود إلى سنة ٦١٧ ق.م وقد اعطتنا معلومات جديدة ومهمة حول تعامل القضاء الاشوري مع مشاكل القروض

Obv 1- NA ₄ KIŠIB ¹ ḥa-za-a-il IR ¹ ia-di-il	ختم خزعل عبدرايادل. الفضة التي
2- KÜ.BABBAR ša ¹ ḥa-za-a-il	لـ خزعل التي سلم (ها) إلى
3- ša ina IGI ^{1.d} PA-za-qib	نابو زاقب (كقرض). ناني اخوه
4- u-sa-lim ¹ na-ni-i SEŠ- šu	اعادها إلى خزعل. لم يبقى منها
5- a-na ¹ ḥa-za-a-il u-ta-tir	شيقل أو نصف شيقل، سلام بينهم
6- 1.1/2 GÍN la re-ḥi šul-mu	(ثبت). واحد ضد واحد لا يشتمل
Rev 7- ina bir-te-še-nu mām TA* mām	اشور وشمش صاحب قضيته لوج
8- la KA.KA ša GIL-u-ni aš-šur u ^d UTU	(القرض) يلغى. اذا في احد الاينام
9- lu-u bel di-ni-šu e-gir-tu ZAḤ	ظهر اللوح (اعيد فتح القضية). من
10- šum ₄ ma ina še-er-tu ina li-diš e-gér-tu	بيت خزعل او من بيت اسياده
11- TA* É ¹ ḥa-za-a-il TA* É EN. MEŠ-šu	(سوف). يصبح رمادا (يحطم)
12- tu -ša-a ša ma-ra-qu šī-i	ثلاث شهود ^(١)
13- ITI. GU ₄ lim-mu ^{1.d} PA. tap-pu-ti-DU	

ادرج في ايام لموناو تابوت آلك

يمثل النص الذي نحن بصدد قرار بتسوية قضائية اتخذته المحكمة بخصوص قرض Hazael خزعل وهو المدعي من القضية الذي كان قد اقرضه إلى Nabu zāqip نابو زاقب وهو المدعي عليه الذي يبدو انه قد حصل له طارئ كالموت مثلا والذي منعه من اعادة الفضة التي اخذها من المدعي. مما اضطر اخو المدعي عليه وهو Nāni - ناني ان يحل محل اخيه في اعادة الفضة المقترضة والتي كان المدعي قد جلب دليل اثباته بها وهو عقد القرض الذي بينه وبين المدعي عليه. هذا ويؤكد نص القضية على ان ناني اخو المدعي قد سلم كل الفضة إلى خزعل المدعي بحيث انه لم يبقى منها شيقل او نصف شيقل على حد تعبير النص (السطر ٦). بعد ان تم دفع الفضة التي لم يحدد النص كميتها واخلي طرف المدعي عليه نابو زاقب منها جاءت فقرة التراضي (سطر ٧-٩) لتؤكد على انتهاء القضية

(1) Millard, A "Some Aramaic Epigraphs" IRAQ 41. 1979 P 136.

قضائياً وقد الحق بفقرة التراضي عبارة (halāqu) -e-ger-tu ZAH لوح (القرض) يلغى. على اساس انه بعد انتهاء القضية واعادة الفضة إلى المدعي يصبح عقد القرض باطلا بعد ان تم دفع الفضة المثبتة فيه.

كاجراء احترازي اتخذته المحكمة ضد المدعي وافراد اسرته (bit Hazyal) وضد بيت اسياده (bit belšu) (الاسطر ١٠-١٢) اذا حاولوا فتح القضية مرة اخرى وطالبوا بالفضة ثانية فان المحكمة سوف لن تسمع شكواهم لانها باطلة وتم اغلاقها بعد اعادة الفضة المتنازع عليها وسينتهي الامر بتحطيم عقد القرض وجعله رمادا دلالة على رفض الدعوى وقد استخدمت هذه العبارة هنا من قبل كاتب النص كبديل عن الشرط الجزائي ولكنها استخدمت لتحمي طرف واحد من القضية وهو طرف المدعي عليه على عكس الشرط الجزائي الذي يوجه إلى كل من يعترض على قرار الحكم.

٢- نزاع حول رأس المال

كما كان هناك فضة تعطى كقروض للأشخاص كان هناك فضة تعطى لأشخاص (المستثمرين) لغرض الاستثمار. (شركة) فعادة يوجد اشخاص او موظفين يمتلكون رأس المال^(١). الا انهم لا يحسنون استثماره فيدفعهم هذا للاعتماد على بعض المستثمرين لتشغيل اموالهم مقابل ارباح ربما تكون ثابتة وهي الفائدة (ربى) او قد تكون متغيرة حسب الربح والخسارة الناتجة عن تلك الشراكة. وهنا لا بد من التفريق بين اعطاء الاموال (الفضة) كقروض وبين اعطائها لغرض الاستثمار فاعطاء الاموال لغرض الاستثمار في عمليات تجارية قد يؤدي بها في بعض الاحيان إلى الخسارة. وهذا لا يمنع من تحمل صاحب رأس المال الخسارة مع المستثمر. فقد نص قانون حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م) المادة (س) انه اذا اعطى رجل اموالا إلى رجل اخر لغرض استثمارها فان الربح والخسارة الناتجة عن الشراكة سيتم تقسيمها بين الرجلين بالتساوي. في حين ان القروض كان صاحبها لا يتحمل اية خسارة ناتجة عن القرض. بل يتسلم قرضه كاملا مع الفائدة ان وجدت وهذا ما نصت عليه

(١) رأس المال ورد بالسومرية SAG.DU يقابله بالاكدي qaqqādu انظر CDA_B 284

جميع القوانين^(١). حتى وقتنا الحاضر شريطة ان يكون لدى الدائن ما يثبت اعطاء القرض إلى المدين وهو عقد القرض.

استنادا إلى ما تقدم نشب خلاف بين وكيلة الشاكتو^(٢) وبين شخص آخر حول راس المال الذي اخذه منها وتعود القضية إلى سنة ٦٢١ ق.م.

- | | |
|---|----------------------------------|
| 1- de-e-nu ša ^{MI} k.a-ba-la-a-a | قضية كابلایا وكيلة . شاكتو لقصر |
| 2- LÚ 2-i ša ^{MI} ša-kin-te ša É. GAL ma-šar-ti | الاستعراض. اشتكت ضد انداسو. |
| 3- TA* ¹ an-da-su ta-ga-ru-u-ni | المراءة. ١٠ شيقل فضة تخص رأس |
| 4- MI 10 GÍN KÙ. BABBAR ina UGU | مالها. انداسوا اعطى إلى كابلایا. |
| SAG.DU.ša | وازيلت القضية. أرخ في شهر نيسان |
| 5- ¹ an-da-su a-na ^{MI} k.a-ba-la-a-a | يوم ٢٠ رلمو صالمو شرور اقبى |
| 6- it-ti-din de-e-nu u-zak-ki | خمسة شهود ^(٣) |

فقرة التراضي والشرط الجزائي

v 12- ITI. BARN UD.20 KÁM

13- lim-mu¹ NU-MAN-iq-bi

المدعي في القضية هي Kabalya - كابلایا التي كانت تعمل كوكيلة لشاكتو قصر الاستعراض الذي في مدينة كلخ (النمرود) وبالتاكيد فان وظيفة بهذا المنصب كانت تستلم مخصصات عينية ومالية من القصر تفيض عن حاجة استهلاكها في نفس الوقت فان عملها كمساعدة لمديرة قصر لا يسمح لها ان تقوم بتشغيل الاموال (الفضة) المدخرة بنفسها في عمليات تجارية تدر عليها الارباح. وكذلك قد تكون تنقصها الخبرة في هذا المجال. الامر الذي حدى بها ان تعطي اموالها للمدعو - Andāsu انداسو لغرض تشغيلها وهو المدعي عليه في القضية.

لم يذكر النص السبب الحقيقي للنزاع الذي حدث بين كابلایا وانداسو ولكنه يذكر بان الخلاف يدور حول عشرة شيقلات فضة تخص راس مال المدعية الذي اعطته للمدعي عليه.

(١) انظر المواد المتعلقة بالقروض في قانون حمورابي (المواد ١١٢-١٢٦). لقد ورد في أحد النصوص الادارية العائدة للعصر الاشوري الحديث اشارة تؤكد على ضرورة الاعتماد على قانون حمورابي لتحقيق العدالة. حول النص وترجمته ينظر SAA7 P69.

(٢) الشاكتو هي المسؤولة عن نساء القصر الاشوري. انظر TFS. P12.

(3) TFS. 30

أو قد تكون ما تبقى من صافي الأرباح التي نتجت عن ذلك الاستثمار. ولسبب لم يذكره نص الحكم. حدث النزاع على هذه الشيكات العشرة.

من قرار المحكمة يتبين ان المدعية كابلاً كان عندها من الأدلة ما يكفي لإثبات حقها في الفضة (راس المال). وهو عقد الشراكة الذي بموجبه سلمت المدعية أموالها إلى المدعي عليه بحيث ان المحكمة لم تجد صعوبة بالقاء اللوم عليه. وأمرته باعطاء مساعدة الشاكتو العشرة شيكات فضة. فعلاً قام المدعي عليه باخلاء طرفه من القضية بتسديد ما بذمته إلى المدعيه وبذلك ازيل الخلاف الذي بينهم *de-e-nu ú-zak-ki* القضية ازيلت. ولان هذا النص يمثل تسوية قضائية حدثت بين المدعي والمدعي عليه فقد الحق قرار الحكم بفقرة التراضي *šulmu ina birtišunu* سلام بينهم. وقد الحقت فقرة التراضي هذه بعبارة الدفع المتبادل *uṭuru TA IGI aḫēiš* (بينهم) متبادل. وهي عبارة تأتي في القضايا التي يكون فيها حسابات متداخلة بين المدعي والمدعي عليه. وتعني انه لا يوجد طالب ومطلوب.

٣- نزاعات حول الحسابات

كل تعامل بأموال منقولة (فضة أو غيرها) يدخل ضمن الحسابات^(١) التي بين الأطراف المتعاملة بتلك الأموال فقد يكون ذلك التعامل بيع وشراء أو قرض أو شراكة أو غيره من التعامل التجاري. يقابل ذلك التعامل بالأموال غير المنقولة وهي التي تدخل ضمن الممتلكات.^(٢) ومهما حاول الشخص التعامل بتلك الأموال خصوصاً المنقولة منها تجنب الوقوع في مشاكل من جراء ذلك التعامل فان الأمر لا يخلو من خطأ أو سهو مقصود أو غير مقصود يدخل الأطراف المتعاملة بها في نزاع قد لا يحسمه إلا القضاء والمحاكم.

(١) وردت الحسابات بصيغة سومرية *NIG.KA* والتي يقابلها بالاكدي *nikkssu*. انظر CDA_A 253

(٢) وردت الممتلكات بصيغة سومرية *NIG.GA* والتي يقابلها بالاكدي *makkurru* انظر CDA_A 192

هذا ما حدث في قضية نظر فيها خزانو مدينة كَلْخ (النمرود) سنة ٦٢٣ وقد تنازع في القضية شخصان حول حسابات تخص احدهم

Obv 1- de-e-nu ša ^{1.d} PA.MAN.PAP	الحكم الذي فرض (من قبل).
^{1u} ha-za-nu	نابو شرو أصر خزانو كَلْخ.
2- ša ^{URU} kal-ḥa e-mid-u-ni	قضية أخ إربا اشتكى ضد شار
3- de-e-nu ša ¹ PAP .SU	عشتار بخصوص حساباته . بدل
4- TA * ¹ IM. ^d 15 ina UGU NIG. KA ⁹ -su	١٥ شيقل اخذ ٦ شيقلات فضة .
5- KA.KA-u-ni ku-um 15 GÍN.KU.	أرخ في شهر حزيران ٤ لمو
BABBAR	اشور ريماني
6- 6 GÍN.MEŠ KÚ.BABBAR it-ti-ši	اثنا عشر شاهدا ^(١)
فقرة التراضي والشرط الجزائي	

Rev 12- ITI. SIG₄ UD.4 lim-mu
¹ aš-šur-rem-a-ni

على الرغم من بساطة كمية الفضة التي حدث بسببها النزاع الا ان الامر استرعى انتباه السلطات الاشورية العليا المتمثلة بالخزانو الذي اصدر حكمه على القضية. هذا يؤكد لنا ان الادارة الاشورية لم تنظر إلى قضايا المحاكم على اساس نسبة الضرر الذي من اجله حدث النزاع بقدر اهتمامها بانشاء مجتمع قائم على النظام والعدالة الاجتماعية .

المدعي في القضية هو **Aḥu eribā** أخ إربا الذي كان بينه وبين المدعي عليه **Šār ištār** شار عشتار بعض الحسابات والتي لم يذكر النص ماهية تلك الحسابات اهي قروض. ام شراكة ام غير ذلك من التعامل التجاري. وقد بقيت كمية من الفضة لم يتم تصنيفها فحدث النزاع عليها. ومن سياق النص يتضح لنا ان المدعي كان قد ادعى بان لديه ١٥ شيقل فضة باقية عند المدعي عليه والذي انكر هذه الكمية من الفضة مدعيا بان ما لديه من فضة تخص المدعي ليست ١٥ شيقل بل ٦ شيقلات فقط . ويبدو ان المدعي عليه شار عشتار قد استطاع ان يثبت ادعائه بان الفضة هي ٦ شيقلات وليست ١٥ شيقل فجاء الحكم لصالحه حيث امر الـ خزانو انه بدل من ١٥ شيقل فضة سوف يأخذ المدعي أخ إربا ٦ شيقلات فقط وهي التي تخص حساباته التي عند المدعي عليه الذي اخلى طرفه من القضية بعد ان تم دفع الـ ٦ شيقلات.

وبما ان قرار الحكم هو تسوية قضائية فقد الحق القرار بفقرة التراضي التي عادة تأتي معها عبارة الدفع المتبادل التي تستخدم في مثل هذه القضايا المالية كما اشرنا سابقا ونقرا في نص لقضية اخرى حكما مشابها للحكم السابق.

Obv 1- de-ni ša ¹ MU . ^d AK	قضية رادن نابو ضد صلنانا. ^{متلبوا} امام
2- TA [*] 1 šil-na-na-a	الاله ادد. بخصوص ٢ مانا فضة. (وقد)
3- ina UGU 2 MA. NA	فرض على صلنانا (ان يعطي). إلى رادن
KÜ. BABBAR	نابو $\frac{1}{3}$ مانا فضة (بدل ٢ مانا فضة)
4- ina IGI ^d IM iq-tar-bu	فقرة الراضي والشرط الجزائي
5- $\frac{1}{2}$ MA.NA KÜ . BABBAR 1 šil-	خمسة شهود (١)
na-na-a	
6- a-na ¹ MU.AK e-me-du	

المدعي ^{شيل} Silnāna في القضية هو Addin nābu رادن نابو اما المدعى عليه فهو Silnāna صلنانا. ويتضح من مضمون القضية ان الفضة تخص حسابات متداخلة فيما بينهم. وقد استطاع المدعي عليه ان يثبت ان مجموع حسابات المدعى عليه هي ليست منان فضة بلى هي نصف مانا فقط. ولذلك جاء قرار الحكم لصاحبه اما الطريقة التي اثبت بها حقه فيبدو انها عن طريق اداء القسم امام الاله (السطر ٤). وبذلك فرض على المدعي عليه ان يعطي إلى المدعي نصف مانا فضة بدل ٢ مانا وانتهى النزاع بحلول السلام والتراضي بين اطرافه. وفي سنة ٦٣٠ ق.م حدث نزاع بين خمسة شركاء حول حساباتهم من الفضة.

Obv 1- de-e-nu ša¹ aš-šur SAG-iš
 2-^{1.d} PA. PAB.SU TA *¹ E xx
 3- TA *^{1.d} EN.il-a-a
 4- TA *¹ mu-SIG₅ aš-šur <idbubuni >
 5-¹ sa-e-ru bi-it-qi-li xx^{lu} xx
 6-¹ mu-SIG₅ aš-šur 14 GIN KU.BABBAR
 7- a-na¹ aš-šur SAG-iš
 8- 20 a-na^{1.d} PA.PAB.SU <tadin >
 9- ITI . ZIZ šul-mu bir-te-šu-nu
 10- TA* IGI a-ḫi-iš
 11-¹ ta-ba-ša LU.SANGA ša^d aš-šur
 12-bir-te-šu-nu < ipptaras >
 13-ITI KIN UD₆ lim-mu^{1.d} IM.PAP.A

قضية اشور ريشي (مع). نابو اخ
 اربا ضد اقبى ضد بيليا. ضد مودامق
 اشور اشتكى. سارزو الموظف xxx.
 مودامق اشور ١٤ شيقل يعطى إلى
 اشور ريشي و ٢٠ الى نابو اخ اربا.
 في شباط. سلام بينهم. الدفع متبادل.
 تاباشا كاهن اشور قرر (الحكم).
 بينهم ارخ في شهر ايلول يوم ٦ لمو
 ادد ناصر ابلو
 خمسة شهود^(١)

اصحاب القضية هم Aššur reš i اشور ريشي و Nābū aḫē irebā نابو اخي
 اربا. اما المدعي عليهم فهم Iqabi اقبى و Belya بيليا و Mudāmmiq aššur مودامق
 اشور. من الواضح ان هؤلاء الخمسة كان بينهم نوع من الحسابات المشتركة والتي لم يذكر
 النص ما هية تلك الحسابات. اما النزاع فكان يدور حول اربعا وثلاثين شيقل فضة طالب بها
 المدعين المدعى عليهم واقامت بسببها القضية وقد كانت هذه الشيكلات الاربعة والثلاثين
 مقسمة إلى قسمين. الاول هو اربعة عشر شيقل وهي حسابات المدعي الاول اشور
 ريشي والقسم الثاني هو عشرين شيقل وهي حسابات المدعي الثاني نابو اخ اربا. في الحالات
 التي يكون فيها اكثر من مدعي واحد ومدعي عليه وحسابات مقسمة ومتداخلة بين اطراف
 النزاع قد لا يحسمها الا مستمسكات محررة تؤيد كلام اطراف النزاع والتي على ضوئها يتم
 الحكم في القضية. اذا فلا بد ان المدعين كانوا قد قدموا إلى المحكمة وصولات اثبتت صدق
 ادعائهم بالفضة.

اوكلت المحكمة مهمة اعطاء الفضة إلى المدعين إلى شخص واحد من الأشخاص
 الثلاثة المدعى عليهم وهو مودامق اشور. على ان يتم تسليم الفضة في شهر شباط من السنة

القادمة أي سنة ٦٢٩ ق.م 'arah šabat=ITI ZÍZ أي بعد خمسة اشهر من تاريخ الحكم الذي كان في شهر ايلول سنة ٦٣٠ ق.م arah ilulu=ITI KIN حيث ان في ذلك التاريخ سيقوم مودامق اشور باعطاء ريشي اربعة عشر شيقل فضة ويعطي نابو اخ اربا عشرين شيقل فضة لتنتهي القضية بالسلام والتراضي.

الملاحظة المهمة في النص هو ما جاء في الاسطر ١١- ١٢

١ ta-ba-ša LÚ . SANGA ša aš-šur تاباشا كاهن اشور

bir-te-šu-nu <iptaras > قرر الحكم بينهم

ان حضور الكاهن Tābāša تاباشا في القضية بوصفه احد موظفي القضاء للحكم على القضية لا يمكن ان يعطي تصور اكيد على استخدام القسم كاحد ادلة الاثبات في القضية والذي من خلاله استطاعت المدعون ان يثبتوا حقهم بالفضة. فالقضية في تصورنا كانت معقدة لا يمكن ان يحسمها اداء القسم ولولا ان المدعين كانوا قد قدموا مستمسكات موثقة تثبت ادعائهم لما استطاع الكاهن ان يسقط الحكم على مودامق اشور والاخرين.

وفي قضية اخرى حدثت سنة ٦١٤ ق.م نجد ان النص لم يذكر الا بعض المعلومات الطفيفة عن النزاع الذي طرح في القضية .

Obv 1- de-e-nu	قضية الو أش ضد الو دَادَ اشتكى
2- ša ¹ DINGIR .U.UŠ	امام الخزانو. (وقد سلم الفضة
3-TA [*] 1 DINGIR DÁ.DA	سلام (اصبح) بينهم
4- ina IGI ^{lu} ha-za-nu <idbubuni >	ثلاثة شهود ^(١)
Rev 5- KÙ.BABBAR sal-lu-mu	
6-šul-mu ina ber-te-šu-nu	

يمثل النص تسوية قضائية حدثت بين المدعي Ilu uš الو أش وبين المدعي عليه Ilu dāda الو دادَ بخصوص كمية من الفضة لم يحددها النص. هذا وقد قام ال خزانو بتسوية النزاع الذي انتهى باعادة الفضة إلى صاحبها المدعي.

(1)AL – RAFIDAN 33.

ان افتراض ان تكون الفضة المتنازع عليها هي قروض كانت للمدعي على المدعي عليه يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار. فلو أعدنا قراءة نص القضية لوجدنا انه اقرب ما يكون إلى وصل بالاستلام^(١) يعلم القارئ بان الفضة قد سلمت إلى صاحبها واخلط طرف المدعي عليه من القضية وهو الذي قام بتسليم الفضة. وان وصولات التسليم كانت تحرر عند اعطاء المبالغ المستحقة الدفع خصوصا اذا كانت تلك المبالغ مقسمة إلى دفعات ولا يشترط ان تكون المبالغ المسلمة لتسديد القروض بالفضة بل قد تكون ايضا لمواد اخرى كالحبوب مثلا التي يتم بيعها بالاجل إلى وقت الحصاد فتدخل اثمان الحبوب في حسابات البائع والمشتري حيث يقوم الاخير بتسديد ما عليه من حساب للبائع وبالمقابل يستلم وصل منه يثبت فيه انه قد سدد ما عليه من ديون. اما ما يخص النزاعات التي قد تحدث من جراء التعامل بهذه الطريقة فهي بالدرجة الاساس تحدث نتيجة لتأخير في عملية تسديد الديون المستحقة. ويبدو ان هذا ما حدث مع المبلوداد المدعى عليه الذي اخر تسديد الفضة التي عليه للمدعي رالو أش فاضطر الاخير إلى رفع الدعوة إلى المحكمة مستصحباً معه ما يثبت به ادعائه فحكمت المحكمة باعادة الفضة له وفعلا قد تم ذلك من قبل المدعي عليه وكتب نص بذلك أي نص القضية. ولان النص غير مختوم فانه يكون من نصيب احد اطراف النزاع حيث ان نصوص قضايا المحاكم المختومة يكون مصيرها ارشيف المحكمة^(٢) واغلب الظن ان هذا النص يعود للمدعي عليه في القضية وهو رالو دادا كاوصل يثبت تسليمه للفضة ولكنه كتب على شكل قضية لان الفضة قد تم دفعها بامر من المحكمة.

٤- نزاعات حول الكفالة:

الكفالة في الاموال المنقولة (فضة وغيرها) تعني قيام شخص بضمان شخص اخر. حيث يقوم الشخص الاول (الكفيل) بتسديد ما على الشخص الثاني (المكفول) من اموال في حالة حصول أي طارئ يمنع المكفول من تسديد تلك الاموال. وغالبا ما يكون طلب تقديم الكفيل من المقرض الذي يقوم باقراض الاموال إلى اشخاص اخرين^(٣) حيث يتم على هذا الاساس اعطاء الاموال منه إلى المقرض بضمان شخص ثالث يكون مسؤولا عنه في حالة عدم سداد القرض في الوقت المحدد فيقوم الكفيل بجلب المقرض إلى صاحب القرض او

(١) حول نصوص الوصولات انظر ADD 150,155

(2) FANLD P. 58

(٣) حول كفالة القروض ينظر BT 102, 128, 134

يقوم هو بدفع الاموال إلى المقرض عوضا عنه .وفي كلتا الحاتين يقع الكفيل في مشاكل مع صاحب القرض قد تؤدي إلى رفع دعوى في المحكمة يكون فيها الكفيل هو الطرف المدعى عليه مكان المقرض. وقد وصلتنا من العصر الاشوري بعض الحالات من هذا النوع تعود الحالة الاولى الى سنة ٦٥٨ ق.م وفيما يلي نص القضية

- | | |
|--------------------------------------|---|
| 1- NA ٤KISIB 1tar-di-tu aš-šur | ختم تارديتو اشور. الحكم الذي فرض (من |
| 2- de-e-nu ša 1u sar-ti-nu | قبل) الـ سارتتو. على تارديتو اشور. اذا لم |
| 3- a-na 1tar-di-tu aš-šur e-me-du-ni | يجلب لاتيئشانا اشور حتى الايام (المقبلة |
| 4- šum-ma 1la-teš-a-na aš-šur | .نهاية الشهر). ولم يعطيه إلى نابو زير. |
| 5- a-di ITI UD.MEŠ la u-bi-la | يعطي بِلْتُ فضة. أرخ في شهر حزيران |
| 6- a-na 1PA.NUMUN.GIS la i-din | يوم ٢٠ لمو ش نابو ش |
| 7- bi -lat KŪ .BABBAR i-din | عشرة شهود ^(١) |
| 8- ITI . SIG4 UD 20.KÁM | : |
| 9- lim-mu 1ša-DA-šu-u | |

المدعى عليه في القضية هو Tār ditu aššur تارديتو اشور الذي كان الكفيل للمدعو Latešāna aššur لاتيئشانا اشور عند المدعي وهو Nabu zer نابو زير. اما سبب الكفالة فهو الفضة التي كان المدعي يطالب بها لاتيئشانا اشور. والذي كان من المفروض ان يكون هو المدعي عليه في القضية الا انها رفعت ضد تارديتو الذي تكفله. ويبدو ان السبب الذي من اجله رفعت القضية ضد تارديتو هو ان المدعو لاتيئشانا لم يكن موجودا في مدينة اشور المدينة التي جرت فيها المحاكمة فقد يكون هاربا من المدعي بسبب الفضة التي كان مطالبها باعطائها له. ولذلك اضطر الاخير إلى رفع الدعوة ضد الكفيل مطالباً اياه بدفع الفضة بدلا عن لاتيئشانا او جلبه اليه لاختذ الفضة منه.

مثل طرفي النزاع امام الـ سارتتو في العشرين من شهر حزيران من سنة ٦٥٨ ق.م وقد اصدر السارتتو قراره بخصوص القضية. حيث نص الحكم على انه اذا لم يقم تارديتو المدعي عليه بجلب لاتيئشانا ولم يعطه إلى نابو زير. خلال مدة عشرة ايام وهي المدة المتبقية من شهر حزيران فان الكفيل (المدعى عليه) ملزم بدفع الفضة للمدعي. وقد حدد النص كمية الفضة التي يجب على الكفيل دفعها إلى المدعي وهي biltu^(٢) بِلْتُ قد تكون

(1) VAT 9995

(٢) حول وزن biltu انظر الجدول في اخر الاطروحة

هذه الكمية هي نفسها كمية الفضة المتنازع عليها او كمية الفضة الاصلية مضافا اليها غرامة التأخير عن الدفع.

القضية الاخرى التي وصلتنا بخصوص كفالة الاشخاص مقابل اخذ الاموال تعود إلى سنة ٦٢٣ ق.م وفيما يلي نص القضية.

Obv 1-de-e-nu ša ¹ aš-šur-KUR.LAL	قضية اشور ماتُ تاقن اشتكى. ضد
2-TA* ¹ a-bi-ri	آبيري امام ال شاكنو. في اليوم الذي
3- ina IGI LÚ.GAR-nu id-da-du-bu-u-ni	سيظهر فيه ناخيرو (مع آبيري) يقتربوا
4-UD-mu ša ¹ na-ḥi-ru-u	امام الشاكنو (للمحاكمة). واذا لم
5-il-lak-ka-a-ni	يقتربوا ١ مانا فضة يعطي إلى اشور
6-ina IGI LÚ.GAR-nu e-qa-ri-bu	ماتُ تاقن. أرخ في شباط يوم ٢٦.
7- šum ₄ -ma la e-qa-ri-bu	سنة شهود ^(١)
8-1MA.NA KÙ.BABAR ¹ a-bi-ri	
9- a-na ¹ aš-šur-KUR.LAL SUM-na	
10-ITI.ZÍZ UD. 26 KÁM	

قبل البدء بالتعليق على هذه القضية هناك ملاحظة مهمة نشاهدها في نص القضية وهي ان هذه القضية قد تم تأجيل البت في الحكم عليها إلى وقت لاحق. فكل قضية تطرح امام المحكمة معرضة لإجراء تأجيل الحكم عليها نتيجة لحالات مختلفة. منها عدم استكمال جلب ادلة اثبات او عدم حضور جميع الاطراف المعنيين بالقضية او لاسباب اخرى حسب ظروف القضية. والنص الذي نحن بصددده يمكن ان نؤكد من خلاله على ان المحاكم الاشورية كانت قد عرفت نظام تأجيل الحكم على القضايا المطروحة امامها إلى اوقات لاحقة على ان يكون هذا التأجيل لصالح القضية. اما فيما يخص القضية التي كان المدعي فيها هو Aššur mātu tāqqin اشور ماتُ تاقن الذي رفع الدعوى ضد Abiri آبيري. والذي كان كفيلا لـ Nahiru ناخيرو عند المدعي في مقابل الفضة التي أخذها وقد مثل اطراف النزاع امام الشاكنو وبعد طرح القضية امامه تأجل الحكم عليها مؤقتا لحين حضور الشخص

(1)AL-RAFIDAN 32

المكفول (الطرف الثالث) الذي كان من المفترض ان يكون هو المدعى عليه في القضية (الطرف الثاني) ولكن بسبب عدم وجوده في المدينة التي حدث فيها النزاع (قد يكون هارباً) فقد رفعت القضية ضد الكفيل آبيري. اما التأجيل فقد يكون بطلب من المدعى عليه آبيري او قد يكون بأمر من موظف القضاء نفسه الذي وجد ان البت في القضية يرتبط ارتباطاً مباشراً مع ناخيرو فأوكل الشاكنو مهمة جلبه إلى كفيله آبيري.

ان التأجيل الذي حصل للقضية على الرغم من عدم تحديده بفترة زمنية الا انه محدد بعودة المدعو ناخيرو (الشخص المكفول). ففي اليوم الذي سيظهر فيه فعلى المدعى عليه آبيري ان يجلبه إلى الشاكنو لاستكمال الحكم على القضية وأخذ الفضة منه واعطائها إلى المدعي. اما في حالة عدم تنفيذ أمر المحكمة من قبل آبيري بجلب ناخيرو إلى المحكمة فان حق المدعى عليه يسقط في تأجيل القضية وسوف يدفع الفضة والتي مقدارها واحد مانا بدلاً من ناخيرو بوصفه كفيلاً ومؤدياً عنه. ومع ان نص القضية اكد على اعطاء الفضة وهي موضوع الخلاف إلى المدعي الا ان اعطائها لم يحدد بفترة زمنية معينة فالامر متوقف على حضور ناخيرو الذي تأجل بسببه البت في الحكم على القضية لحين حضوره إلى المحكمة.

من خلال الحالتين يتضح لنا بان المحاكم الاشورية كانت قد اوقعت على الكفيل مسؤولية قانونية عن الشخص المكفول وهذه المسؤولية هي اما الزامه بجلب الشخص الذي تكفله او الزامه بتسديد المبلغ بدل عنه. وهذا ليس غريباً عنا في الوقت الحاضر فالقاعدة الفقهية تقول بان الكفيل مؤدي عن الشخص المكفول. حيث يستخدم الكفيل كضامن للشخص المكفول.

قضايا العبيد - uārdū :

شكلت قضايا العبيد حيزاً مهماً وكبيراً من قضايا المحاكم التي وصلتنا من العصر الآشوري الحديث فلا يكاد يخلو أي أرشيف لنصوص آشورية من قضايا تخص العبيد. ويرجع سبب كثرة تلك القضايا إلى أن العبد وإن كان انسان إلا أنه اعتبر من الأموال التي تباع وتشترى وترهن وتحجز وغير ذلك. ومن الطبيعي يرافق ذلك الكثير من المشاكل التي كانت تحدث من جراء تلك المعاملات كالرجوع في عملية البيع وهروب العبيد من مالكيهم.

١ - الرجوع في عملية البيع:

إن نظام بيع العبيد الذي كان معمولاً به خلال العصر الآشوري الحديث يفرض على بائع العبد أن يقدم بعض الضمانات للمشتري. هذه الضمانات كانت تدون في عقد بيع العبد وكان لها أثر رجعي. حيث أنها تنفذ في حالة حدوث أي خلل في عملية بيع العبد كظهور المرض مثلاً. والضمانات التي نتحدث عنها كانت تضمن العبد المباع من ناحيتين هما: الناحية الجسدية والناحية السلوكية. فقد كان البائع يضمن عبده من الناحية الأولى بأنه خال من الأمراض وبالذات مرضي *bēnu*. بينو و *šibtu*. صيبتو^(١) وفي حالة ظهور هذه الأمراض خلال فترة مائة يوم فإن للمشتري الحق بأن يرجع في عملية البيع ويقوم بإرجاع العبد إلى صاحبه وأخذ ثمنه منه.

šib-tu be-en-nu ina 1 me um-me

صيبتو . بينو في مائة يوم^(٢)

أما من الناحية السلوكية فقد كان البائع يضمن عبده بأنه ليس بمجرم *sārtu* وإذا ظهر عليه الإجماع في أي وقت فإن للمشتري الحق أيضاً في الرجوع في عملية البيع.

sa-ar-tu ina kala MU.AN.NA.MEŠ

مجرم في كل أيام السنة^(٣)

وقد ورد هذان الضمانان في معظم عقود بيع العبيد. ومن الطبيعي عندما يلاحظ المشتري هذه النواحي على عبده الذي اشتراه يقوم بمفاتحة البائع صاحب العبد السابق لنقض عملية البيع وإرجاع العبد له وأخذ ما استلمه من فضة كسر للعبد. في الحالات الاعتيادية ينفذ البائع التزامه مع المشتري. وفي حالات أخرى يحدث النزاع على عملية إرجاع العبد مما يضطر المشتري اللجوء إلى القضاء لاسترداد حقه من البائع.

(١) يعتقد بأنهما مرضي الصرع والجذام . للمزيد من التفاصيل بخصوص هذه الأمراض انظر

CAD.2P.205 (beenu), 6 P.163 (šibtu)

(2) AL-RAFIDAN Nos 1-9

(3) Ibid

أقدم حالة وصلتنا بهذا الخصوص تعود بتاريخها الى سنة ٦٤١ ق.م وقد أعطانا نص القضية التفاصيل التالية:

- | | |
|--|---|
| Obv.1- de-e-nu ša ¹ aš-šur sal-lim | قضية آشور سالم. اشتكى ضد شلمو |
| 2- TA * ¹ šul-mu-PAB.MEŠ | آخ. بخصوص شلمو كام سين عبده. |
| 3- ina UGU šul-mu-kam-sin IR.šu | الذي (يعود) لـ آشور سالم. أمام |
| 4- ša ¹ aš-šur sal-lim | شيبى شرو ال ديالو اقتربو. $\frac{1}{2}$ منا |
| 5- id-bu-bu-u-ni | فضة ال ديالو فرض. $\frac{1}{2}$ امانا فضة |
| B.E- 6- ina IGI ¹ GIR.2.MAN LÚ.DIN | شلمو آخ يعطي. الى آشور سالم أرخ |
| 7- iq-tar-bu 1 $\frac{1}{2}$ MA.NA KÙ.BABBAR | في شهر تموز لمو آشور جميل تيري |
| Rev- 8- LÚ.DIN e-te-me-de | خمسة شهود ^(١) |
| 9- 1 $\frac{1}{2}$ MA.NA KÙ.BABBAR ¹ šul-mu-PAB.MEŠ | |
| 10- a-an ¹ aš-šur sal-lim id-din | |
| | فقرة الشرط الجزائي |
| 14- ITI.ŠU lim-mu aš-šur-ŠU.GUR | |

المدعي في القضية هو Aššur sallim. آشور سالم الذي كان قد اشترى عبدا وهو Šulmu kām sin. شلمو كام سين. من المدعى عليه شلمو آخ. Šulmu ahi. ولسبب لم يذكره النص حدث خلل في عملية البيع اضطر معه المدعي للرجوع في عملية البيع. هذا وإن سبب الخلل وإن لم يذكر في النص إلا أنه لا يخرج عن نطاق الأسباب المذكورة آنفا لسبب بسيط وهو طبيعة الحكم الذي نص على إعطاء الفضة للمدعي وهو سعر العبد.

في مثل هذه الحالات سيكون الأمر طبيعي في حالة أن البائع وهو المدعى عليه في القضية يرجع ما استلمه من ثمن العبد للمشتري. وسينتهي الموضوع بالصورة السلمية. ولكن عندما تفشل المساعي السلمية لحل مثل هذا الموضوع وينقض البائع اتفاقه أو ينشعب الخلاف حول مسألة إرجاع العبد يضطر المتضرر وهو المشتري اللجوء الى القضاء ليحصل على حقه. هذا ما حصل للمدعي (المشتري) الذي رفع الدعوى أمام ال ديالو للنظر فيها وإعطاء الحكم عليها.

حكم الـ ديالو أن يُعطي المدعى عليه للمدعي كمية واحد مانا ونصف فضة في مقابل العبد. وفي حقيقة الأمر تبدو هذه الكمية من الفضة هي أكبر من سعر العبد الحقيقي^(١). فلو رجعنا الى عقود بيع العبيد لوجدنا أن سعر العبد من هؤلاء كان لا يتجاوز في كل الأحوال الواحد مانا فضة . فعلى ما يبدو بأن الديالو كان قد فرض مع سعر العبد الحقيقي بعض الفضة كغرامة نتيجة لنقض المدعى عليه اتفاهه مع المدعي.

القضية الأخرى التي تخص هذا الموضوع تعود الى سنة ٦٣٦ ق.م حيث نجد في القضية التفاصيل التالية.

Obv.	1- de-e-nu ša ¹ mu-tak-kil aš-šur	قضية مُتاكل آشور. اشتكى ضد
	2- TA* GEMÉ TA* ¹ ba-di-i	الامة وضد بادي وضد راقبي
	3- TA* ¹ E-aš-šur	آشور وضد آشور بِلط إدن.
	4- TA* ¹ aš-šur bal-lit MU	اقتربوا أمام أدد مودامق.
	5- id-bu-ub-u-ni	الخزانو. ٥٠ شيقل فضة سعر
	6- ina IGI ^{1.d} IM-mu-SIG ₅ lu ^h ha-za-nu	أمتهم اعطو (الى مُوتاكل آشور).
	7- iq-tar-bu	أرخ في حزيران يوم ١٨
	8- 50 GÍN.MEŠ KÙ.BABBAR	لمو مردوخ شرو أصر ^(٢)
B.E	9- kas-pi ša MÍ.su-nu	
	10- a-na ¹ mu-tak-kil-aš-šur	
Rev	11- it-ta-nu	شاهدان

فقرة التراضي والشرط الجزائي

18- ITI.SIG₅ UD-18

19- lim-mu ^{1.dv}SU.MAN.PAP

المدعي في القضية هو **Mutakil aššur** مُتاكل آشور. الذي رفع دعوى ضد ثلاثة أشخاص بخصوص أمتهم التي اشتراها منهم . مطالباً اياهم بإعادة الفضة التي دفعها عن الأمة. وأخذ أمتهم. وقد تم رفع الدعوى أمام **Adad mudāmiq**. أدد مودامق. الـ خزانو

(١) حول اسعار العبيد ينظر مجموعة من عقود بيع العبيد.

TFS 33, 34, 35, 36 also AL RAFIDAN Nos 1-9.

) VAT 15579

الذي فرض حكمه على القضية مؤيدا به مطالب المدعي . وقد قام المدعى عليهم بإعادة الفضة الى المدعي وأخذوا أمتهم . وانتهى النزاع بحلول السلام بين الأطراف المتنازعة.

إن الحالتان التي وصلتنا من العصر الآشوري الحديث بخصوص نقض البيع والرجوع فيه وإن كانت نسبتها ضئيلة جدا مقارنة مع عقود بيع العبيد التي وصلتنا من نفس الفترة إلا أن هاتان الحالتان أكدت لنا بأن نظام بيع العبيد الذي كان معمولا به خلال ذلك العصر والذي تطرقنا له في بداية حديثنا كان مطبقا بحذافيره ومدعوماً من قبل السلطات القضائية الآشورية . حيث كان لمشتري العبد أو الأمة الحق في نقض البيع والرجوع فيه عند ملاحظة أي خلل في العبد الذي اشتراه لا ينسجم والإتفاق المبرم بينهم.

٢- هروب العبيد:

نظرت المحاكم الآشورية في قضايا عديدة تخص العبيد كان من أهمها مسألة هروب العبد من مالكة . ويبدو أن هذه الظاهرة كانت شائعة في المجتمع العراقي القديم . حيث كانت تفرضها دوافع انسانية في داخل بني البشر نابعة من حب الحرية والاستقلال والتخلص من العبودية^(١) وقد عالجت القوانين العراقية القديمة هذه الظاهرة بحزم وشدة دون ما الأخذ بالدوافع التي اضطرت العبد على الهروب^(٢).

اهتم المشرع العراقي القديم في موضوع هروب العبيد من أصحابها وفرض عقوبات على الذين يتواطئون مع العبيد الهاربين كمساعدتهم على الهرب أو إيوائهم في منازلهم مع علمهم بهروبهم من أسيادهم. ولم يتطرق المشرع الى عقوبة العبد الهارب وذلك باعتباره مملوك من قبل سيده كبقية أنواع الأموال. ام عقوبة ذلك العبد فانها متروكة لمالكة يفرضها عليه كيفما يشاء^(٣).

وصلتنا بعض حالات هروب العبيد من أسيادهم. وقد وضحت لنا هذه الحالات الخطوات التي كانت تتخذ في حالة هروب العبد والتي من أهمها تنفيذ الضمانات التي كان بائع العبد قد أعطاها للمشتري. فضلا عن الضمانات السابقة التي تحدثنا عنها . ظهر لنا في عقود أخرى ضمان آخر كان البائع يقدمه الى المشتري^(٤) يضمن فيه جانب آخر من سلوك

(١) ارويح، صالح حسين - العبيد في العراق القديم . بغداد ١٩٧٦ ص ٨٦

(٢) قانون حمورابي المواد ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، قانون لبت عشتار ١٣، ١٢

(٣) ارويح- نفس المصدر ص ٩٠.

(4) ADD.307, ND 2082 , VAT 9932-9930 , TH 103

العبد وهو هروب العبد من مالكة الجديد. ففي هذه الحالة كان على البائع أن يعيد الى المشتري ما استلمه من فضة كسعر للعبد. وكان البائع يقدم مع هذا الضمان كفيلا له. بالاكدي urki'u^(١) يؤتى به في حالة تراجع البائع عن الاتفاق.

تعود الحالة الأولى التي وصلتنا بهذا الخصوص الى سنة ٦٣٥ ق.م . حيث نجد في

نص القضية الحيثيات التالية:

- Obv 1- NA₄ KIŠIB¹ EN.MAN.PAP ša
LU.GIR.2 ختم بيل شرور الحارس.
- 2- de-e-nu ša^{1.URU} NINA^{ki} -a-a قضية ننوايا. بخصوص عبيده.
- 3- ina UGU LU.İR.MEŠ-šū⁽²⁾ ضد بيل شرور وأصر اشتكى.
- 4- TA*¹ EN.MAN.PAP ig-ru-u-ni في بداية الشهر القمري في حزيران.
- 5- ina SAG-du DINGIR GIBIL ša
ITI.SIG₄
- 6-¹ EN.MAN.PAP a-na¹ PAP.SU بيل شرور أصر إذا لم يقدم الكفيلين. (وهم)
- 7- a-na¹ U.MU.SUM-na أخ إربا و أدننيس إبن.
- 8- ur-ki-'u-a-ti-šu la nu-ša في يدي ننوايا رجا بلاط
- 9- ina ŠU.2¹ NINA^{ki} -a-a الملك ولم يثبتهم.
- LU.SAG.MAN
- 10- la iš-kun KÜ.BABBAR ZÁH سوف يخسر الفضة.
- 11- šum-ma ur-ki-'u-ti-šu na-ša وإذا قدم الكفيلين. وثبتهم
- B.E 12- ina ŠU.2¹ NINA^{ki} -a-a i-sa-kan في يدي ننوايا. ٣٠ شيقل
- 13- 30 GÍN.MEŠ KÜ.BABBAR ننوايا الى بيل شرور أصر
- NINA^{ki} -a-a
- Rev 14- a-na¹ EN.MAN.PAP ša LU.GIR.2 يعطي.
- UM-na
- 15- ú šum-ma É¹ la-te-gi-a-na-15 وإذا. متى ما وجد لا يتجيانا عشتار
- 16- i-na-mar-u-ni a-di sa-ar-te-šu (العبد الهارب). مع غرامته
- 17- SUM-an. ITI.DU6 UD-me يعطي. (من البيت الذي وجد فيه)
- 13.KÁM
- 18- lim-mu¹ aš-šur-gar-ú-a-ni-ri أرخ في تشرين يوم ١٣ لرمو
- LU.GAL.KAŠ-LUL آشور كارو نيري كبير السقا
- سبعة شهود^(٣)

(١) urkiu من الجذر arku وتعني كفيل أو التالي - الثاني . انظر المعجم الأكدي ص ٦١ . ويجب التفريق بين urkiu وبين bel qattātu والتي أيضا تعني كفيل . حيث كان urkiu يقدم ككفيل في البيع. انظر FNALD P. 17. في حين أن bel qattāt كان يقدم ككفيل في القروض والرهن. انظر FNALD P. 45.

(٢) إن العبد الهارب هو واحد فقط ورد اسمه في السطر ١٥ أما علامة الجمع هنا فتعود الى العبيد البدلاء عن العبد الهارب.

(3) ADD 105 = FNALD 42

المدعي في القضية هو Ninuya . ننوايا الذي كان قد اشترى عبدا من المدعى عليه في القضية وهو Bel šarru ušur . بيل شرو أصر . الحارس في القصر الملكي . وقد هرب ذلك العبد من مالكة الجديد ننوايا . الذي قام بدوره بمفاتيح بيل شرو أصر لحل المسألة بصورة أصولية وكما تم الاتفاق عليها في عقد بيع ذلك العبد . وهو إعادة الفضة التي دفعها المشتري كثمن للعبد الى البائع . وهنا حدث الخلاف بين البائع والمشتري حول إعادة ثمن العبد . ويبدو من القضية أن البائع بيل شرو أصر تراجع عن الاتفاق الذي عقده مع ننوايا المشتري مما اضطر الأخير لرفع الدعوة أمام المحكمة للحكم عليها .

هناك ملاحظة مهمة في القضية يجب الإشارة إليها . وهي أن النزاع كان قد حدث بين اثنين من موظفي الملك (آشور بانيبال ٦٦٨-٦٢٦ ق.م) أحدهم حارس للملك ولآخر هو موظف في البلاط الملكي . وبالطبع فإن خلاف من هذا النوع ينشب بين اثنين من موظفي الملك لا يخلو من بعض الحساسية والتحفظ لكون أن أطراف النزاع من حاشية الملك . وإن قربهم من الملك قد يعطي لأحدهم دافعا ليعتبر نفسه فوق القانون . ولكن الذي أثبتته هذه القضية ان الجميع تحت سيادة القانون بمن فيهم حاشية الملك . وان العدالة كانت وما زالت تطبق من خلال القضاء في أرض الرافدين .

يمثل النص الذي نحن بصدد قرار اتخذته المحكمة بخصوص القضية . فبعد كتابة أسماء أطراف النزاع وسبب الخلاف في النص . جاء قرار الحكم الذي نص على تقديم البديل عن العبد الهارب .

يبدو من قرار الحكم أن المدعى عليه رفض إعادة الفضة التي استلمها من المدعي كثمن للعبد . ولكن وعده بأن يقدم له رجلين مكان العبد الهارب وهما كلا من Ahu erebā أخوارباو Adad neše idden . أداد نيش إدنا . هذان الشخصان هم كفلاء المدعى عليه (-ur-ki-u-'u-ti-šu كفلائه) . ولذلك جاء قرار الحكم يؤكد على جلب هذان الشخصان من قبل المدعى عليه خلال فترة سبعة أشهر وهي المدة بين تأريخ إصدار الحكم وتأريخ تنفيذه . وتسليمهم الى المدعي . وفي حالة عدم جلبهم خلال المدة المحددة في الحكم فسوف يخسر المدعى عليه فضته التي استلمها كثمن للعبد وبالتالي سوف تذهب تلك الفضة الى المدعي .

إن المصطلح السومري ina ŠU.2 والذي يقابله بالأكدى ina qāti ^(١) يترجم (في يدي) . إذا جاء مع الفعل šakānu . ثبت فإنه يفيد معنى السيطرة أو التملك أو الحيازة ^(٢) .

(1) CDA_A 287

(2) FNALD P.184

وهذا يعني أن الشخصين اللذين سيجلبهم المدعى عليه والذين هم كفلائه سوف يستولي عليهم المدعى كعبيد بدل العبد الهارب. إذن فإن المصطلح الأكدي *urki'utišū* . يعطي هنا معنى البديل والاحتياطي^(١) الذي سيقدمه المدعى عليه الى المدعى بدل العبد الهارب.

ان المدعى عليه كان يريد المماثلة والتسوية مع المدعى من خلال رفضه اعادة ثمن العبيد له ووعدته بانه سيجلب كفلائه او البديلين عن العبد الهارب. في خلال فترة سبعة اشهر ونصف وقد استطاع المدعى عليه من اقناع المحكمة بوجهة نظره هذه. حتى ان المحكمة فرضت على المدعى ان يعطي ثلاثين شيقل فضة الى المدعى عليه في حالة الايفاء بوعدته بتقديم البديلين عن العبد الهارب. قد تكون هذه الثلاثين شيقل هي باقي ثمن العبد الهارب ولكن هذا احتمال ضعيف. فيبدو ان المشتري قد اعطى سعر العبد كاملا للبائع. والاحتمال الكبير هو ان تكون الثلاثون شيقل هي فرق السعر بين العبد المباع وبين البديلين اللذان سيقدمهم المدعى عليه للمدعى. الحق قرار الحكم هذا بامر من المحكمة ينفذ في حالة العثور على العبد الهارب والامر هو.

واذا متى ما وجد (العبد الهارب) مع غرامته *ū šum-ma E⁽²⁾ la-te-ga-a-na-15*
يعطي (من البيت الذي سيعثر عليه فيه) *i-na-mar-u-ni a-di sa-ar-te-su*
SUM-an

في حالة العثور على العبد الهارب المدعو *Latigian ištār* لا تيجان عشتار في اي وقت فانه سيسلم مع غرامته التي تفرض على صاحب المكان او البيت الذي يعثر فيه على العبد الهارب كعقوبة له على ايواءه العبد^(٣). هذا وان العثور على العبد بالرغم انه لم يتحدد بفترة زمنية معينة. الا انه في حالة العثور عليه قبل تنفيذ الحكم المحدد بسبعة اشهر ونصف فانه سوف يسلم الى المشتري وهو المدعى في القضية واذا قام البائع وهو المدعى عليه بتنفيذ الحكم في المدة المقررة له. اي ان العثور على العبد تم بعد السبعة اشهر ونصف فان العبد سوف يسلم الى البائع مع غرامته. والتي عادة تكون نفسها قيمة العبد من الفضة.

القضية الاخرى التي تخص هروب العبيد تعود في تاريخها الى سنة ٦١٧ ق.م وفيما يلي نص القضية.

(1) FNALD P.27

(٢) *bitti=E* اداة صلة تعني متى او اين انظر المعجم الاكدي ص ١٤٣

(٣) ويتشابه هذا مع ماجاء في قانون لبت عشتار (١٩٣٤-١٩٢٤ ق.م) المادتين ١٢ و١٣

T.E 1. AN₄ KİŠIB^{1.d} PA-šal-lim-PAB.MEŠ

Obv. 2. A¹ IGI.PA-ṭe-me

3. ¹ man-nu-ki-KUR-aš-šur

4. ina qap-si ni-nu-u-a a-na
^{1.d} PA-šal-lim-PAB-MEŠ

5. IGI^{1.d} PA.TI-su-E

6. IGI¹ ki-šir-aš-šur

7. IGI^{1.d} PA.SUM.PAB.MEŠ

8. i-ša-bat ina UGU^{lu} ur-ki-i

9. ša GEME iq-ṭi-bu-ni

B.E 10. ma-a^{lu} ur-ki-u i-na ma-te

Rev 11. u-bal-la la na-ša

12. u-ma-a¹ man-nu-ki-KUR-aš-šur

13. 1. ½ GÍN KÙ.BABBAR a-na
^{1.d} PA-šal-lim-PAB-MEŠ

14. la u-ma-ṭi ur-ta-meš-šu

15. a-ki-ma i-ša-du-šu

16. e-te-ši-di^{lu} ur-ki-i

17. u-ba-a u-bal-la

18. ITI.SIG₄ UD 1 KAM

T.E 19. lim-mu^{1.d} PA-tap-pu-ti-DU

ختم نابو شليم أخ ابن باني نابو طيمي.

مانوكي مات اشور. يحجز في مدينة

نينوى. عند نابو شليم أخ. امام نابو بلاطسو

أقبي. امام كيصر اشور. وامام نابو ادن

أخ. بخصوص كفيل الامة (يحجز). اذا

قال سأجلب (الكفيل). لا يقدمه الان.

ومانوكي مات اشور لا يطالب نابو شليم

أخ بشيقل او نصف شيقل فضة. ويطلق

سراحه. لحين وقت حصاده. (نابو شليم أخ)

يحصد. ويقتش عن الكفيل ويجلبه. أرخ

في حزيران اليوم الاول لمو نابو تابوتي

الك

اربعة شهود⁽¹⁾

يمثل هذا النص قرار اتخذته المحكمة بخصوص كفيل او بديل الامة. ولكن يمكن ان

نطلق على هذا القرار. قرار مع وقف التنفيذ. او قرار مؤجل حيث سيتم تنفيذه بعد الحصاد

في مدينة نينوى التي حدث فيها النزاع.

المدعي في القضية هو Nābu šalim aḥe نابو شليم أخ الذي كان قد اشترى امة

من المدعي عليه Mānu ki māt aššur. مانو كي مات اشور. وقد هربت تلك الامة من

مالكها الجديد المدعي في القضية والذي قام باحتجاز البائع وهو المدعي عليه في مدينة

نينوى مطالبا اياه بجلب الشخص البديل عن الامة (البديل 'urkiu'). ان حجز المدعي عليه

(1)ADD 102= FNALD 45

في وسط مدينة نينوى (ina qab-si ni-nu-u-a) لم يكن في السجن كما يتبادر الى الذهن وذلك لان السجن مع انها عرفت في الامبراطورية الاشورية. الا ان المحاكم الاشورية لم تستخدمها لحجز المتهمين، بل اقتصر استخدامها على الخصوم السياسيين الذين كانوا معارضين للسياسة الاشورية.⁽¹⁾ اما في القضية فان الحجز قد تم عند المدعي الذي احتجزه كرهينة لحين جلب بديل الامة الهاربة وقد تم الاحتجاز بحضور ثلاثة اشخاص ذكرت سمائهم (الاسطر ٥-٦-٧) اعتبر هؤلاء الاشخاص كشهود ضبط واحضار للمدعي عليه.

يبدو ان المدعي لم يكتفي بحجز المدعي عليه، عنده بل رفع القضية الى المحكمة لكي تأخذ القضية المجرى القانوني لها. وقد طرحت القضية امام المحكمة في الاول من حزيران للنظر فيها. وقد راعت المحكمة ظروف المدعي عليه في القضية الذي كان يعمل مزارعا. حيث وجدت المحكمة ان حجز المتهم في وقت الحصاد في نينوى والمناطق المحيطة بها سوف يؤدي الى خسائر قد تلحق به وسوف يؤدي الى تاخير عملية حصاده. وطالما ان المدعي في القضية كان يطالب المدعي عليه بجلب البديل عن الامة الهاربة. فقررت المحكمة انه لاخير من اطلاق سراح المدعي عليه خصوصا انه وعد بجلب البديل عن الامة الهاربة.

ان عملية اطلاق سراح المدعي عليه من الحجز تمت بشروط سوف ينفذها كلا من طرفا النزاع. فالشروط التي تخص المدعي والتي اذا ما نفذها حرفيا فان حقه مضمون باخذ البديل عن الامة هي انه لا يطالب بتقديم البديل الآن اي في ذلك الوقت لانه وقت الحصاد وان المدعي عليه سيكون مشغولا بحصاده كذلك لا يطالبه باي كمية من الفضة كتعويض عن الامة الهاربة (الاسطر ١٣-١٤). اما الشرط الذي يخص المدعي عليه فهو جلب البديل عن الامة الهاربة. حيث سيفتش عنه ويقدمه الى المدعي بعد الحصاد لينتهي بذلك النزاع.

(1) Postgate, J.N "Royal Exercise" . op.cit p.424

الحالة الاخرى التي وصلتنا من حالات هروب العبيد تعود بتاريخها الى ٦١٤-٦١٣ ق.م وفيما يلي نص القضية.

- Obv 1. de-e-nu ša MÍ.2-e-tu
 2. ša MÍ ša-ki-in-tu
 3. TA*¹ is-me-DINGIR
 4. ta -di-bu-u-ni
 5. ina UGU MÍ mu-sa-i-tu GEMÉ-ša
 6. ša ḥal-qa-tu-u-ni
 B.E 7. ša ur-ki-ša šu-tu-u-ni
 8. ½ MA.NA KÙ.BABBAR
¹ is-me-DINGIR
 Rev 9. a-na MÍ.2-e-tu it-ti-din
 10. ina še-er-te ina li-di-iš
 11. ina É MÍ mu-sa-i-tu ta-na-mar-u-ni
 12. ½ MA.NA KÙ.BABBAR MÍ.
 2-e-tu
 13. a-na ¹ is-me-DINGIR ta-da-an
 14. u-ši-i 1MA.NA KÙ.BABBAR
 ša dan-ni-ti-ša
 15. ú ḥi-bi-la-te-ša TA IGI É
 16. MÍ mu-sa-i-tu ta-na-ma-u-ni
 ta-na-ši
 17. ITI.APIN UD.12 lim-mu
^{1.d} 30 MAN-su-GIN

قضية وكيلة الـ شاكنتو. اشتكت ضد
 اسماعيل. بخصوص موسيئتو امتها. التي
 هربت والتي كفيها هو ذلك (اسماعيل).
 ½ مانا فضة اسماعيل اعطى إلى
 الوكيلة. اذا في احد الايام موسيئتو
 وجدت في بيت (احد الاشخاص).
 ½ مانا فضة الوكيلة تعطي إلى
 اسماعيل. وكذلك 1 مانا فضة التي
 اعطتها (كسر الامة) وضررها (عن
 الهروب) تاخذه من البيت الذي سيعثر
 عليها فيه ارخ في تشرين الثاني يوم ١٢
 لموسين شروسو اكن.
 خمسة شهود^(١)

تظهر لنا مرة اخرى كبلايا وكيلة الـ شاكنتو^(٢) كمدعية على احد الاشخاص وهو
 المدعو Ismā ilu. اسماعيل^(٣). ولكن القضية هذه المرة تخص امة هاربة كانت الوكيلة قد

(1) TFS.29

(٢) انظر ص ٧١ من الاطروحة.

(٣) كان Isma ili. اسماعيل يشغل منصب مسؤول احد القصور في مدينة النمرود rab ekali في سنة

٦٢٤ ق.م ينظر TFS P.6

اشترتها في وقت سابق من المدعي عليه اسماعيل. وبطبيعة الحال فان الغاية التي كانت تريدها المدعية من رفع القضية امام المحكمة هو تطبيق النظام المتعارف عليه وهو حصولها على الضمان الذي اخذته من البائع في حالة هروب الامة. وفعلا حكمت لها المحكمة بالتعويض عن الامة وكان التعويض عبارة عن نصف مانا فضة اعطاه لها اسماعيل لتبرئة ذمته من القضية. التي رفعت ضده ويشير نص الحكم ان اسماعيل قد دفع العقوبة المفروضة عليه كاملة الى الوكيله (الاسطر ٨-٩).

ان العبارة الواردة في النص:

هو كفيلها 7. ur-ki-ša šu-tu-u-ni

قد تعطي دافع للاعتقاد بان اسماعيل هو ليس المالك الحقيقي للامة التي اشترتها منه المدعية. فقد وجدنا في القضايا السابقة ان urk'iu هو البديل الذي يقدمه بائع العبد والامة الى المشتري في حالة الهروب. ولكن ما قرأناه في نص الحكم وهو قيام الـ urki'ú (اسماعيل) بدفع التعويض عن الامة الهاربة يؤكد لنا بانه المالك الاصلي للامة التي باعها للوكيلة. وانه قدم في عقد البيع نفسه ككفيل لها يدفع عنها التعويض في حالة هروبها وليس كبديل لها. ان قرار الحكم لم ينتهي عند دفع التعويضات من قبل المدعي عليه وخسارته تلك. الكمية من الفضة لهروب الامة، بل اكد قرار الحكم على الوضع في حالة العثور على الامة الهاربة في المستقبل. (الاسطر ١٠-١٦). فقد ضمن الشطر الاخر من الحكم حق المدعي عليه في الفضة التي دفعها كتعويض حيث انه في المستقبل وحينما يتم العثور على الامة الهاربة سوف يستعيد تلك الفضة من المدعية. التي هي ايضا حقها مضمون في حصولها على التعويض المناسب عن الاضرار التي لحقت بها من جراء هروب الامة وفقدانها لخدمتها طوال فترة هروبها. حيث انها ستحصل على كمية واحد مانا فضة كتعويض من البيت او المكان الذي سوف يتم العثور فيه على الامة وان هذه الفضة تعادل السعر الذي دفعته الوكيله كثمن للامة.^(١) مضافا إليها تعويض عن أضرار الهروب.

يبدو ان هناك بعض الغموض الذي يخيم على الدافع الحقيقي الذي ادى بالامة الى الهروب. حيث ان الدوافع الانسانية كسوء المعاملة والاضطهاد وحب الحرية. يجب ان تستبعد هنا. فقد كانت الإماء خلال العصر الاشوري الحديث تتمتع بحالة من الانتعاش الاجتماعي

(١) هذا الحكم ايضا يشابه ما جاء في قانون لبت عشتار المادتان ١٢-١٣

وفر لهم نوع من الاحترام وحسن العاملة وضمان الحقوق.^(١) وفي حالتنا هذه قد يكون الحال افضل من ذلك خصوصا وان مالكة الامة موسينتو هي احدى نساء القصر الاشوري.^(٢) وموظفة ذات مركز مرموق وبالتأكيد فان هذا سينعكس على موسينتو الامة. من حيث الحالة الاجتماعية التي ستعيشها في كنف تلك الموظفة. ولذلك يبقى الدافع الذي كان وراء هروب الامة مجهولا بالنسبة لنا والى الابد.

القضية الاخيرة التي تخص هروب العبيد نجد الـ خزانو هو الذي اصدر الحكم الاتي عليها.

الحكم الذي فرض (من قبل) X الخزانو.
Obv 1. de-e-nu ša¹ lu-te-x
2. lu¹ ḥa-za-nu e-me-du-u-ni ٣٠ شيقل فضة غرامة الامة (الهاربة).
2. 30 GÍN KÙ.BABBAR sa-ar-ti اربع شهود^(٣)
4. ša GEME<i-ḥa-liq>

يبدو ان كاتب النص لم يكن دقيقا في عمله. ذلك لان هذا النص القضائي الوحيد الذي لم يذكر او يشير الى اسماء اطراف النزاع في القضية. حتى انه اهل ذكر اي تفاصيل عنه ولا يفهم من هذا الحكم سوى انه حكم بغرامة مالية مقدارها ثلاثون شيقل فضة فرضها الخزانو نتيجة لهروب الامة. ولم يذكر النص ممن سوف تؤخذ الغرامة والى من ستعطى. ربما كما في القضايا السابقة تؤخذ من صاحب الامة الاصلي او كفيها وتعطى الى الشخص الذي هربت من عنده الذي قد يكون انه اشتراها من صاحبها (البائع).

هذا النص يؤكد ما ذكرناه سابقا. بان كتبة المحاكم الاشورية مالوا الى الاختصار الشديد في ذكر حيثيات القضية. وركزوا على تدوين الحكم الصادر بحق القضية. باعتباره هو الدافع الرئيس وراء رفع القضية امامها.

(١) حول هذا الموضوع ينظر ارويح، صالح. المصدر السابق ص ١٥٥-١٦٠ كذلك ينظر نصوص ND

المنشورة في IRAQ الاعداد 15-16-25 الخاصة بالعبيد.

(٢) يجري الان في قسم الآثار الاعداد لاطروحة ماجستير عن نساء القصر الاشوري اعداد الطالبة هبة حازم، سوف تمدنا بمعلومات اكثر وادق عن كل ما يتعلق بموظفات القصر الاشوري ونساءه.

(3) ADD 169.

٣- رهن العبيد:

عادة ما يتم تقديم الرهن في مقابل القروض. فالرهن اذن نوع من الضمانات التي يقدمها المدين الى الدائن للحصول على الدين. على ان يبقى الرهن ملك لصاحبه المدين لحين انتهاء مدة الرهن. عند ذلك اذا قام المدين باعادة الدين فانه سوف يستعيد حاجته المرهونة اذا كان عبدا او غير ذلك. اما اذا لم يتم اعادة ما اخذه المدين على سبيل القرض الى الدائن فانه ونتيجة لذلك سوف تتم مصادرة الحاجة المرهونة وبالتالي تنتقل ملكيتها الى الدائن. ويمكن للدائن ان يستفاد من الرهن حسب نوعية الحاجة المرهونة عنده. فاذا كانت الحاجة المرهونة من الاموال الغير منقولة كالدور مثلا^(١) عند ذلك يتم اضافة الفائدة على كمية القروض لان الدائن لايمكنه الاستفادة من القرض الذي قدمه الا بهذا الطريقة خصوصا اذا كانت الدار المرهونة مسكونة. وهذا ينطبق على بقية الاموال الغير المنقولة كالحقول وغيرها. اما اذا كانت الحاجة المرهونة عند الدائن من الموال المنقولة كالعبيد^(٢) فانه عادة لا تفرض فائدة على المفضلة المقترضة ولكن في مقابل ذلك يتم انتقال العبد المرهون من بيت سيده المدين الى بيت الدائن الذي سوف يستفاد من خدماته في مقابل ما قدمه للمدين من قرض.

يمكن ان تحدث بعض المشكلات بسبب عملية الرهن كهروب العبيد من بيت سيده الدائن الذي اخذه كرهينة. او تقاعس العبد عن العمل. او موت العبد المرهون. مما يؤدي الى اضرار قد تلحق بالشخص المرهون عنده العبد ولكن بنود عقود الرهن الاشورية^(٣) حمته من تلك الاضرار وقد مت له ضمانات تحسبا لاي طارئ قد يحدث. والضمان هو ان يكون صاحب العبد المرهون او كفيله هما المسؤولان عن العبد. ويقوم احدهم بتقديم التعويض المناسب للشخص المرهون عنده العبد في حالة حدوث طارئ طوال مدة الرهن. ومع هذا فلن النفس البشرية تبقى ميالة للالتفاف حول القانون ونكران الحق بنقض بنود العقد او تجاهلها الامر الذي يؤدي لحدوث النزاع بين اطراف العقد. فياتي دور المحكمة لحسم القضية حسما قانونيا لا مجال لتجاهله او عصيانه.

وبهذا الخصوص لدينا حالة يمكن ان نعتبرها نموذجا لانها اعطت تفاصيل الموضوع برمته من خلال تطابق حكم المحكمة على تلك الحالة مع البنود الواردة في عقود الرهن الاشوري. وتعود الحالة الى سنة ٦٣٦ ق.م حيث نقرأ في نص القضية الحكم الاتي.

(١) للمزيد حول الموضوع ينظر

ADD Nos 83,87,88 also FNALD P. 52

(2) AL-RAFIDAN 13 also , ADD113, ND 2333

(3) Ibid

- Obv 1. de-e-nu ^{1.d} PA.PAB.AŠ
 2. ^{lu}ha-za-nu e-mid-u-ni
 3. ina ITI.AB ^{1.d} IM.ri-ṣu-ū-a
 4. il-la-ka ina ku-tal
 5. ^{Mi}šul-mu-I GEME-šu
 B.E. 6- iz-za-az šum-ma la il-li-ka
 7. GEME ina ku-um GEME
 Rev 8. ^{Mi}šul-mu-I ta-dan
 9. ^{1.d} PA.PAB.AŠ EN.ŠU. 2 MEŠ
 10. ša ^{Mi}šul-mu-I a-di UD1 ITI.AB
 11. šum-ma ^{Mi} la i-din GEME ina
 ku-um
 12. GEME ^{1.d} PA.PAB.AŠ a-na
¹ka-nu-ni
 13. SUM.an
 17. ITI.X UD 18
 18. lim-mu ^{1.d} ŠU.MAN.PAP

الحكم الذي فرض (من قبل) نابوآخ
 إدن خزانو كلخ. في شهر كانون آد
 ريصوا يذهب ليخدم (بدلا عن امته)
 شلمونائد. امته تقف. اذا لم يذهب.
 يعطي امة بدل الامة شلمونائد. نابو
 آخ إدن (المسؤول عنها) كفيل.
 شلمونائد الى الاول من كانون. واذا
 لم يعطي امراءة (ادد ريصوا). امة
 بدل امة. نابو آخ إدن سيعطي الى
 كانون.
 أرخ في شهر × يوم ١٨ لمو مردوخ
 شرو أصر.
 اربعة شهور^(١)

من خلال قرار الحكم هذا يتبين بان الدعوى Adad rišua آد ريصوا الذي اعطى
 امته Šulmu na'ed. شلمو نائد الى المدعي Kānuni كانون في مقابل قروض كان قد
 اخذها منه. ويبدو ان الذي حدث هو ان الامة شلمونائد الرهينة كانت قد اظهرت بعض
 التقاعس والتقصير في عملها تجاه كانون مما اثار استياءه فاضطر الى مفاتحة آد ريصوا.
 صاحب الامة لايجاد حل لهذه المشكلة. فحدث النزاع حول هذه النقطة. فاضطر كانون الى
 رفع القضية امام المحكمة للنظر فيها.

كان موظف القضاء الذي نظر في القضية هو Nābu aḥu idin نابو آخ إدن
 الى خزانو. الذي اصدر الحكم. ونص على انه في بداية شهر كانون. سوف يذهب آد ريصوا
 المدعي عليه ليعمل مكان شلمونائد الامة الرهينة عند المدعي ولانها رهينة المدعي حتى بعد

تقديم البديل عنها لغاية انقضاء مدة الرهن فانها ممنوعة من البيع او الرهن لشخص اخر. بعد توقفها عن العمل ولحين مجيء صاحبها المدعي عليه ليخدم مكانها. وقد تم التعبير عن ذلك بالفعل (izzaz-تقف)^(١) اما في حالة عدم تنفيذ حكم المحكمة هذا من قبل المدعي عليه وقيامه بتقديم نفسه للخدمة بدل امته. فان عليه ان يقدم رهينة اخرى بدل شلمونائد لتعوض عنها في الخدمة عند المدعي. على ان يتم هذا في نفس الموعد المحدد في الحكم اي في الاول من كانون من عام ٦٣٦ ق.م وبما ان آدد ريصوا المدعي عليه هو صاحب الامة المرهونة وكفيلها ولان الحكم كان ضده وقد لا يستطيع تنفيذه في الحالتين. في حالة تقديم نفسه كبديل لشلمونائد او تقديم امة اخرى مكانها. فقد عين الـ خزنوا نفسه كضامن للامة (شلمونائد) الى حين موعد تنفيذ الحكم.

١.d PA.PAB.AŠ EN ŠU.2.MEŠ نابو أخ رادن. كفيل شلمونائد الى الاول من
 sa^{MI} sul-mu.I a-di UD. 1 ITI .AB كانون

ففي حالة عدم قيام المدعي عليه بتنفيذ الحكم المفروض عليه سيقوم الـ خزانو بمصادرة الامة شلمونائد منه في مقابل ذلك سيقوم بتقديم امة الى المدعي وبهذا الحكم ضمنت المحكمة للمدعي حصوله على امة بدل الامة شلمونائد الرهينة في مقابل ما اعطاه للمدعي عليه وتطبيقا لبنود عقد الرهن الذي بينهم.

وتعقبا على موضوع رهن العبيد الذين كانوا يرهنون في مقابل اخذ القروض. لدينا قرار حكم لمحكمة تخص نزاع من هذا النوع تم تسويته بتقديم امة رهينة لحين تسديد تلك القروض.

(١) المعجم الاكدي ص ١٠١.

- Obv 1. ¹sa-al-ti-DINGIR ana ši-ib-ti
 2. ¹ITI.AB-a-a EN.ŠU.2
 3. ³ša ^{1.d}ša-maš-MAN.PAP
 4. i-ḥa-ṣu-u-ni
 B.E 5. ^{ML.d}na-na-a-a-da-me-iq
 Rev 6. ^{MI}su ša ¹sa-al-ti-DINGIR
 7. DUMU ¹a-ta-a-a
 8. ¹ITI.AB-a-a i-ša-bat-ši
 9. ^{E^{1.d}}UTU.MAN.PAP u-še-ri-bi
 10. BE.MEŠ ZAḤ-at ina UGU
¹ITI.AB-a-a
 11. ITI.GUD UD.18 lim-nu
¹aš-sur-ŠU.GUR

- L.E 17. ina ŠA ši-ib-ta-ša
 18. ^{1.d}UTU.MAN.PAP
 19. la qur-bu

المدعي في القضية هو ^(٢) Šamaš šarru ušur . شمش شرو أصر اما المدعي عليه فهو Sālti ilu . سالتى الو . وسبب الخلاف كان على الاغلب يدور حول قروض كان المدعي قد قدمها للمدعي عليه بضمانة طرف ثالث وهو Kānunay . كانونيا .

يفهم من نص القرار ان المدعي كان قد فشل في استرداد قرضه من عند المدعي عليه . مما حدى بالمدعي الى رفع القضية امام المحكمة مطالبا بقيمة تلك القروض . وبما ان كانونيا هو كفيلا للمدعي عليه فقد دخل في حسابات القضية كطرف ثالث . وفي قرار الحكم هذا كطرف ثان (مدعي عليه) . حيث الزم امام المحكمة باعادة قيمة الدين للمدعي . ولهذا

(1) ND 3443= FNALD 49

(٢) كان شمش شرو أصر . احد اكبر المرابين في مدينة النمرود في زمن حكم الملك اشور بانينال

(٦٦٨-٦٢٦ ق.م) وقد وجد له ارشيف كامل في المدينة المذكورة . ينظر

Waiesman : "The Nimrud Tablet" IRAQ, 15 P. 135-136

سالتى الو الى (بخصوص) الحجز .
 كانونيا كفيله (الواقف بجانب) . عند
 شمش شرو أصر . (وقد) طالبه بشدة
 (بالقرض) . نانايا دامق امرأة سالتى ابن
 اتايا . كانونيا احتجزها وادخلها في بيت
 شمش شرو أصر (كرهينة) . وهو
 المسؤول عن موتها او هروبها . ارخ
 في شهر ايار يوم ١٨ لمو . اشور
 جميل تيري . (نانايا دامق)
 عند شمش شرو أصر . تحتجز ولا
 يقترب منها
 خمسة شهود^(١)

السبب فان المدعي طالب كانونيا أصوليا امام المحكمة بتسديد قيمة القرض بدل سالتى المدين. فكان قرار الحكم ان قررت المحكمة بان يضع كانونيا يده على Nanaya dāmeq. نانايـا دامق امرأة سالتى ويدخلها كرهينة في بيت شمش شرو أصر لحين تسديد القروض المستحقة عليه. وسوف يكون كانونيا المسؤول عن الرهينة في حالة موتها او هروبها طول مدة الرهن. وقد وردت ملاحظة مهمة في قرار الحكم هذا وهي ما جاء في نهاية القرار (الاسطر ١٧-١٩). وهو امر حفظت به، المحكمة حقول المراة الاجتماعية ومنعت المدعي شمش شرو أصر من الاقتراب منها طول مدة بقائها في بيته.

في هذه القضية لم يكن رهن الامة نتيجة لاتفاق سابق بين الدائن والمدين كما حدث في القضية الاولى. ولكن الاحتجاز والرهن عند الدائن كان كعقوبة على القضية التي رفعها الدائن ضد المدين فكان قرار الحكم ان يتم حجز الامة وادخالها في بيت المدعي كرهينة لحين تسديد ما بذمت المدعي عليه. وهذه اشارة واضحة لعقوبة كانت المحاكم الاشورية تفرضها على المذنبين والمقصرين. وهي وضع اليد على ممتلكات المدعي عليه ومصادرتها في بعض الاحيان لحساب المدعي لحين حصوله على التعويض المناسب.

٤- التعويض عن العبيد

من القضايا الاخرى التي تخص العبيد هناك شخص كان قد رفع قضيته ضد شخص اخر مطالبا اياه بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بخدمه من العبيد (الشغيلة) فسجات المحكمة القضية التالية (٦٢٣٠ ق.م)

Obv. 1. de-e-nu ša ¹ AB-x	قضية أرخ. ضد ملكة شيبى. (الحكم) الذي
2. TA* ¹ mal-ka GIR.2	فرض (من قبل) باشى دتار. بخصوص
3. ša ¹ ba-ši-I de-tar	اضرار الشغيلة (ناس). بدل الشغيلة. × مانا
4. e-me-du ina UGU hi-bil-tu	فضة اعطى. أرخ في شهر × يوم ١٧ لمو
5. ša UN.MEŠ ⁽²⁾ ku-um	صالم شرو اقبي
UN.MEŠ	خمسة وعشرون شاهدا ^(١)
Rev 6. X MA.NA KU.BABBAR	
i-din ITI.X	
7. UD. 17 KAM lim-me	
¹ NU.MAN.E	

(1) ADD 165

(٢) nisū=UN وهم الخدم من العبيد الذين يعملون في المزارع والمنازل (شغيلة).

المدعي في القضية هو Arhu. أرخُ الذي رفع دعوة امام المحكمة ضد Malka šepi ملكة شيببي بخصوص الاضرار التي لحقت بخدمه من العبيد الذي كانوا يعملون عند المدعي عليه. والسؤال هو ما هي الاضرار التي يمكن ان تقع على العبد في مثل هذه الحالة. الجواب هو ان العبد كان يعتبر من السلع التي يمتلكها الاشخاص. فالاضرار التي تصيبه لابد وانها اضرار جسدية. حيث ان الاضرار الاخرى كالنفسية والمالية تستبعد هنا. لانه عبد. ويبدو. ان الاضرار التي وقعت على عبيد المدعي كانت واضحة وبلغية بحيث ان حكم المحكمة كان اعطاء الفضة بدل العبيد. وليس بدل الاضرار الواقعة عليهم. بمعنى ان المحكمة فرضت على المدعي عليه اخذ العبيد واعطاء الفضة بدلهم والتي قد تعادل الثمن الاصلي للعبيد. وبسبب التلف لم نستطيع قراءة كمية الفضة التي فرضتها المحكمة للمدعي ولكن يبدو انها كبيرة لانها بالمئات.

قضايا الحيوانات - ANSE⁽¹⁾:

١- الشراكة:

من خلال قضايا وقرارات المحاكم التي وصلتنا من العصر الاشوري الحديث تمكنا من التمييز بين نوعين من الشراكات الاستثمارية للحيوانات والتي هي من ضمن الاموال المنقولة. والنوعين هما: شراكة في الارباح وشراكة في راس المال.

أ- الشراكة في الارباح:

يمكن ان يتلخص هذا النوع من الشراكة باتفاق طرفين على استثمار الاموال لغرض الربح التجاري على ان يقدم احد الطرفين المال المراد استثماره بينما يتولى الطرف الاخر مسؤولية العمل وادارة ذلك المال. ثم يتم تقاسم الارباح الناتجة عن ذلك الاستثمار. ومن الاموال التي يتم استثمارها بهذه الطريقة هي الحيوانات كالاغنام مثلا. حيث يقوم الطرف الاول بتوفير تلك الاغنام او المال اللازم لشرائها بينما يتولى الطرف الثاني مسؤولية تربيتها ورعيها. وبالتالي يتم تقسيم الارباح. والطريقة التي كان يستخدمها الاشوريين لا تختلف عما موجود في وقتنا الحاضر. وبطبيعة الحال فان شركات من هذا النوع لا تخلو من بعض النزاعات التي قد تحدث بين اطرافها. ويعود تاريخ اقدم نزاع وصلنا بهذا الخصوص الى سنة ٧١٩ ق.م.

(١) علامة دالة على الحيوانات

Obv 1- šum-ma UD 20 KĀM ša	إذا في اليوم ٢٠ من شهر. x لم يقدم
2- ¹ da-di-ia a-na x x x	داديا ولم يعطي. ٣٠٠ خروف الى
3- la na-ša a-na ^{1.d} MAŠ.MAŠ.MU	نركال. يزيد (الفائدة) مواليدهم وجزاتهم
4- la i-din x x	(الصوف المحلوق)
5- 300 UDU. MEŠ a-na li-da-ti-šū-nu	لمو سرجون أرخ في شهر تشرين
6- a-na gi-za-ni-šū-nu	الثاني يوم x
Rev 7- x x x i-ra-bu	ستة شهود ^(١)

13- lim-mu ¹ MAN.GI.NA

14- ITI.APIN UD x

في فترة سابقة لتاريخ هذه القضية كان المدعي Nergāl. نركال قد اعطى المدعي عليه Dādīa. داديا عدد من الاغنام على سبيل الشراكة ليقوم الاخير بتربيتهم ورعيهم. وقد حصل خلاف بين الشريكين ادى الى مطالبة المدعي بفسخ تلك الشراكة. فحدث الخلاف حول عدد تلك الاغنام وموعد تسليمها لصاحبها المدعي. فطرحت القضية امام المحكمة للبت فيها فكان هذا القرار الذي ينص على انه في العشرين من x (مفقود بسبب التلف). اذا لم يقدم المدعي عليه ٣٠٠ خروف ويسلمهم الى المدعي. فسوف تضاف اليهم الفائدة i-ra-bu-يزيد التي تشمل على مواليد تلك الاغنام من الخراف الصغيرة وصوفها المجزوز.^(٢)

اصدرت المحكمة هذا القرار في الشهر الحادي عشر من سنة ٧١٩ ق.م واكثر الاحتمال ان شهر المفقود في السطر الاول من الحكم هو الشهر الرابع او الخامس من السنة القادمة أي سنة ٧١٨ ق.م لانه في هذان الشهران من كل سنة تبدأ الاغنام بالتولد ويجز صوفها. ولهذا فقد فرضت المحكمة على المدعي عليه في حالة تاخير موعد تسليم تلك الاغنام الزيادة التي سوف تضاف الى ٣٠٠ خروف وهي مواليدها وصوفها الذي سوف يحرم منه المدعي نتيجة لتأخير موعد تسليمها.

(1) BT 131

(٢) يتشابه هذا الحكم مع قانون حمورابي المادة ٢٦٤. والتي تنص على ان الراعي والشخص الذي موجوده عنده حيوانات الشخص الآخر. هو المسؤول عن التعويض عن الخسارة التي قد تصيب الحيوانات.

ب- الشراكة في رأس المال.

وهو النوع الثاني من الشراكات الاستثمارية الذي يمكن ان يتلخص باتفاق طرفين او اكثر على قيام كل واحد من الاطراف بتقديم كمية من المال لغرض استثمارها على ان يكون العمل والادارة ايضا شراكة بين الاطراف ومن ثم يتم تقاسم الارباح الناتجة من تلك الشراكة بينهم

بهذا الخصوص لدينا قضية تعود الى سنة ٦٢٦ ق.م. تخص حسابات متداخلة بين ثلاثة شركاء يبدو انهم قد اقحموا انفسهم في شراكة خاسرة مما اضطروا الى الغائها فحدث نزاع حول عائدة الاموال المتبقية من تلك الشراكة والتي كان من ضمنها حمار. ANŠE.NITÁ=imeru. مما اضطر اصحاب العلاقة الى اللجوء الى خزانو كَلْخُ (النمرود) الذي حكم على القضية.

Obv 1- de-e-nu ¹ ar-ba-a-a	الحكم الذي فرض (من قبل) عربيا. خزانو
2- ^{lu} ḥa-za-nu ša kal-ḥa e-mid-u-ni	كَلْخُ. اذا في الاول من ايار لاقيبو (و)
3-šum-ma ina UD 1KÁM ša ITI.GU ₄	موشيزب نابو. لم يتفقوا ولم يقرروا. مع أَخْ
¹ la-qi-bu	بادا. بخصوص الحمار والعشر شقيقات
4- ¹ mu-še-zeb ^d PA TA* ¹ PAB-pa-da	والاحجار. الحسابات الموجودة في النسخة
5-ina UGU ANŠE.NITÁ ina UGU 10	(العقد) لاقيبو يعطي بغض النظر الى أَخْ
GÍN ina UGU 10 DU.ŠI.A	بادا. أرخ في الاول من من شهر نيسان لمو.
6- la i-ṭa-bu la ip-ru-ṣu	نابو شرو اصر.
7-KA ₉ -su-su ša ŠÁ NI.DIR-ni	سنة شهود ^(١)
Rev. 8- ¹ la-qi-bu a-na ¹ PAB.pa-da	
9-e-zeb SUM-an ITI.BAR UD.1KÁM	
10-lim-mu ^{1.d} PA.MAN.PAP	

المدعي في القضية هو Aḥu pāda - أَخْ بادا الذي كان قد تشارك مع كل من Lāqibu لاقيبو و Mušizeb nābu. موشيزب نابو وهم المدعى عليهم. اما اموال الشراكة فقد كانت تتكون من حمار وعشر شقيقات فضة وبعض الاحجار الكريمة الى جانب هذه

الاموال هناك حسابات اخرى تخص المدعي لم يذكرها النص. ولكن يبدو انها قد دونت في عقد الشراكة الاصلي الذي كان المدعي يملك نسخة منه. وهذه الحسابات لم يتطرق اليها نص القضية لانها لم يكن حولها خلاف.

طرحتم القضية امام Arabya. عربيا الخزائن الذي اطلع على ما قدمه اطراف النزاع من مستمسكات محررة تبين ما قدمه كل طرف من اموال هذه الشراكة. وقد اصدر قراره والذي نص على انه لغاية الاول من ايار أي خلال شهر واحد من تاريخ اصدار هذا القرار سوف يتم تسوية الشراكة بين الاطراف المتشاركة (المدعي والمدعى عليهم). وبعد تسوية تلك الشراكة سوف يثبتون اتفاق يقررون به تقسيم تلك الاموال (الحمار والفضة والاحجار) وهذا يجعلنا نخمن بان هذه الاموال ربما تكون هي الارباح الناتجة من الشراكة طالما انه كان هناك اموال اخرى مثبتة في نسخة العقد لم يتم التنازع عليها وهي راس المال الاصلي للشركاء الثلاثة. ولان الشراكة سوف يتم تصفيتها بين الشركاء فسوف يقوم المدعى عليهم باعادة راس المال بغض النظر عن الاموال المتنازع عليها والتي من ضمنها الحمار. حالما يتم تصفية الشراكة خلال المدة المقررة في الحكم وهي شهر واحد.

حساباته التي في النسخة لاقيبو بغض النظر
nikkas-su ša lbbi neshu atru-ni
(عن النزاع) يعطي الى أخ بادا
¹la-qi-pu a-na ¹ahu-pa-da
e-zib iddan

ترك موظف القضاء المجال مفتوحا لاطراف النزاع لتسوية الخلاف بينهم بخصوص الحمار والفضة والاحجار خلال المدة المحددة في تاريخ الحكم. ويبدو ان الذي حدث بعد ذلك ان التسوية كانت قد اقتصرت على الاحجار الكريمة فقط في حين ان الحمار والفضة بقيت قضيتها معلقة بدون تسوية لفترة طويلة استمرت اكثر من ثلاث سنوات مما اضطر المدعي أخ بادا الى رفع القضية مرة اخرى امام القضاء للبت فيها فكانت القضية التالية.

- Obv 1- ina ^{URU}ni-nu-a ina UGU في نينوى. قضية أَخُ بادا ابن زنزي اشتكى.
 2- ANŠE.NITÁ ina UGU 10 GÍN بخصوص الحمار وعشر شقيقات فضة. اذا
 KÙ.BABBAR لم يدفعوا قضيته (ما طلبه بخصوص).
 3- TA*¹PAB-pa-da A za-an-si-i الحمار برمته. نصف مانا فضة. لاقبىو يسلم
 4- de-e-nu i-KA.KA šum.ma (كغرامة) الى أَخُ بادا. أرخ في شهر تشرين
 5- a-na di-ni-šu la KAR.MEŠ⁽²⁾ الاول يوم ٢٦ لمو صالمو شرو اقبى.
 6- ANŠE.NITÁ a-di ri-šit-te-šu⁽³⁾ ثلاث شهود^(١)
 Rev 7- ½ MA.NA KÙ.BABBAR
¹ la-qab-bu
 8- a-na ¹PAB-i-pa-da u-sal-lam
 9- ITI.DU₆ UD.26 KAM lim-mu
¹NU.MAN.E

طرحت قضية الحمار مرة اخرى في شهر تشرين الاول من سنة ٦٢٣ ق.م (يقابل الشهر السادس من السنة الاشورية) والمدة بين طرح القضية امام القضاء اول مرة وبين طرحها ثانية هي ثلاث سنوات ونصف. فخلال هذه المدة لم يتم تسوية المسالة بصورة كلية. الملاحظ ان القضية هذه المرة كانت قد طرحت امام القضاء في العاصمة نينوى. في حين يفهم من النص الاول ان النزاع كان قد حدث في مدينة كَلْخُ (النمرود) وان القضية كلنت قد قدمت للقضاء في تلك المدينة. فهل هذا يعني ان القضاء في مدينة كَلْخُ كان عاجزاً عن وضع حد لذلك النزاع وانه أي القضاء المتمثل في خزانو كَلْخُ (النمرود) كان سبباً في ابقاء القضية معلقة طوال هذه المدة. في الحقيقة انه لا يوجد ادنى شك في كفاءات جهاز القضاء الاشوري في كافة انحاء الامبراطورية الاشورية وبسلطته المستمدة من الدولة والمتمثلة بالموظفين الحكوميين القائمين عليه. ولكن مع هذا تبقى العاصمة هي مركز السلطة والادارة في البلاد ومقراً للمؤسسات الادارية والتي يأتي على راسها الملك والبلاط الملكي وان هذا كافي ليعطي

(1) ND:2095

(٢) eteru = KAR يدفع. انظر المعجم الاكدي ص ١٢٦ وقد جاء الفعل بصيغة الجمع لان المدعى عليهم

هم اثنان كما في النص الاول.

(٣) rišitti قطعة حبل (رشفة) ويقابلها بالعربية رَسَن او رَمَة وتعني الحبل الذي يربط به الحيوان. ويقال اعطى

الشيء برمته للإشارة الى اعطاء الشيء بجملة (كله) انظر لسان العرب المحيط ج ١ ص ١٦٨ و ١٢٣٢.

دافعا للشخص المتضرر سواء كان مدعي او مدعى عليه اللجوء الى العاصمة طالما ان قضيته من وجهة نظره لم تحصل على الحكم الذي كان يريجه. وهنو الذي يطلق عليه بالمصطلح القانوني استئناف الحكم ومحاكم الاستئناف العليا يكون مقرها العاصمة. وتكون احكامها عادتاً قطعية.

نص الحكم على انه في حالة عدم دفع المدعى عليهم ما ادعاه المدعي أخُ بادا في قضيته بخصوص الحمار برّمته ANŠE.NITÁ a-di ri-šit-te-šu فسوف يقوم لاقبيسو المدعى عليه الاول بتسليم المدعي نصف مانا فضة كتعويض عن الحمار. في حين ان العشرة شيقل فضة لم تذكر في الحكم ويعني هذا ان المحكمة قد اعفت المدعى عليهم من دفعها. يبدو ان المدعي في نظر المحكمة كان مسرفاً في مطالبة شركائه بالحمار والفضة الى درجة انه انتظر مدة ثلاث سنوات. واستئناف قرار الحكم الاول الذي امر بتسوية الخلاف بالطرق الودية. فكان قرار المحكمة ان عفت المدعى عليهم من العشرة شيقل وحكمت للمدعي بالحمار مع الحبل الصغير الذي يربط به.

٢- بيع الحيوانات

في سنة ٦٧٨ ق.م حصل خلاف في عملية بيع جمل فرغ الخلاف الى المحكمة فكانت القضية التالية:

ov 1- de-e-nu ša 1šum-mu-DINGIR URU	قضية سُمار الو. (الحكم). الذي فرضه الـ
2- lu ^u sar-ti ⁽²⁾ a-na 1di-i-du	سارتتو على ديدو. في الأول من شهر
3- e-me-du-u-ni-šu	ايلول. (ديدو) يجلب بديل الجمل. ويعطيه
4- ina UD 1 KÁM ša ITI.KIN ur-ki-u	إلى سُمار الو. واذا لم يقدم ولم يعطى. يسلم
5- ša ANŠE GAM.MAL ú-ba-la	ديدو غرامة الجمل الى سُمار الو.
6- a-na 1šum-mu-DINGIR SUM.an	أرخ شهر اب يوم ١٤ لمو نركال سُرو
7- šum-ma la na-ša la i-din	أصر.
8- sa-ar-tu ša ANŠE.GAM.MAL	ثمانية شهود ^(١)
9- 1di-i-du a-na 1šum-mu-DINGIR	

ev 10- u-sa-lam

17- ITI.NE UD 14 KÁM lim-mu
1UGUR.MAN.PAP

(1)BT 118

(٢) يبدو ان الكاتب قد اخطا في كتابة المقطع tin فكتب ti.

المدعي في هذه القضية هو Šuma ilu سُما إلو الذي كان قد اشترى جمل من المدعي عليه Dīdu ديدو. والحيوانات التي كانت تباع خصوصا المرتفعة الثمن كالجمال التي يصل سعر الواحد منها في بعض الاحيان الى ثلاث منات فضة.^(١) كان على البائع ان يضمنها للمشتري بانها صحيحة البنية خالية من الامراض والعيوب ويكون البائع مسؤولا عن حيوانه في حالة ظهور أي عارض عليه والذي قد يلحق خسارة بالمشتري ويقدم له حيوان اخر urk'iu^(٢) كبديل عن الحيوان الاول.^(٣)

لم يذكر النص الخلل الذي ظهر على الجمل ودفع بالمشتري بمطالبة البائع ببديل عنه ولكن لابد وان كان هناك خلل واضح ادى الى ذلك إلا أن كاتب النص لم يعر اهمية له. ويبدو ان البائع ديدو كان قد رفض فكرة اعطاء جمل اخر للمشتري سُما إلو بدل الجمل الذي باعه له فحدث النزاع واضطر المتضرر وهو المشتري اللجوء الى القضاء.

ظهر الـ سارتو كقاضي للحكم على هذه القضية. والذي فرض حكما واضحا ومباشرا على المدعي عليه وهو تقديم جملا اخر كبديل عن الجمل الذي اشتراه المدعي. على ان يتم هذا خلال مدة ستة عشر يوما فقط من تاريخ اصدار هذا الحكم. الذي كان قد صدر في الرابع عشر من شهر اب في حين ان موعد تسليم الجمل البديل سيتم في الاول من ايلول.

تحسبا من موظف القضاء لحصول أي تاخير من جانب المدعي عليه في تقديم البديل عن الجمل متذعرا بقصر المدة المعطى له لتنفيذ الحكم. فقد الحق الحكم بقرار اخر يطبق في حالة عدم تقديم الجمل البديل في المدة المقررة له. والحكم في هذه الحالة سيكون الغرامة sār̄tu التي سوف يعطيها المدعي عليه للمدعي نتيجة للتأخير الحاصل. (الاسطر ٧-١٠).

لم يوضح النص بشكل دقيق عن طريقة دفع الغرامة للمدعي من قبل المدعي عليه. ولكن اغلب البظن ستكون عبارة عن كمية من الفضة عن كل يوم تأخير طالما ان الحكم كان محدد بفترة زمنية.

(١) ينظر عقد لبيع جمل ADD. 117

(٢) urk'iu من الجذر arku وترجم الى (ثاني-تالي-كفيل) انظر المعجم الاكدي ص ٦١.

(3) FNALD P. 28

٣- خيانة الأمانة:

تطرقت القوانين العراقية القديمة لموضوع الأمانة (وديعة) التي تحفظ عند الأشخاص للمحافظة عليها. وعقوبة الخائن لها. وقد شملت احكام بعض تلك المواد جميع الاموال التي كانت تعطى كإمانة (قانون حمورابي المواد ١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦) في حين ان مواد اخرى من القوانين خصت في احكامها ذكر الحيوانات التي تعطى للرعاة للمحافظة عليها (قانون حمورابي المواد ٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧ - القوانين الاشورية الوسيطة اللوح الثالث لمادة ٩، اللوح السادس). فالراعي في نظر القوانين العراقية القديمة مؤتمن على ما عنده من حيوانات وان كان يأخذ اجرا على رعيه لها. (١) فيكون مسؤولا امام صاحب الحيوانات وامام القانون في حالة حدوث أي اضرار للحيوانات المؤتمنة عنده. بهذا الخصوص لدينا قضية تعود الى سنة ٦١٥ ق.م حيث نجد في القضية

النزاع التالي:

- Obv 1- de-e-ni ša¹ DINGIR-ma-na-ni قضية إلو مانني ابن ساكب من مدينة
A¹ sa-ki-bi ميخيني. اشتكى ضد شرو شمك ابن
2- TA*^{URU} me-ḥi-ni-i TA*¹ MAN-šam-ki ناني من مدينة زامخو. بخصوص
٦٠ خروف. لوح السلام الذي للنزاع.
3- A¹ na-ni-i TA*^{URU} za-ma-ḥa-a إلو مانني الى (ضد) شرو شمك
4- ina UGU-ḥi 60 UDU.MEŠ الراعي ادعى. إلو مانني الى
ig-ru-u-ni شرو شمك قال. جلبت خرافي اليك.
5- e-ḡir-tu ša šul-mu ša šal-tu شرو شمك قال الى إلو مانني لا توجد
عندي خرافك. امام الإله ادد عرضوا.
¹ DINGIR-ma-na-ni a-na¹ MAN. šum-ki (لاداء القسم). شرو شمك تراجع. من
SIPA امام الإله ادد. بدل ٦٠ خروف X
6- id-du-bu-ub-u-ni¹ DINGIR ma-na-ni خروف شرو شمك سلم واعطى. الى
7- a-na¹ MAN-šum-ki iq-ṭi-bi ma-a إلو مانني
8- UDU.MEŠ-ia ina IGI.ka bi-la
9-¹ MAN-šum-ki iq-ṭi-bi ma-a la-aš-ša
Rev 10-UDU.MEŠ ina UGU-ḥi-ia ina أرخ في الأول من شهر حزيران لمو
IGI^d IM ir-tak-su سين الملك
11-¹ MAN-šum-ki TA* IGI^d IM it-tu-ra عشرة شهود (٢)
12- TA* qa-ni 60 UDU.MEŠ xx
UDU.MEŠ¹ MAN-šum-ki
13- a-na¹ DINGIR-ma-na-ni u-sal-lim it-
ti-din
فقرة التراضي والشرط الجزائي
18- ITI.SIG₄ UD1 KAM lim-mu
¹ 30.DU-i

(١) حول اجور الرعاة انظر المادتين ٢٥٨-٢٦١ من قانون حمورابي

المدعي في القضية هو *Ilu manāni*. الو مانني من مدينة *Mehini* ميخني^(١) والمدعي عليه *Šarru šumki* شرو شُمك من مدينة *Zamahu* زامخو^(٢). وقد تمت المحاكمة في مقاطعة *Guzāna*-كوزانا^(٣) فيبدو ان المدينتين تابعتان لهذه المقاطعة.

قام الو مانني باعطاء قطيع اغنامه الى شرو شُمك الراعي للعناية بها في مدينته. وعلى ما يبدو فان الراعي كان قد فقد تلك الاغنام لسبب ما. كتقصير في اداء العمل. او انه طمع في اخذ تلك الاغنام منتهزا فرصة عدم وجود دليل ضده كوصل بينه وبين صاحب الاغنام يؤكد استلامه لتلك الاغنام^(٤) ولذلك عندما طالب صاحب الاغنام باغنامه انكر الراعي استلامه للاغنام فحدث النزاع لخيانة الراعي للامانة التي وضعت عنده (الاسطر ٦-١٠). ان عبارة *igirtu ša šuulmu* - لوح السلام. تبين بان هذا النص هو نص التسوية القضائية التي حدثت بين اطراف القضية على اثر النزاع الذي كان دائرا بينهم. والذي ادى الى تدخل القضاء لحل الخلاف. وهذه التسوية على الاغلب كان قد سبقها جلسة للمحاكمة تم فيها اخذ اقوال اطراف النزاع الذي ادى الى التحكيم بواسطة فرض القسم امام الاله. هذا يعني ان المحاكم الاشورية كانت تتابع سير القضية قانونيا. وتطبيق جميع الخطوات القانونية التي تؤدي الى حل خلاف القضية.

ان انكار المدعي عليه استلامه للاغنام مع عدم وجود دليل اثبات (وصل استلام) ينفي انكاره لا يعني هذا انه سوف يكون بمنئى عن سلطة القانون. فأدلة الاثبات متعددة^(٥) يمكن لاي واحد ان يؤدي الغرض منه. ولذلك لم ترضخ المحكمة لانكار المدعي عليه مع غياب المستمسكات المكتوبة. بل فرضت عليهم القسم كدليل يمكن ان يؤدي الى كشف الحقيقة (الاسطر ١٠-١١). وهذا يعني تطبيق القاعدة الفقهية في البينة على من ادعى واليمين على من انكر.

ان عرض المذنب امام الاله يعني اداء القسم. ولذلك عندما وقف المدعي عليه امام الاله مدينة كوزانا لاداء القسم على انه لم يستلم اغنام المدعي. خاف وتراجع لانه كان مذنب وغير محق في انكاره واخذ الاغنام لنفسه. وبذلك اعيدت الامانة الى صاحبها المدعي. ومن

(١) لا يعرف بالتحديد موقع المدينة.

(٢) وهو الاسم القديم لمدينة *karāna*-كرانا- تل الرماح حاليا وتقع على بعد ١٣ كم جنوبي تلغفر.

(٣) تل حلف حاليا وتقع في سوريا.

(٤) تؤكد المادبتان ١٢٢-١٢٣ من قانون حمورابي على ضرورة كتابة عقد واشهاد الشهود على الحاجات التي يعطيها الاشخاص كامانة.

(٥) راجع ص ٣٨ من الاطروحة.

المؤسف ان نص القضية قد اصابه التلف في الجزء المكتوب فيه عدد الاغنام التي اعطاها المدعي عليه للمدعي. ونحن لسنا متاكدين بالضبط من العدد. هل كان اكثر من ٦٠ خروف (عدد الاغنام المتنازع عليها) على اعتبار ان المدعي عليه كان قد خان الامانة والزيادة هي العقوبة المفروضة عليه. وفي هذه الحالة يكون الحكم مطابقا لما جاء في المادة ٩ من الوحد الثالث من القوانين الاشورية الوسيطة. التي تنص على ان المؤتمن اذا ادعى بانه فقد الامانة ومسكت عنده فعليه ان يعيد الامانة مع غرامة تفرض عليه. ولعل القضية التالية تؤكد ما تقدم. حيث وصلنا منها قرار الجلسة الاولى للمحكمة التي عقدت في العشرين من ايلول سنة ٦٢٨ ق.م والتي فرضت القسم على المدعي عليه نتيجة لانكاره استلام حمار كوديعة.

- | | |
|---|--|
| 1- de-e-nu ša ANŠE.NÍTA | قضية حمار. إريس ضد أب لامش. امام |
| 2- ša ¹ e-ri-su | خلاني اشور. اشتكى. أب لامش يقسم. XX (و) |
| 3- TA* ¹ AD-la-maš-ši | رامرته. في المعبد XX. يقسموا. اذا لم يقسم. |
| 4- ina IGI ¹ ha-la-ni aš-sur | يعطي حمار مع مولوده. أرخ في شهر ايلول |
| 5- i-di-bu-bu-u-ni | يوم ٢٠. لمو نابو ساكب |
| 6- ¹ AD-la-maš-ši it-ta-mu | ثلاث شهود ^(١) |
| 7- xx a-di ix x MÍ.šú | |
| 8- ina E.DINGIR IGI | |
| 9- xx it-me-ū | |
| 10- šum ₄ ma la it-ma-a | |
| 11- ANŠE.NÍTA a-di | |
| 12- ta-lak-te-šú SUM-an | |
| 13- ITI.KIN UD 20 KĀM | |
| 14- lim-mu ^{1.d} PA-sa-kib | |

المدعي في القضية هو Erisu. إريس الذي كان قد اعطى حماره لـ Abu lamāšši أب لامش. المدعي عليه الذي انكر استلامه للحمار. ولأجل اثبات ذلك فرضت عليه المحكمة اداء القسم في المعبد. واذا رفض اداء القسم وتراجع كما حصل في القضية السابقة فان أب لامش مذنب وسوف يقوم باعطاء حمار الى إريس المدعي مع غرامة هي مولود الحمار. ولعل التتقيقات القادمة وترجمة النصوص المكتشفة توضح لنا ما حدث مع اطراف النزاع بعد ان فرضت المحكمة القسم على المدعي عليه.

الحبوب والضريبة – uttetu u nusahū :

في امر اصدرتة المحكمة يوم ٢٤ من شهر كانون سنة ٦٢٨ ق.م نجد
الخلاف التالي:

Obv 1- ina UD 1.KĀM ša ITI.ZIZ
2- ¹ U.U-iq-bi TA* ¹ ta-ta-a-a
3- i-lu-ku i-nar-ma-ak-te
4- ša zu-qa-ri i-ta-mi-a
5-ma-a šum₄-ma 9-BĀN
NUMUN.u ina ŠĀ A.ŠĀ
6- ša LÚ.GAL É.GAL la a-ru-šu-u-ni
B.E. 7- 4 MA KÙ.BABBAR TUR.su la a-
din-u-ni
Rer 8- ma-a ša šib-si ša nu-sa-
9- sum₄-ma tu-ru-u-ni TA* ŠĀ
DINGIR
10- 3-ANŠE 2-BĀN ŠE.BAR a-na
11- LÚ.GAL É.GAL
12- i-du-nu.ITI.AB UD.24 KĀM
13- lim-mu ^{1.d} PA-sa-kip

في الاول من شهر شباط. ادد اقبى مع
تاتايا. يذهبوا الى البركة التي (بالقرب من)
الزقورة ويقسموا. اذا قالوا (بانهم) بذرو
في الحقل الـ رَب اِكَل (مسؤول القصر)
٩ سوتو من حبوب الذرة (وانهم) اعطو
منات فضة صغيرة كضريبة عن القش
والذرة. اذا تراجعوا من امام الاله.
(رفضوا القسم) يعطون ٣ اميرو و ٢ سوتو
شعير. إلى الـ رَب اِكَل (كغرامة) اُرْخ
في كانون يوم ٢٤ لمو نابو ساكب
اربعة شهود^(١)

كان الخلاف دائرا حول الحبوب وضريبتها بين الـ رَب اِكَل (مسؤول القصر) وبين
شخصين يبدو وانهم مزارعين يعملون في حقله . والامر موجه للمدعويين Adad iqbi ادد
اقبي و Tatāya-تاتايا. وهم المدعى عليهم من قبل الـ رَب اِكَل. الذي ادعى في القضية.
بان المدعى عليهم لم يزرعوا في حقله ٩ سوتو من بذور الذرة. ولم يستلم منهم ٤ منات
صغيرة من الفضة^(٢) كضريبة عن القش والذرة.

من خلال ما ورد من معلومات في النص يتضح بان الـ رَب اِكَل كان قد اعطى
حقله لهذين الشخصين لزراعته ودفع الضريبة عنه. ويبدو ايضا ان علاقة العمل هذه هي

(1)FNALD 41 = TFS 70

(٢) حول الـ مانا الصغير والمضاعف (الكبير) ينظر الجدول في اخر البحث.

علاقة شراكة في ناتج الحقل فالـ رَبِّ اِكْلٍ قدم الارض في مقابل العمل الذي سيقوم به المزارعان. والنتيجة ستكون اقتسام المحصول. على ان يطرح منه قيمة الضريبة المفروضة على الحقل التي سيقدمها المزارعان للـ رَبِّ اِكْلٍ الذي بدوره سيسلمها لجابي الضرائب.^(١)

ان سبب رفع القضية امام المحكمة قد يكون كما ذكر النص هو عدم دفع الضريبة من قبل المدعى عليهم وعدم زراعتهم للحقل بتلك الكمية من الذرة. او قد يكون عكس ذلك. أي ان الحقل قد تم زراعته بالذرة (٩ سوتو) وقد تم دفع الضريبة عن القش والذرة للـ رَبِّ اِكْلٍ الذي انكر وادعى بانه لم يستلم منهم شيئاً. وفي كلا الحالتين ولعدم وجود ادلة مكتوبة ومشهد عليها. فلا خيار امام المدعى عليهم لنفي التهمة عنهم او إثباتها الا اداء القسم. وهو الذي امرت به المحكمة.

ان اداء القسم من قبل المدعى عليهم سيتم بعد ستة ايام من تاريخ اصدار هذا الامر وكما حددته المحكمة في الاول من شباط. وسيتم ذلك بالقرب من البركة التي بجانب الزقورة (زقورة النمروذ). فقد يكون هناك احد تماثيل الاله التي سيقف امامها المدعى عليهم الاداء القسم. والقاعدة القضائية تؤكد على ان المتراجع عن اداء القسم يخسر القضية. ولذلك حددت المحكمة الغرامة التي سيدفعها المدعي عليهم في حالة تراجعهم عن اداء القسم والغرامة هي كمية من الشعير سيقدمونها الى الـ رَبِّ اِكْلٍ.

عادة يتم كتابة نص اخر للقضية بعد تنفيذ الامر. يبين نتيجة اداء القسم خصوصاً اذا تراجع المدعى عليهم عن اداءه وقدموا الغرامة المفروضة عليهم ففي هذه الحالات يتم فرض السلام بين اطراف النزاع من قبل المحكمة بعد دفع الغرامة (التسوية القضائية). ولو اسعفنا الحظ في المستقبل ان شاء الله. لاستطعنا الحصول على النص الذي كتب بعد تنفيذ الامر لتتعرف على النتيجة. هل تراجع المدعى عليهم ودفعوا الغرامة. ام اقسموا وكسبوا القضية.

ثانياً- الاموال غير المنقولة

على الرغم من تعدد الاموال الغير المنقولة (حقول - اراضي - دور) وكثرة العقود والوثائق الخاصة بها. التي تعود للعصر الاشوري الحديث والتي ترجع اصلاً لكثرة المعاملات التي تخص ذلك النوع من الاموال (بيع - شراء - ايجار - رهن). الا ان هذا لا يعني انه

(١) حول الضرائب المفروضة على الحقول والاراضي وموعد وطرق جبايتها ينظر. سعيد، صفوان سامي - ملكية الاراضي في بلاد اشور. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل ٢٠٠١

كان هناك نزاعات متعددة وكثيرة من جراء ذلك التعامل. بل على العكس من ذلك، فقد وجدنا ان هذه النزاعات كانت قليلة مقارنة مع نزاعات الاموال المنقولة. وقد يعود السبب في ذلك للمرونة التي كانت في التعامل بالممتلكات المنقولة والتي تؤدي الى حدوث النزاعات. وقد ظهرت تلك المرونة في بعض الحالات التي كانت من دون اکتتاب (مستمسكات محررة) في حين ان التعامل بالممتلكات الغير المنقولة كان خاليا من تلك المرونة فالعقارات كانت لا تنقل ملكيتها الا بموجب عقد ذو صيغة قانونية خاصة بالعقود^(١) هذا الى جانب سندات الملكية للعقارات التي تؤيد ملكية الشخص للعقار. اضافة الى ذلك فان الملكية الشخصية للعقارات كانت مصانة ومحمية من قبل الدولة الاشورية من خلال نظام الملكية الذي كانت تسيطر عليه^(٢).

أ- الدور - bitu:

لدينا قضية تعود الى سنة ٦٢١ ق.م تسجل لنا نزاع حول اضرار كان قد الحقها احد الاشخاص بدار شخص اخر حيث نقرأ الحثيات التالية.

Obv 1- de-e-nu ša ¹ DINGIR.SU	قضية الـواربا. اشتكى ضد وارْدُ أَنانا
2- TA* ¹ IR-na-na-a	بخصوص اضرار بيته. وارْدُ أَنانا اعطى
3- ina-UGU ħi-bi-il-te ša É-šu	وسلم (التعويض). الى الـواربا
4- id-bu-bu-u-ni ħi-bi-il-te ša É	أرخ في ايلول يوم ١٠ لمو اشور ريمان ^(٣)
5- ¹ IR-an-na-na-a a-na	ثمانية شهود
¹ DINGIR.SU	
6- us-sa-lim it-te-din	

Rev فقرة التراضي والشرط الجزائي

12- ITI.KIN UD.10 lim-mu
¹ aš-šur-rim-a-ni

يبدأ النص بذكر اسم المدعي صاحب القضية وهو **Ilu eriba** الـواربا الذي رفع الدعوى ضد **Uārdū anāna** وارْدُ أَنانا. اما عن سبب الخلاف فكما يذكر النص ان النزاع حدث بسبب الاضرار التي اوقعها المدعي عليه على بيت المدعي. ولم يشر النص الى مقدار الاضرار التي لحقت بالبيت وسبب حدوثها. وقد حكمت المحكمة على المدعي عليه بان يدفع

(١) حول صيغ عقود البيع القانونية انظر FNALD PP 12-15

(٢) انظر المادة ٦ من اللوح الثاني من القوانين الاشورية الوسيطة.

(3) VAT 5605 = VAS 97

التعويض المناسب عن الاضرار التي لحقت ببيت المدعي وقد قام المدعي عليه فعلا بدفع التعويض عن الاضرار واخلى طرفه من القضية.

يمثل هذا النص تسوية قضائية كانت قد حدثت بين اطراف القضية على اثر النزاع الذي كان دائرا بينهم. حيث ان فقرة التراضي وفقرة عدم الادعاء والشرط الجزائي قد ثبتوا في النص. وهذا النوع من نصوص المحاكم كان يكتب بعد تنفيذ الحكم وكما حصل في هذه القضية التي تشير الى انتهاء النزاع بين الاطراف هذا يعني ان المحكمة مع اطراف النزاع كانت قد حددت مبلغ التعويض عن الاضرار مسبقا. ربما في نص اخر سبق هذا النص او شفها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا. كيف يتم تحديد مبلغ التعويض في مثل هذه الحالة.

كان المتضرر يلجاء الى القضاء عندما تفشل المساعي السلمية لحل النزاع واخذ التعويض بالطرق الودية. فياتي دور المحكمة لحل النزاع. وبما ان المحكمة تمثل سلطة الدولة القانونية في البلاد فلا بد لها من ضوابط ونظام موحد في جميع انحاء البلاد تقرر بموجبه الخسائر والتعويض وموظفون يقومون بالاعمال الشبه قانونية. كالبحث عن الجناة والمدعى عليهم وجلبهم الى المحكمة والتحقيق معهم وكذلك الكشف عن الاضرار التي قد تقع على ممتلكات الاشخاص كالتي نحن بصدها. ووضع تقرير لها حتى وان كان شفها لكي تستطيع المحكمة على ضوء هذا الكشف من وضع التقدير المناسب للتعويض الذي يجب على المدعي عليه تسليمه للمدعي.

القضية الاخرى التي كان النزاع فيها يخص الدور تعود بتاريخها الى سنة ٦٧٦. وقد اصدرت المحكمة الحكم التالي على النزاع.

Obv 1- šum₄ -ma ina SAG.DU.ITI

2- ¹ EN.KAR-ir ¹ gab-bu-^d IM

3- la-a na-ša a-na ¹man-nu-ki 4-DINGIR

4- la-a i-din sa-ar-ti

5- ša É-šu u-sal-lam

6- ITI.ZIZ UD-10KĀM lim-ma¹ban-ba-a

اذا في بداية الشهر. بيل اطر. لم يقدم

جبو آدد الى مانوكي اربيل ولم يعطي

(له). يسلم غرامة بيته. أرخ في شباط

يوم ١٠ لمو بانبا

سبعة شهود^(١)

فرضت المحكمة على المدعي عليه Bil etir. بيل اطر بجلب المدعو

Gabbu adad جبو آدد واعطائه الى مانوكي اربيل كرهينة يبقى

عنده لحين جلب غرامة بيته. أي بيت المدعي عليه. وهذه الغرامة فرضتها المحكمة على

(1) ADD 167 = SAA6 215

(٢) مانوكي اربيل. وهو احد قادة الحرس rab kišir في نينوى. وكان من مرابي عصره وقد وجد له

رشيء. في نصوص تل قوينجق (مكتبة اشور بانيبال) انظر SAA6 PP.163-177

المدعي عليه بخصوص بيته لصالح المدعي. وسبب فرض الغرامة مجهول لنا. ومن الصعب اعطاء سبب محدد لفرضها. فالاسباب كثيرة ومتعددة. اما النتيجة ستكون. جلب الشخص الذي سيصبح رهينة عند المدعي وتسليمه له في موعد اقصاه الاول من اذار أي بعد عشرين يوم من تاريخ اصدار هذا القرار. وبعبكسه فان غرامة البيت يجب تسليمها في ذلك التاريخ. ان في مثل هذه الحالة كان تنفيذ الحكم يتبع بتسوية قضائية تفرض على اطراف النزاع من قبل المحكمة وعلى النحو الذي بيناه في الفصل السابق.

ب- الحقول - Iqlu:

في قضية نزاع حدثت بين ثلاثة اشخاص حول ارض نقرأ التفاصيل التالية:

Obv 1- de-e-nu ša SUKKAL sar-tin

2- a-na¹ xxx MAŠ

3- xxx e-me-du-u-ni

4- xx hur-sa-an i-tu-ra

5- xx ANŠE A.ŠĀ ur-ta-me

6- ša¹ si-lim aš-šur ša¹ PAB-u-a-a

7- ina URU.1-tu URU.ŠE¹ a-hu-u-ni

8- šul-mu ina bir-ti-šu-nu mām-ma TA* mām- ma

9- la KA.KA man-nu i-GIL-u-ni

10-MAN u DUMU.MAN lu-u EN de-ni-šu

11-X MA.NA KÙ.BABBAR SUM-an

12- kas-bu a-na 10.MEŠ a-na EN-šu GUR-ra

الحكم الذي فرض (من قبل) الـ

سوكالو والـ سارتتو على. أشرد.

xxx

× تراجع من الـ خرسان. وأعاد

العقارين. × مساحة من الارض. تعود

لـ سليم اشور وأخويا في قرية إسيتو.

وقرية أخوني. سلام بينهم واحد

(ضد) واحد لا يشتكي.

الذي يعترض (على الحكم). الملك

وابنه اصحاب القضية × يعطي مانا

فضة. ويعيد عشرة اضعاف السعر.

(للعقارين)

احد عشر شاهد^(١)

المدعي في القضية هما شخصان Silim aššur سليم اشور و Ahuay أخويا . اما

المدعي عليه فهو Ašared أشرد^(٢) الذي يبدو انه قد تجاوز على ممتلكات المدعين

بإدعائه ملكيتها، فحدث النزاع من اجل ذلك، ان ادعاء الملكية في مثل هذه الحالات. لابد وان

يكون مصحوبا ببعض التزوير والتلاعب من قبل المدعي عليه. الذي قد يحتاج الى سلطة

(1)ADD 168=SAA6 238

(٢) بسبب التلف يقرأ الاسم ثلاث قراءات هذه احداها انظر SAA6 P.187

قضائية عليا للتحقيق فيه وكشف التلاعب. وقد تمثلت تلك السلطة بالـ سوكالو والـ سارتنو اللذان كشفوا هذا التلاعب ففرضوا عليه عقوبة الـ **hursān**. خُرسان (اختبار نهري- محنة)^(١) لترهيبه وجعله يتراجع عن ادعائه والا سوف يواجه الموت بتلك العقوبة. وقد نجحوا في ذلك وتراجع المدعي عليه عن ادعائه وقد عبر عن ذلك بعبارة:

hur-sa-an i-tu-ra

تراجع من الـ خُرسان

حيث ان رفض الـ خُرسان من قبل المدعي عليه يعني اثبات التهمة عليه وادانته بصورة قطعية.

صدر قرار الحكم على الممتلكات التي وقع عليها التجاوز من قبل المدعي عليه وهما عقارين من الحقول. الحقل الاول يقع في قرية **Issetu** إسييتو. والحقل الاخر يقع في قرية **Ahuni** أخوني. وقد عاد هذان الحقلان الى اصحابهما. وهم المدعين وخسر المدعي عليه القضية. ولان هذا النص هو تسوية قضائية حدثت بين اطراف النزاع بعد تنفيذ الحكم. فقد الحقت تلك التسوية بالشرط الجزائي الذي احتوى على شقين الاول منع الاعتراض على الحكم. والشق الثاني منع ادعاء الملكية من قبل شخص اخر. وهو اجراء اتخذته المحكمة. تحسبا من كون المدعي عليه كان قد باع العقارين لشخص اخر قد يظهر في المستقبل. (الاسطر ٩-١٢).

(١) حول هذا الموضوع ينظر ص ١٢٩ من الاطرحة.

المبحث الثاني الجرائم

السرقه - šarāqu :

عانى المجتمع الاشوري كغيره من المجتمعات من بعض الجرائم التي كانت تنغص على افراده حياتهم من خلال السرقات التي كانت تحدث للممتلكات الشخصية لافراد المجتمع والذين كانوا يلجؤون الى سلطات الحكومة التي تقوم بدورها بعملية البحث والتقصي عن الجناة وتقديمهم الى العدالة. حيث ان من الملفت للنظر ان في قضايا السرقة التي حصلنا عليها تبين بان المحكمة كانت تتعامل مع الجناة الحقيقيين الذين على ما يبدو كانوا يعترفون بجريمتهم من خلال التحقيق معهم.

١ - سرقة المنازل:

في جريمة سرقة حدثت سنة ٦٩٤ ق.م نجد ان عصابة مكونة من خمسة اشخاص كانت قد خططت ونفذت سرقة منزل احد الاشخاص. وقد نجحوا في تلك العملية الا ان السلطات الاشورية وبعد وقت قصير القت القبض على العصابة وقد وجدت. بحوزتها الحاجات المسروقة من بيت المجني عليه. وقد مثلت العصابة امام موظفي القضاء المسؤولين عن المحكمة التي في المدينة التي حدثت فيها الجريمة وجرت المحاكمة التالية.

- 1- ¹kan-ni ¹kas-ka-a-a
¹ba-ba-ri
 2- ¹te-ka-li ¹na-an-na-PAB
 5 LÚ.ERIM.MEŠ
 3- sa-ar-tu ina ¹E ta-a e-tap-šu
 4- a-nu-tu ša 14 MA.NA 30 GÍN
 KÙ.BABBAR qa-ši-bit-te
 5- ina SÚ.2-šu-nu i-šab-tu ina IGI
^{1.d}GAL.NUUMUN.DU ^{1u}qur-but
 6- ina IGI ^{1.d}15.I ^{1u}qur-but ina IGI
¹gir-te 2-e
 7- a-na de-e-ni iq-tar-bu iq-ṭi-bu-ni-
¹šu-nu
 8- ma-a ina NINA ^{ki}ina
 IGI LÚ.SUKKAL ^{1u}sar-ten-ni
 9- a-na de-e-ni li-tan-ka la i-ma-gur
 E. 10- ma-a LÚ.LUL.MEŠ a-ni-nu
 44 MA.NA 10GÍN KÙ.BABBAR
 11- sa-ar-tu in-du 14 MA.NA
 KÙ.BABBAR
 12- SAG.DU sa-ar-te a-na ¹ta-a
 13- u-sa-li-mu
 14- sa-ar
 15- TA*xxx xxx GIL-u-ni
 16- IGI xxx
 17- IGI xxx qur-but
 18- IGI ¹xx GIG qur-but
 26- ITI.BAR UD.24 KÁM
 27- lim-mu ¹DINGIR.KI-ia

كانى. كاسكيا. بابار. تأكل. نانا. خمسة رجال.
 جريمتهم - هي افعلوا (سرقوا) بيت تا. اثاث
 (قيمتها) ٤ مانا و ٣٠ شيقل فضة. (وقد)
 مسكوا. وضبطت (الحاجات المسروقة) في
 ايديهم. امام كال زير ابني ال قربوتو. امام
 عشار نائد ال قربوتو. امام كرتي الوكيل
 اقتربو للمحاكمة. قالو لهم (الموظفين) لتذهبوا
 الى نينوى للمحاكمة امام ال سوكالو والـ
 سارتتو لم يوافقوا (الجنة*). قال الرجال
 (نحن مذبنون). ٤٤ مانا. ١٠ شيقل فضة
 غرامتهم اضافة الى ١٤ مانا فضة راس المال
 (القيمة الاصلية للحاجات المسروقة) غرامة
 تسلم الى تا.

ضد يعترف

امام × ال قرتبو

امام × ال قرتبو

ارخ في شهر نيسان يوم ٢٤ لمو الو اسيا

سبعة شهود^(١)

اقدم الاشخاص الخمسة المذكورة اسماءهم على فعلتهم. وهي اقتحام دور احد
 المواطنين المدعو Ta. تا^(٢) وقامت تلك العصابة بسرقة مجموعة من الاثاث والحاجات التي
 كانت موجودة في منزل المجني عليه الذي سارع الى ابلاغ السلطات الاشورية عن جاذثة

(1) Postgate "Moor Assyrian Deeds and Documents" IRAQ 32 1970 P 131=SAA6 133

(٢) هذا الاسم لم يرد في أي قائمة من قوائم الاسماء الاشورية. ويبدو انه اسم رمزي لصاحب البيت الذي حدثت فيه السرقة.

السطو التي وقعت على بيته. وبدورها قامت سلطات المدينة التي وقعت فيها السرقة بالبحث والتقصي عن الجناة الى ان تم القاء القبض عليهم جميعا ليس وحدهم فقط. بل مع الحاجات المسروقة. والتي كانت ما تزال في أيديهم ولم يتم التصرف بها بعد. وعندما جمعت تلك الحاجات المسروقة وجدت السلطات ان قيمتها تساوي ١٤ مانا و ٣٠ شيقل فضة. وتحديد قيمة الحاجات المسروقة مهم في مثل هذه الحالات. حيث ان عقوبة السرقة في العصر الاشوري الحديث هي الغرامة *sārtu*. وقد كان هذا واضحا من خلال القضايا التي وصلتنا من ذلك العصر. والغرامة كانت تحدد قيمتها نسبيا الى قيمة الحاجات المسروقة كما حصل في هذه القضية.

تألفت السلطة القضائية التي مثل امامها الجناة للمحاكمة من هيئة مكونة من ثلاثة موظفين من موظفي الادارة الاشورية وقد قالولهم. (الاسطر ٧-١٠)

[قالو لهم: لتذهبوا الى نينوى للمحاكمة امام سوكالو وسارتنو. لم يوافقوا وقالو نحن مذنبين (اعترفوا)].

من خلال هذه العبارة نرى بعض الخطوات القانونية التي كانت تسير عليها محاكمات ذلك العصر. وكذلك التنقلات التي قد تحدث في مسار القضية. اذا ما كان هناك أي عائق قد يصادف سير المحاكمة. فعندما مثل الجناة امام تلك الهيئة القضائية. حدث عائق قرر موظفو القضاء على اثره ارسال الجناة الى العاصمة نينوى^(١) ليمثلوا امام السلطة القضائية المركزية المتمثلة بالـ سوكالو - والـ سارتنو ليحكموا على القضية. والعائق هنا حسب ما يراه احد الباحثين^(٢) هو ان أولئك الموظفين كانوا قد خشوا من عدم مقدرتهم في الحكم على القضية او لكونهم لم يكونوا يمتلكون سلطة قضائية تمكنهم من الحكم على القضية وهذه احتمالية تبدو غير متكافئة مع ما جاء في نص القضية. حيث ان مقدرة أولئك الموظفين على الحكم كانت واضحة من خلال القرار الذي أصدره. اما بالنسبة للسلطة القضائية فان موظفي الـ قريوتو

(١) كان نص القضية قد وجد اصلا في مدينة نينوى انظر P.129 IRAQ 32 "Postgate" وبما ان المحاكمة قد جرت في مدينة اخرى لم تذكر في النص. فان التفسير ذلك هو اما ان النص يمثل نسخة بعثت بها محكمة تلك المدينة الى العاصمة لغرض اطلاع السلطة المركزية عليها. او ان هذا النص يمثل نسخة تعود لاحد اطراف القضية وقد جلبها الى نينوى

(2) Ibid P.133

كانوا في كثير من الامور يظهرهم كمبعوثون من قبل الملك الذي كان يعطي لهم صلاحيات تفوق صلاحيات القضاء^(١).

ونعتقد نحن بان العائق الذي حدث والذي كاد الجناة ان يذهبوا على اثره للعاصمة لغرض المحاكمة. هو انكار الجناة لفعلتهم تلك بطريقة او باخرى. مما اضطر الموظفين المسؤولين عن الحكم الى تهيب الجناة بانهم سوف يمثلون امام سلطة القضاء العليا (سوكالو - سارتنو) قد توقعهم في مشاكل اكبر كفرض المحنة (hursān) عليهم. الامر الذي ادى بالجناة للاعتراف بجريمتهم. وقالوا نحن مذنبين. خوفا من عقوبة اكبر قد تقع عليهم. (الاسطر ١٠-١٣).

بعد ان استقرت المحاكمة على الوضع الذي شرحناه والذي ادى الى اعتراف الجناة بجريمتهم. اصدرت الهيئة القضائية الحكم على القضية الذي نص على تغريم الجناة ٤٤ مانا و ١٠ شقيقات فضة أي ما يقارب من ثلاثة اضعاف قيمة المواد المسروقة. اضافة الى ذلك اعاد الجناة الى المجني ما قيمته ١٤ مانا فضة وهي قيمة الحاجات المسروقة.

هناك ملاحظة مهمة في قائمة الشهود الذين شهدوا على الحكم الذي اصدره الموظفين الثلاثة. والملاحظة هي ورود اسماء شاهدين لم يتم قراءة اسمائهم بسبب التلف ولكنهم كانوا من موظفي الـ قربوتو (الاسطر ١٧-١٨). ان وجود هذان الموظفان في قائمة الشهود. يشير تساؤلا هو لماذا لم يشترك هذان الشاهدان في المحاكمة كموظفي قضاء. كما فعل الموظفون الاخرين. خصوصا وانهم كانوا ينتسبون إلى نفس الدرجة الوظيفية. للإجابة على هذا السؤال رجعنا إلى المهام التي كان يوكل بها موظف الـ قربوتو^(٢) والتي كان من ضمنها الاطلاع على المشاكل التي تحدث بين المواطنين في المدن الاشورية واعداد تقارير لها وارسالها الى الملك. اذن فالشاهدان هنا يمكن ان نعتبرهم مراقبين لسير المحاكمة ولا يستبعد انهم كانوا مرسلين من قبل الملك الاشوري في ذلك الوقت (سنحاريب ٧٠٥-٦٨٠) لمتابعة سير المحاكمة.

قضية السرقة الاخرى حدثت في مدينة آشور وتعود الى سنة ٦٢٦ ق.م وهذه القضية مشابهة في كثير من حيثياتها القضية السابقة حيث نجد في القضية ما يلي:

(١) الجبوري، علي ياسين. "الادارة" المصدر السابق ص ٢٥٢

(٢) الجبوري، علي ياسين. نفس المصدر ص ٢٥١

Obv 1- NA₄ KIŠIB ¹DINGIR-pa-rak-ka
 2- DUMU ¹ ḥaš-da-ni TA* URU-šu
 3- sa-ar-tu ša ina E-šu-2
 4- ša ¹ aš-šur-A.GIŠ ¹ aš-šur-SU
 5- ša ¹ ba-si-a ep-ša-tu-ni
 6- sa-ru-te ša-bu-te
 L.E 7- ¹ DINGIR-pa-rak-ka ur-ki-šu-nu
 8- ¹ PAB-u-a LÚ.ša.UGU.URU
 9- ina bir-ta-šu-nu ip-ta-ar-su
 10- ^M sa-la-me-i ¹ nu-ri
 Rev 11- ku-um sa-ar-te i-tan-nu

ختم الو برك ابن خشدان من مدينته . الجريمة التي
 حدثت في البيت الثاني. اشور ابلو اشر. اشور اربا
 وباسيا افتعلو (سرقوا). (وقد) مسك المجرمين. الو
 برك كفيلهم. اخويا ش مخ آل (مسؤول المدينة). فيما
 بينهم قرر (الحكم). المراءة سلمى (الى). نوري
 اعطو (كغرامة). بدل الجريمة
 أرخ في شهر شباط يوم ١٤ لمو نابو شرو أصر

ثمانية شهود^(١)

فقرة التراضي والشرط الجزائي

15- ITI.ZIZ UD.14 lim-mu
^{1.d} PA.MAN.PAP

العصابة في هذه الجريمة مكونة من ثلاثة اشخاص وقد قاموا بسرقة المخزن العائد
 الى بيت المدعي الذي هو Nūri. نوري. وتم القبض عليهم من قبل السلطات الاشورية.
 ومثل الجناة امام المسؤول عن المدينة (ش مخ آل) التي حدثت فيها الجريمة للمحاكمة. ويبدو
 ان المجرمين لم يكونوا من مدينة اشور فاسلتزم ان يحضر لهم كفيل او معرف يلتزم بتنفيذ
 الحكم الذي سيصدر بحقهم. وقد حضر المدعو **Ilu paraka** الو برك كضامن لهم. وهو
 الذي ختم نص الحكم باسمه واصبح المسؤول عن تنفيذ الحكم وهذا الضامن هو ايضا من
 مدينة اشور (URU.šu-مدينته). وقد كان حكم موظف القضاء هو ان يعطي الجناة للمجني
 عليه التعويض المناسب بدل الجريمة التي ارتكبوها بحقه وقد كان التعويض عبارة عن امراءة
 يأخذها نوري كتعويض عن السرقة.

قضية السرقة الاخرى التي نتحدث عن سرقة المنازل حدثت سنة ٦١٧ ق.م وهي
 ايضا متشابهة مع سرقات المنازل الاخرى ولكن ومع الاسف فقد حال التلف الذي اصاب
 النص بيننا وبين فهم القضية بصورة كاملة وبالتالي صعب علينا معرفة الحقائق التي استند
 عليها موظف القضاء للحكم على القضية.

Obv 1- xxx ¹ NINA^{ki} a-a

2- iq-ṭe-bi ma-a 5½ MA.NA

KÙ.BABBAR TA* É-ia

3- in-na-iš ma-a na-aḥ-bu-tu ša É-ia

4- xxx ^{lu} sar-ten-nu ḥur-sa-an e-te-me-šū-nu

5- xxx ḥur-sa-nu it-ta-~~ar~~-su

6- xxx iq-ṭe-bi a-na ¹ NINA^{ki} -a-a

7- xxx ud-da-at kan-ni

8- xxxxxx ḥa-bu -u-ni -ma

9- xxxxxx na-au-bu-tu ša É-ka-ma

10- xxxxxx 5½ MA.NA

KÙ.BABBAR ma-a LÚ.LUL

11- xxx e-ka ma-a ina ŠU.2 LÚ.LUL.MEŠ

12- a-lik ba-i-e

xxx نينوايا قال. ½ 5 مانا فضة.

أخرجت من بيتي. وقال سلبو بيتي.

xxx ال سارتتو فرض عليهم الـ

خرسان. xxx وقد تراجعوا. قال إلى

ننوايا. xxx سلب دارك ½ 5 مانا

فضة من ايدي الرجال اليك. xxx (1)

فقرة التراضي والشرط الجزائي

المجني عليه في القضية هو Ninuaya. ننوايا اما الجناة. فكانوا عصابة لم نستطع معرفة عددهم بالضبط. قامت العصابة بسرقة بيت المدعي وكانت قيمة المسروقات تعادل ¼ 5 مانا فضة. مثلت العصابة امام ال سارتتو. الذي يبدو انه قام بالتحقيق مع الجناة الذين انكرو فعلتهم في البداية ففرض عليهم المحنة - hursān. نتيجة لاختفاءهم الحقيقة. وعندما وجدت العصابة انهم سوف يواجهون عقوبة الموت لانكارهم. خافوا وتراجعوا واعترفوا بالحقيقة. ففرضت عليهم الغرامة. التي لم تكن قيمتها واضحة بسبب التلف. ان نص القضية هو نص لتسوية قضائية كانت قد حدثت بين اطراف تلك القضية هذا يعني ان الغرامة كان قد تم دفعها للمدعي واخلي طرف الجناة وقد فرضت المحكمة الشرط الجنائي على كل من يحاول الاعتراض على الحكم.

٢- سرقة الحيوانات:

في قضية تعود الى سنة ٦٤٨ ق.م نجد ان احد الاشخاص قام بسرقة حمار وتم القاء القبض عليه وجرت المحاكمة التالية:

Obv 1- NA₄ KISIB¹ man-na-ka-PAB.MEŠ
 2- ANŠE.NITÁ ša qa-ša-bi-ti
 3- ina ŠU.2¹ na-ga-ḫi-i
 4- qa-ša-bi-it-te iṣ-bat-tu-u-ni
 5-¹ na-ga-ḫi-i u-sa-lim
 B.E. 6- ANŠE.NITÁ a-di sa-ar-te a-na
¹ man-nu-ka-PAB.MEŠ
 7- u-sa-lim i-ti-din 1, ½ GIN
 la re-ḫe
 8- šul-mu ina bir-te-šū-nu
 Rev 9- man-nu ša ib-bal-kat-u-ni
 10- aš-šur^d UTU lu-u EN de-ni-šū
 11-¹ ub-ru ša IGI de-na-ni
 12- ša LÚ. SUKKAL de-e-nu ina bir-
 te-šū-nu
 13- ip-tar-sa ITI.AB UD.3 KÁM
 14- lim-mu¹ EN.šū-nu
 19- LÚ. LUL. MEŠ- šū
 20-¹ na-ga-ḫi-i
 21- ú-ba-a
 22-¹ man-nu-ka-PAB. MEŠ
 23- ina ŠĀ- bi la qur-bu

ختم مانو كا أخ. الحمار الذي مُسك في
 ايدي ناكخ. (وقد). مُسك وحجز. ناكخ
 سلم الحمار. مع الغرامة الى مانو كا أخ.
 سلم واعطى. شيقل أو نصف شيقل لم
 يبقي. سلام بينهم. الذي يعترض اشور
 وشمس اصحاب قضيته.
 ابرو الش بان دنان (مسؤول المحكمة)
 التابع للـ سوكالو يقرر بينهم الحكم. أرخ
 في شهر كانون يوم ٣ لمو بلشنو.
 الرجال (المجرمين الحقيقيين). اذا ناكخ.
 فتش عنهم (ومسكهم). مانو كا أخ لا
 يقترب (غير مشمول بالقضية).

خمسة شهود^(١)

المدعي هو Mānu ka aḫi مانو كا أخ. اما السارق فهو Nagāḫi ناكخ الذي
 وجد عنده الحمار المسروق وتم القاء القبض عليه وحجزه لجريمته تلك.

مثل السارق امام محكمة الـ سوكالو. في حين ان الذي اصدر الحكم كان المسؤول
 عن تلك المحكمة (ša pān denāni - ش بان دنان). اما الحكم فقد كان اعادة الحمار الى
 صاحبه مع فرض غرامة لم يثبتها النص. ولان هذا النص هو تسوية قضائية كتب بعد تنفيذ
 الحكم. فان السارق كان قد اعاد الحمار الى صاحبه مع غرامته واخلى طرفه من القضية.
 بحيث انه لم يبق شيقل او حتى نصف شيقل على حد تعبير النص. فاخلى السارق بذلك طرفه
 من القضية وانتهى بذلك النزاع الذي كان وراء السرقة.

ملاحظة مهمة يجب ان نعلق عليها هنا وهي ما جاء في الاسطر ١٩-٢٣ من النص
 حيث يمكن ان نفسر ذلك بان ناكخ لم يكن هو السارق الحقيقي للحمار بل كان ضحية مثل

(1) VAT 8737 = SAAB9 97

ما نوکا آخ. فلربما كان قد اشترى الحمار من السارق الحقيقي وهو لا يعرف بانه مسروق. إلا ان القانون يؤكد على ان الحاجة المسروقة يجب ان تؤخذ من الشخص الذي وجدت عنده حتى وان كان قد اشتراها وهو لا يعرف بسرقتها. وتعاد الى صاحبها الشرعي. الذي يكون غير مسؤول عن أي خسارة قد تلحق بذلك الشخص الذي بدوره يستطيع البحث عن السارق الحقيقي ويسترد ثمن الحاجة المسروقة التي اخذت منه^(١)

بعد ستة سنوات من تاريخ حدوث تلك السرقة حدثت سرقة اخرى مشابهة لها ولكن هذه المرة الحيوان المسروق كان ثورا.

Dbv 1- de-e-nu ša^{1.d} PA.MAN.PAP
 LU. A.BA
 2- TA* ŠÀ PAB-la-maš-ši DUMU¹ di-
 lil-¹⁵
 3- TA* lib-bi^{URU} ša-bi-re-e-šu
 4- LÚ.ENGAR ša ŠU.2¹ PAB-u-qur
 DUMU¹ ak-kul-la-nu
 5- LÚ.GAL ḥar-bi ša LÚ.GAL
 KAŠ.LUL
 6- ina UGU sa-ar-te ša GUD.NITÁ ša
 PAB-la-maš-ši
 7- TA* É^{1.d} PA.MAN.PAP iš-ri-qu-u-ni
 8- ina IGI^{1.d} PA.NUMUN.DU.GIŠ
 lu ḥa-za-nu
 9- LÚ.2-u ša NINA^{ki} iq-tar-bu
 10 1-en GUD.NITÁ sa-ar-tu ša GUD.
 NITÁ ša iš-riq-u-ni
 11- ¹PAB-la-maš-ši e-mid ku-um
 sa-ar-te-šu
 12- ša-bit ina UD-me ša GUD.NITÁ
 u-še-rab-a-ni
 B.E. 13- u-ša
 14- ITI . KIN UD. 12 KAM lim-mu
¹mu-DI-^d aš-šur

قضية نابو شرو أصر الكاتب. ضد أخ
 لامشي. ابن دليل عشتار. من مدينة
 شابيريش. الفلاح الذي عند أخ أقر. ابن
 أكلان. مسؤول المحاريث. الذي لكبير
 السقاة. بخصوص غرامة الثور الذي
 سرقه أخ لامش. من بيت نابو شرو
 أصر. امام نابو زيركتي الخزائنو
 الثاني لنيوى. إقتربوا (للمحاكمة).
 وقد فرض ثور واحد غرامة الثور الذي
 سرق. على أخ لامش. بدل جريمته.
 يحجز وفي اليوم الذي يجلب فيه الثور.
 يطلق سراحه. أرخ شهر ايلول يوم ١٢
 لمو موشلّم اشور

اثنا عشر شاهدا^(٢)

(١) المادة ٩ من قانون حمورابي

المدعي في القضية هو Nābu šarru ušur نابو شَرُّو أَصْر الكاتب. وقد قام احد الاشخاص وهو Aḥu lamāšši أَخْ لامَشِّي. المدعي عليه بسرقة ثور من عنده. والسارق هو ابن Dilil.ištār دليل عشتار الذي كان يعمل فلاحا عند مسؤول المحارث التابع لموظف الـ ر ب شاقى^(١) وقد كان أي سارق يسكن في مدينة šābireš شَابِيرِيش^(٢).

في اليوم الثاني عشر من شهر أيلول سنة ٦٤٢ مثل السارق للمحاكمة أمام Nabu zir kiti. نابو زير كِتي الـ خزانو الثاني للعاصمة نينوى الذي حكم عليه بجلب ثور كغرامة عن الثور الذي سرقه. هذا يعني أن الغرامة أصبحت ضعف الحاجة المسروقة. حيث أن الثور المسروق قد أعيد الى المدعي وسيقوم المدعي عليه بجلب ثور آخر اليه. ولأن السارق من خارج مدينة نينوى. التي حصلت السرقة فيها . ولم يظهر له ضامن أو كفيل يضمن تنفيذ الحكم . فقد تم حجز المتهم لحين جلب الغرامة وفي اليوم الذي ستجلب فيه الغرامة (الثور) سيتم إطلاق سراح السارق (الأسطر ١٢-١٣).

إن عملية حجز المتهم عادة تتم عند المدعي صاحب القضية. حيث كان الشخص الذي تقع عليه غرامة (المدعى عليه) يعتبر مدين للشخص الذي ستعطي له الغرامة (المدعى) ولذلك يتم حجز المدعى عليه كرهينة دينه عند المدعي لحين دفع الدين^(٣) وبعد الدفع يتم إطلاق سراحه كما يحدث في هذه القضية.

٣- سرقة العبيد:

يبدو أن سرقات ذلك العصر لم تكن تقتصر على الأثاث والفضة والحيوانات . بل شملت كذلك بني البشر. وفي الحقيقة لا يمكن اعتبار سرقة أشخاص من العبيد في ذلك الوقت كجريمة اختطاف الأشخاص كما في وقتنا الحاضر. فالعبيد يعتبرون من الأموال التي تباع وتشتري وترهن وتؤجر بل وحتى تسرق. والامر الذي يمكن أن يميز سرقة العبيد عن سرقة أموال أخرى هو طريقة السرقة التي لا بد وأن يكون العبد فيها طائعا لأوامر سارقه وقد يحدث ذلك إما عن طريق الترغيب أو التهيب . ففي جريمة سرقة نقرأ الحثثيات التالية:

(١) حول وظيفة الـ ر ب شاقى. الجبوري، علي ياسين. "الادارة" المصدر السابق ص ٢٤٥

(٢) لم يتم الكشف عن موقع المدينة وقد ورد ذكرها كذلك في ABL.167

(3) FNALD P.158

Obv 1- NA₄. KIŠIB^{1.d} PA. LA-iš

2- IR ša¹ ša-pa-nu

3- 4 ZI.MEŠ IR.MEŠ ša¹ SANGA.^{d15}

4- iš-ši-riq ina IGI LÚ.SUKKAL

uq-tar-ri-ib-šu

5- 2 ME 10 MA.NA URUDU.MEŠ

e-te-me-es-su

6- ku-um sa-ar-ti-šu URUDU. MEŠ ta-ši

7- it-ti-din man-nu 2 ME 10 MA.NA

URUDU.MEŠ

8- a-na¹ SANGA.^d 15 id-dan-u-ni

9- IR-šu u-še-ša

ختم نابو تارص. عبد صابان^١ الذي

سرق ٤ اشخاص عبيد شانكو

عشتار. (الذي) قربه امام الـ

سوكالو. (الذي) فرض عليه. 210

مانا نحاس. بدل جريمته. النحاس

يعطي. الذي يعطي 210 مانا

نحاس إلى شانكو عشتار. العبد

يطلق سراحه

أرخ في آذار يوم 10 لمو

إني أدد أني

الشرط الجزائي

تسعة شهود

23- ITI.ŠE UD. 10. KAM lim-mu

¹TA. ^dU-an-ni

ثلاثة شهود^(١)

حدثت السرقة سنة ٦٧٩ ق.م من قبل Nabu ṭāris. نابو تارص الذي كان عبدا لـ Šapānu. صابان^١. وقد قام بسرقة أربعة أشخاص وهم عبيد المدعي Šāngu-ištār. شانكو عشتار. ولم يكن السارق راغبا في المثل للمحاكمة فاضطر المدعي الى جلبه بالقوة أمام محكمة الـ سوكالو وقد تم التعبير عن ذلك من خلال الصيغة الفعلية للفعل qarābu. قَرَبَ.

ina IGI LÚ.SUKKAL uq-tar-ri-ib-šu

قربه أمام الـ سوكالو

وهي الصيغة الفعلية التي تدل على جلب الشخص بالقوة^(٢).

ان الحكم على هذه القضية يشابه الحكم على قضية الثور المسروق . حيث تم فرض الغرامة من قبل الـ سوكالو على السارق والتي كان مقدارها ٢١٠ مانا نحاس نتيجة للجريمة التي ارتكبها. وقد تم حجز السارق لحين جلب الغرامة. والملاحظ أن الغرامة كانت مرتفعة جدا وقد يصعب على صابان^١ صاحب العبد السارق دفعها لإخراج عبده من حجز المدعي صاحب العبيد المسروقة. فاعطى الحكم الحق لأي شخص في دفع الغرامة عن صاحب العبد لإطلاق سراح عبده.

(1) ADD 161 = FNALD 46 = SAA6 265

(2) Deller, "Studi Edoardo" opcit P. 641

القتل - dāku:

نبدأ موضوع جرائم القتل بقضية مزدوجة جمعت بين القتل والسرقة وقد حدثت الجريمة سنة ٦٨٠ ق.م حيث تجرأ أحد الأشخاص وقام بالاعتداء على أموال ابن الملك (اسرحدون ٦٨٠-٦٦٩ ق.م) فسرقت قطع أغنامه وقتل الرعاة الذين كانوا مسؤولين عن ذلك القطيع والذين حالوا دون أخذ تلك الأغنام فعمد المجرم الى قتلهم وقد استغل المجرم الظروف غير الطبيعية آنذاك لارتكاب جريمته. فقد حدثت في ذلك الوقت بعض أعمال الغوغاء التي صاحبت تمرد بعض المقاطعات التابعة للإمبراطورية الآشورية على إثر مقتل الملك سنحاريب وانتقال الحكم الى ابنه أسرحدون فاستغل المجرم تلك الظروف لصالحه معتقدا بأن يد العدالة لن تصل اليه في تلك الأحوال.

T.E 1- de-e-nu ša ^{lu} sar-ten-nu	الحكم الذي فرض (من قبل) الـ
Obv 2- a-na ¹ ḥa-ni-i e-me-du-u-ni	سارتو على خاني. ٣٠٠ خروف
3- 3 ME UDU.MEŠ a-di sa-ar-ti-ši-na	مع غرامتهم التي لابن الملك. وعلى
4- ša DUMU.MAN ina IGI ¹ ḥa-ni-i	خاني دية الراعي. كل واحد ٢ بِلَت
5- UŠ.MEŠ ša LÚ.SIPA 1-en LÚ 2	نحاس. غرامته. خاني مع ناسه
GU. UN URUDU.MEŠ	(و). حقوله يحجز. بدل ٣٠٠
6- sa-ar-tu-šu ¹ ḥa-ni-i	خروف مع غرامتهم (و) بدل دية
7- a-di UN.MEŠ-šu a-di A.ŠA.MEŠ-šu	الرعاة الذي يفتش عنه. حاكمه أو
8- ku-um 3 ME UDU.MEŠ a-di	قائد حرسه أو أي واحد يفتش عنه
sa-ar-ti-ši-na	(يجب ان). يعطي ٣٠٠ خروف مع
B.E 9- KU UŠ.MEŠ ša LÚ.SIPA.MEŠ	غرامتهم ودية الراعي كل واحد ٢
10- na-ši	بِلَت نحاس. (حتى) يطلق سراح
Rev 11- man-nu ša ú-ba-'u-šu-u-ni	خاني. ويرجع من الـ خرسلن أرخ
12- lu-u LÚ.GAR-nu-ša lu-u	في شباط يوم ٢٧ لمو دنان
LÚ. GAL ki-šir-šu	
13- lu-u mām-ma-nu-šu ú-ba-'u-u-šu-ni	
14- 3 ME UDU.MEŠ a-di su-ar-ti-ši-na	
15- UŠ.MEŠ-šu ša LÚ.SIPA 1 LÚ 2	
GU. UN URUDU.MEŠ	
16- ša LÚ-ti i-da-nu-u-ni ¹ ḥa-ni-i	
17- ú-še-ša ḥur-sa-an i-tu-ra	

L.E 22- ITI.ZÍZ UD.27.KAM
23- lim-mu¹ da-na-nu

أربعة شهود^(١)

(1) ADD 164 = FNALD 44 = SAA6 266

يمثل النص الذي نحن بصدد قرار حكم اتخذته المحكمة برئاسة الـ سارتتو الذي حكم على المتهم المدعو Hāni. خاني. بقضية السرقة أولا حيث كان الحكم بأن يجلب ٣٠٠ خروف التي سرقها من ابن الملك مع غرامتهم التي لم يحددها نص الحكم. أما جريمة القتل التي راحه ضحيتها عددا من الرعاة لم يحددهم النص فقد حكم عليها الـ سارتتو بالدية UŠ.MEŠ-dāme^(١). ومن الضروري هنا أن نوضح موقف القضاء الآشوري بشكل عام من جريمة القتل. حيث كانت عقوبة الموت هي جزاء كل قاتل. وكانت تلك العقوبة مسلما بها لكل جرائم القتل المتعمد. ولكن قبل ذلك كان أهل المقتول يخبرون في أخذ الدية أو إنزال عقوبة الموت على القاتل. كما أن القاتل نفسه يخير في إعطاء الدية أو الموت^(٢) وهذا ما حدث في هذه القضية حيث أن عقوبة الموت كان مسلما بها لا اعتراض عليها. ولذلك لم ترد العقوبة (الموت) في بداية الحكم على جريمة القتل. بل أعطى الـ سارتتو حكما بديلا عنها. وهي الدية والتي إذا امتنع المجرم عن دفعها فإن سيواجه الموت (hursān).

حدد الـ سارتتو الدية التي يجب على القاتل أن يدفعها عن كل راعي قام بقتله وهي beltu-GUN 2 بِلْتُ^(٣) من النحاس ونظرا لضخامة الغرامة التي فرضت على خاني والتي قد لا يتمكن من دفعها فقد تم حجزه مع أتباعه (عائلته وعبيده). وكذلك تم حجز جميع أراضيهم كبديل عن الأغنام مع غرامتهم ودية القتلى لحين دفع الغرامة (الأسطر ٦-١٠).

كان الـ سارتتو حازما في حكمه حيث أنه منع أي شخص من محاولة إزالة الحجز عن المتهم وأملاكه ما لم يتم دفع تلك الغرامة. حتى وإن كان ذلك الشخص الحاكم أو قائد الحرس ومتى ما تم دفع الغرامة فسيتم كسر الحجز عن خاني وأتباعه وممتلكاته والأهم من ذلك سوف يعفى من عقوبة المحنة (hursān) التي ستؤدي به حتما إلى الموت.

جريمة القتل الأخرى حدثت سنة ٦٥٧ ق.م وقد ارتكبها أحد الأشخاص ثم هرب

(١) المعجم الأكدي ص ٢٢٢

(٢) انظر : المادة ١٠ من اللوح الأول والمادة ٢ من اللوح الثاني من القوانين الآشورية الوسيطة.

(٣) انظر الجدول في نهاية البحث.

أسماء أحد عشر شخصاً مع اختتامهم

B.E 12- ¹ ši-ri-i EN UŠ.MEŠ	صيري. صاحب الدية. قتل سيلم
13- ša ¹ si-lim-DINGIR	إِلو. أمامهم (الأحد عشر شخص).
14- GAZ-u-ni	إمرأته أو أخوه. أو ابنه. أو أي واحد
Rev 15- ina IGI-ša-nu lu-u MĪ-šū	منهم يظهر. يسلم الدية أرخ في
16- lu-u ŠEŠ-šū lu-u DUMU-šū	تشرين الثاني يوم ٣ لمو كباشي
17- man-nu ša e-la-a-ni	سبعة شهود ^(١)
18- šū-nu UŠ.MEŠ u-sal-lum	
L.E 29- ITI.APIN UD.3 KAM lim-me	
¹ NU-UR	

يبدأ النص بذكر أسماء أحد عشر شخصاً ختموا على النص. هؤلاء الأشخاص موكلين من قبل المحكمة لتنفيذ حكمها متى ما يظهر القاتل أو أي واحد من أفراد أسرته^(٢). والقاتل هو Širi. صيري الذي قتل Silim ilu. سيلم إلو وقد هرب ذلك القاتل مع جميع أفراد أسرته من المدينة التي حدثت فيها الجريمة. ولكن هذا لم يمنع المحكمة من إصدار حكم غيابي بحقه يتم تنفيذه حالما يظهر القاتل ويتم إلقاء القبض عليه.

إن الحكم الغيابي الذي أصدرته المحكمة نص على دفع الدية والحكم لم يكن موجهاً فقط ضد القاتل بل شملت أفراد أسرته. هذا يعني أن أفراد العائلة طالما أنهم أيدوا القاتل من خلال هروبهم معه فإنهم يقفون مسؤولين أمام القضاء عن الجريمة من خلال إلزامهم بدفع الدية. وفي جريمة أخرى نجد أن خطوات الحكم التي اتخذت بحق مرتكبها لا تختلف في إطارها العام عن الجرائم السابقة. فعندما مثل القاتل أمام القضاء صدر بحقه الحكم التالي:

1- xxx ma-a it-ta-at ru-uz	xxx. قال بسبب الجريمة. ساخش.
2- ^M sa-ḥi-iš GEME a-di im-ri	مع عائلتها. ابنة آترا كام الكاتب.
3- DUMU.SAL.šū ša ¹ a-tur-ka-mu	تعطى كأمة إلى شمش إدن أخ. بدل
4- LÚ.A.BA ^{1,d} UTU.DU.PAB DUMU.šū	دية سمالك (والده). الدم يغسل. إذا لم
5- ša ¹ sa-ma-ku ku-um da-me i-dan	يعطي المرأة. أمام قبر سمالك. يقتلوه.
6- da-me i-ma-ši šum-ma MĪ	الذي في المستقبل يعترض. 10 مانا
7- la i-din ina UGU qa-bu-ri	فضة في حزن الإله اشور والإله
8- ša ¹ sa-ma-ku i-du-ku-šū	شمس (يثبت). ^(٣)
9- man-nu ša ina UGU man-nu GIL-u-ni	
10- 10 MA.NA KÙ.BABBAR ine bur-ki	
^d aš-šur ^d UTU	

(1) ADD 618 = FNALD 50

(2) تم التعبير عن ذلك بـ أمامهم - ina IGI-šū-nu

(3) ADD 321

القاتل في هذه القضية هو Atra kamu آترا كام. ويعمل كاتباً. اما المقتول فهو Samāku سَمَاكُ. الذي كان ابنه Šamaš idin aḥu شمش إدين آخ. حاضراً في المحكمة لياخذ حق أبيه المقتول. وقد كان الحكم هو اعطاء الدية وقد حددت المحكمة تلك الدية. وهي اعطاء ابنة القاتل كامة مع عائلتها الى ابن القتيل بدل دية أبيه^(١). وإذا تم ذلك فان القضية سوف تنتهي. وقد تم التعبير عن ذلك بـ الدم يغسل da-mi i-ma-ṣi. وقد استمرت المحكمة في حكمها لتوضح الحال الذي ستكون عليه القضية في حالة عدم تسليم تلك الدية من قبل القاتل. فعند هذه الحالة سوف يواجه القاتل عقوبة الموت عن طريق القتل نتيجة لارتكابه الجريمة. وعدم تقديم الدية التي فرضت عليه.

ان هذه القضية هي الحالة الوحيدة التي ذكرت فيها عقوبة الموت عن طريق القتل (dāku). والسؤال هو. من يقوم بتنفيذ عقوبة القتل بحق المجرم في مثل هذه الحالات؟ ان ما متوفر لدينا من معلومات يؤكد على ان اهل القتيل هم الذين ينفذون حكم الموت بالقاتل. وتصديق ذلك ما جاء في القوانين الآشورية الوسيطة (١٣٥٠-١٢٥٠ ق.م) اللوح الأول المادة ١٠ واللوحة الثاني المادة ٢. حيث اكدت هاتين المادتين على تسليم القاتل لوكيل القتيل (أهله) وهو مخير في قتله او اخذ الدية. اما في جرائم القتل التي كانت تزعزع الامن في المجتمع الآشوري والتي كانت تثير الرأي العام حولها فان الوضع مختلف. والقضية التالية سوف توضح لنا الاختلاف.

جرت المحاكمة التالية سنة ٦٣٩ ق.م. وقد سجل نص القضية. المرافعة الكاملة للمحاكمة والتي تضمنت أقوال كل من كان له علاقة بتلك الجريمة. وقد اعطتنا هذه القضية الكثير من المعلومات عن سير المحاكمات القضائية في العصر الآشوري الحديث.

(١) نصت المادة العاشرة من اللوح الأول للقوانين الآشورية الوسيطة على أنه إذا لم يملك القاتل الدية عن الشخص المقتول . فبإمكانه أن يعوض ذلك بإعطاء أحد أبنائه أو بناته كدية.

Obv 1- de-e-nu ša ¹da-ḥi-nu xxx
 2- ina UGU ^{1.d}U.GUR-ḥa-mu xx ku-ti
 3- ¹ga-la-a ¹kar-ru-ru IR.MEŠ
 4- ša ¹sa-ka-a-a ta-du-ku-u-ni
 5- 2 LÚ ¹da-ma-xxx ta-du-ku-u-ni
 6- LÚ.IR ša ¹da-ma-nu-ri ta-du-ku-u-ni
 7- MÍ.GEME ša ¹4-il-a-a DUMU ¹za-ba-na-a
 8- ta-za-ri-qu-u-ni ina IGI U.GUR.ŠEŠ
 LÚ.SUKKAL
 9- ḥur-sa-an e-ti-mi-du ¹man-nu xx
 B.E. 10- ša EN.NUN-te e-si-šu-nu pa-qi-di
 11- ¹DINGIR-a-ḥa-ri LÚ.ša IGI XXX
 Rev 12- e-si-šu-nu pa-qi-di
 13- ^{1.d}UTU-si-SUDUMU ¹e xxx
 14- ^{URU}kal-ḥa-a-a ^{1.d}PA.xx
 15- ¹li-qi-su ša IGI de-na-ni
 16- ¹da-ḥi-nu ina IGI ^dUTU iq-ti-bi
 17- ma-a UN.MEŠ an-nu-ti ¹AD-ra-mu
 18- la i-du-ku-u-ni ¹a-ra-mis
 19- a-na ^dUTU iq-bi-ma šum-ma xxx
 20- ina UZU.UŠ ša UN.MEŠ an-nu-te
 21- xxxxx qi ša MÍ
 22- xxxxxUZU.UŠ MEŠ
 L.E. 23- ITI.ŠE UD.7 KÁM
 24- lim-mu ¹30.MAN.PAP LÚ.EN.NAM
^{URU}ḥi-in-da-na

قضية داخِنُ xxx بخصوص
 نركال خامو xxx (قال). كالا (و)
 كزورو. عبيد ساكا قتلت. رجلين
 لـ دمنوري قتلت. عبد دمنوري
 قتلت. المرأة أمة أربا اليا ابن
 زبانيا رشتتها (بالدم. اعتديت
 عليها). أمام نركال ناصر
 ائ سوكالو (اقتربو). (وقد) فرض
 ائ خرسان. (وقد) عين
 (ال سوكالو). مانو. السجان معهم
 (و) إلو أخاري المسؤول عن xxx
 عين معهم. (وكذلك عين) شمش
 إربا ابن x من كلخ (و) نلبو xxx
 (و) ليقسو المسؤول عن المحكمة
 (في القضية) داخِنُ. قال أمام الاله
 شمس هؤلاء الناس لم يقتلهم أب
 رامو. أرامس الى (أمام) الاله
 شمس قال اذا دية هؤلاء الأشخاص
 xxx المرأة xxx دية
 أرخ في آذار يوم ٧ لمو
 سين. بشرو أصر حاكم مدينة
 خندان^(١)

يبدأ نص المرافعة بذكر اسم الطرف الرئيس الأول في القضية المدعو **Dāḥinu** داخِنُ.
 وهو الشاهد الرئيس في قضية القتل هذه. والذي كانت شهادته قد غيرت من مجريات القضية.
 حيث شهد هذا الرجل ببراءة أحد الأشخاص الذين اتهموا بمقتل المجني عليهم

(1) VAT 20361 = SAAB 9 111

(الأسطر ١٦-١٧-١٨) وأكد اتهام شخص آخر بمقتلهم وهو Nirgāl hāmu. نركال خامو المجرم الحقيقي في القضية الذي يبدو أنه كان سفاحا محترفا. حيث أنه ارتكب عدد من جرائم القتل والاعتداء الجسدي على بعض الأشخاص وعلى عدة مراحل. فالجريمة الأولى. كانت قتله لـ Gala. جالا و Karruru. كرورو وهم عبيد تابعين للمدعو Sāka. ساكا الجريمة الأخرى هي قتله لرجلين من أتباع المدعو Damunuri. دمنوري. كذلك قتله لعبد آخر يعود لدمنوري أيضا. والجريمة الأخرى التي ارتكبها المجرم في مسلسل جرائمه هي الاعتداء الجسدي على الأمة العائدة لـ Arba ilaya. أربا إليا.

يبدو أن الجرائم التي ارتكبها ذلك السفاح كانت قد شغلت الرأي العام الآشوري لفترة من الزمن الى درجة أن الـ سوكالو كان قد استنفر العديد من موظفي الدائرة القضائية التابعة له للبحث والتقصي عن المجرم الحقيقي الذي كان وراء تلك الجرائم. وقد تم ذلك بمساعدة المدعو داخن الذي عُده دليلاً رئيساً لإدانة المجرم وقد استطاعت المحكمة من خلال شهادته توجيه التهم المشار اليها للمجرم نركال. خامو. وقد يكون داخن نفسه هو أحد رجال الأمن الآشوريين الذين كلفوا بالبحث عن الفاعل لتلك الجرائم. والذي قام بدوره بجمع المعلومات عن المجرم لإدانته بصورة قطعية.

حدثت تلك الجرائم في مدينة آشور^(١) ولكن يبدو أن المحاكمة قد جرت في العاصمة نينوى لأنها طرحت أمام الـ سوكالو. الذي عادةً ما يمارس نشاطه القضائي فيها. وقد فرض الـ سوكالو العقوبة على المجرم وهي الـ خُرسان (hursānu). ونتوقف عند هذه النقطة. لننتحدث عن عقوبة الـ خُرسان والتي تترجم الى اختبار نهري أو مخنة^(٢). إن هذه الترجمة قد تكون غير معبرة عن العقوبة بشكل واضح. ولو خلال العصر الآشوري الحديث على أقل تقدير. فإن كانت الـ خُرسان في عصور سابقة تستخدم كأحد أدلة الإثبات^(٣). فإنها استخدمت في العصر المذكور كعقوبة تفرض على المذنب. فمن خلال قضايا المحاكم التي لدينا والمشاكل المطروحة في تلك القضايا والتي تم فرض عقوبة الـ خُرسان عليها نستطيع أن نتصور الـ خُرسان على أنها عملية تؤدي الى موت محقق للشخص الذي يقوم بها. وإن كنا قد رأينا في قضايا سابقة بأن الـ خُرسان كانت تفرض على المذنب لترهيبه أولا ولجعله يدفع

(١) نسبة للمدينة التي وجد فيها النص

(٢) المعجم الأكدي ص ١٩٢ كذلك CDA p.122

(٣) حول الـ خُرسان كأحد أدلة الإثبات. أنظر سليمان، عامر. "طرق الإثبات في القانون العراقي القديم" -

آداب الرافدين العدد ٣٠ ١٩٩٧ ص ١٨٠

الغرامة ثانياً ولذلك كانت تأتي بصيغة الأثر الرجعي. (من) الـ خُرسان تراجع^(١)
hur-sa-an i-tu-ra. فانها في هذه القضية لم تأتي بنفس الصيغة.

ويبين لنا أحد النصوص التذكارية. ان الـ خُرسان كانت تفرض كذلك على الآلهة.
 حيث نقرأ في نص محاكمة الإله مردوخ من قبل الإلهة شمس وأدد العبارة التالية:

Obr 5- LÚ.A.KIN šu-u ša il-lak-u-ni	الـ مارشبري (الرسول). هو (الذي)
u-še-ša-aš-šu-ni	ذهب وأخرجه (مردوخ). وحمل (تمثاله).
6- xxx i-ra-kab-u-ni a-na hur-sa-an	وذهب (به) الى الـ خُرسان. عند بيت
šu-u il-lak	أكيّو ذهب (الى). ذلك البيت عند حافة
7- ina ŠĀ Ē-a-ki-te ša il-lak-u-ni	الـ خُرسان عند (ذلك المكان) بدأوا
Ē šu-u ina UGU šap-te ša hur-sa-an	(شمس وأدد) يسألونه ^(٢)
ina ŠĀ i-sa-ú-u-lu-šu	

تشير العبارة أن الـ خُرسان كان لها مكان معين يقع بالقرب من بيت اكيّو^(٣) وأن الآلهة في تصور العراقيين القدماء إذا ارتكبت الأخطاء قد تتعرض للـ خُرسان كعقوبة للخطأ الذي ارتكبته تلك الآلهة. ومن جهة أخرى يشير النص الى الاستجواب الذي يسبق تنفيذ الـ خُرسان. وهذا ما لاحظناه كذلك في قضايا المحاكم السابقة. أما بالنسبة للقضية التي نحن بصددها فقد فرض الـ سوكالو الـ خُرسان كعقوبة على السفاح نركال خامو لارتكابه تلك الجرائم ومن دون الإشارة الى امكانية تخفيفها الى عقوبة مالية. والسؤال هنا- هو لماذا لم يحكم الـ سوكالو على المجرم بالقتل (**dāku**) بدل الـ خُرسان (**hursān**) طالما أن النتيجة ستكون واحدة وهي موت المجرم. إن هذا السؤال يجعلنا نتصور طريقة تنفيذ العقوبة في كلا الحالتين. فعقوبة القتل وكما بينا في القضية السابقة كانت تنفذ من قبل أهل القتل. أما عقوبة الـ خُرسان فإن تنفيذها يتم من قبل موظفين مشرفين أو متخصصين في تنفيذ هذه العقوبة. كما هو موضح في هذه القضية. حيث كلف الـ سوكالو لجنة من الموظفين القضائيين والسّجان ومن أكثر من مدينة آشورية وأوكل اليها مسؤولية تنفيذ الحكم بالمجرم (الأسطر ٩-١٥). إضافة الى ذلك طريقة الموت نفسها التي لم تحدد في العقوبة الأولى. أما

(1) SAA₆ 238:4 , 264:r6

(2) SAA₃ 34: 5-7

(٣) بيت اكيّو وهو المعبد الذي كانت تقام به أعياد رأس السنة البابلية. وكان يوجد في كل مدينة رئيسة بيت

اكيّو. يقع على مقربة من مجرى نهري خارج أسوار المدينة. للمزيد ينظر عبد الواحد ، فاضل -

الأعياد والاحتفالات - حضارة العراق ج١ بغداد - ١٩٨٥ ص ٢١٧

في الـ خُرسان فتكون عن طريق الغرق (الموت غرقاً). ومن هذا يتضح لنا ان عقوبة الـ خُرسان كانت تتفد من قبل جهة رسمية وربما كان يحضرها عددا من المواطنين يشهدوا تنفيذ الـ خُرسان التي يبدو انها كانت لها مراحل وخطوات تمر بها حتى تنتهي بموت المجرم

ينتهي نص القضية بشهادة المدعو داخُن التي برأت **Abu rāmu** أبُ رامو من تهمة قتله لأولئك الاشخاص. ثم يظهر في النص المدعو **Arāmis** ارامس الذي لم يتح لنا تلف الاسطر من معرفة دوره الحقيقي في القضية. ولكن يبدو انه كان المسؤول او المكلف باعطاء التعويضات (الدية) عن أولئك الضحايا. ربما يكون هذا الشخص كفيلا ذلك المجرم.

المبحث الثالث القضايا الاجتماعية

الإرث - Aplutu:

إن من أكثر المشاكل التي تحدث بين أفراد العائلة : الواحدة هي الاختلاف حول تقسيم التركة. طبعاً هذا ليس في ديننا الحنيف. فالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة قد قسما التركة على الورثة بحيث لا يختلف اثنان عليها. أما في العصور الغابرة كالعصر الآشوري الحديث فإن الأمر مختلف . فعلى الرغم من محدودية قضايا المحاكم التي وصلتنا بخصوص النزاعات حول تقسيم الإرث . إلا أن الأمر يبدو أوسع من ذلك بكثير لعدم وضوح المواد القانونية التي اختصت بالإرث في القوانين العراقية القديمة (١) ، وعدم وجود حصص ثابتة للورثة إناثاً وذكوراً وأسباب أخرى كلها جعلت عملية تقسيم التركة قليلاً ما تتم دون مشاكل ونزاعات قضائية.

إن هذا الموضوع يحتاج الى تطرق واسع وتفصيل أكثر يمكن أن يتناوله بحث خاص عن موضوع الإرث وتقسيم التركة . ونحن هنا ومع عدد من قضايا المحاكم استطعنا أن نقف على بعض المشاكل والنزاعات التي كانت تحدث بين الآشوريين بخصوص الإرث.

(١) حول المواد التي تتعلق بالإرث ينظر قانون حمورابي المواد ١٦٥-١٧٠ القوانين الآشورية الوسيطة اللوح الثاني المواد ١-٥.

القضية الأولى تعود بتاريخها الى سنة ٦٥٥ ق.م حيث نقرأ فيها النزاع التالي:

- Obr 1- NA₄ KIŠEB¹ AG-ša-la-šu-ni-i ختم نابو. شلاشني قضية أبار
2- de-e-nu ša¹ u-bar-l5 عشتار. ضد أربا إلينا مع آشور إقبي.
3- TA*¹ 4-il-a-a TA*¹ aš-šur-iq-bi بخصوص حصته (ميراثه) من بيت
4- ina UGU HA.LA É.AD id-ba-bu-bu-u-ni الأب اشتكى. أمام شما آشور الـ
5- ina IGI¹ šum-ma aš-šur LU.IGI.DUB أبركو. اقربوا. قرر الحكم فيما
6- iq-tar-bu de-e-nu ina bir-tu-šu-nu بينهم. الذي في المستقبل او في أي
7- ip-ta-ra-as mām-ma TA*¹ mām-ma وقت قضية ضد أربا إلينا. أو ضد
8- la i-da-bu-ub أولاده يبغي (يشكي) ١ مانا فضة
9- man-nu ša ina ur-kiš ina ma-te-me (و) ١ مانا ذهب الى ننليل يعطي ٢
10- de-e-nu TA*¹ 4-il-a-a خيول بيضاء عند قدمي آشور يثبت
11- ú DUMU.MEŠ-šu ub-ta-u-ni (و) وريثه الكبير في حرم. أدد يحرق.
12- 1MA.NA KU.BABBAR 1 MA.NA أرخ في تشرين يوم ٢٨ لمو أيانو
KU.ŠIGIN
13- a-na NIN.LIL i-dan
14-2ANŠE.KUR.RA.MEŠ BABBAR.MEŠ
B.E 15- ina GİR.2 aš-šur i-rak-kas
16- DUMU.UŠ-šu GAL-u ina ḥa-am-ri
17- ša IM GIBIL

- 35- ITI.DU₆ UD.28-KĀM سبعة عشر شاهدا
36- lim-mu¹ u-a-a-nu
37- ina UGU-ḥi de-e-nu ša UDU.NITÁ.
MES ša SIG.MES sal-lu-um ta-din بخصوص قضية الخراف
مع صوفها. سلم وأعطى^(١)

رفع المدعي Ubar ištār. أبار عشتار. قضية في المحكمة ضد إخوته المدعى عليهم. Arba ilai. أربا إلينا. و Aššur iqbi. آشور إقبي. بخصوص حصته من الإرث وكانت التركة عبارة عن بيت ومجموعة من الأغنام. المحكمة كانت برئاسة الـ أبركو Abarāku الذي فرض الحكم عليهم. والحكم تناول أولا موضوع البيت وقد رأت المحكمة أن المدعي غير محق في مطالبته بحصة من بيت الأب. ولذلك حكم الـ أبركو برفض الدعوة التي أقامها المدعي وحذر من خلال عدد من الشروط الجزائية بعدم رفع دعوى أخرى في المحكمة من قبل المدعي نفسه أو أي شخص آخر ضد المدعي عليه أربا إلينا أو ضد أولاده. أما فيما يخص موضوع الأغنام. ففي ملاحظة جاءت في نهاية النص

(1)VAT 8241

تبين بأن الحكم هذه المرة كان لصالح المدعي حيث أمرت المحكمة بإعطاء حصته من الأغنام مع صوفها.

إن اقتصار النص على هذه المعلومات المقتضبة لا يعني أن القضية كانت واضحة وغير معقدة. فرفض المحكمة إعطاء أحد الأخوة حصة من ميراث البيت لم يكن ليحدث إلا لسبب تجاهل النص ذكره ولكنه كان مقنعا بالنسبة للمحكمة. كأن يكون المدعي عليهم قد اشتروا حصة المدعي من البيت ودونوا عقدا بذلك أظهروه أمام المحكمة لتأكيد عدم أحقية المدعي بالمطالبة بحصة البيت.

وفي قضية أخرى حدثت سنة ٦٢٨ ق.م نجد أن التشابه موجود بينها وبين القضية السابقة. حيث نقرأ التفاصيل التالية:

Obr	1- de-e-nu ša ḥal-di-KALAG-a-ni 2-TA* ḥaš-šur-BAD ḥaš-šur-KUR LAL 3- ina UGU HAL.LA-šu KA.KA-u-ni 4- KU.BABBAR ša HAL.LA-šu xxx 5- ḥaš-šur-BAD ḥaš-šur-KUR.LAL 6- it-ta-nu-ni-iš-šu 7- TA* IGI de-e-nu ḥal-de-KALAG-a-ni	قضية خالد دنان. ضد آشور دوري (و). آشور مات تاقن اشتكى بخصوص حصته (ميراثه). الفضة حصته. آشور دوري (و) آشور مات تاقن أعطوه. قضية ضد
Rev	8- mān-ma TA de-e-nu NU KA.KA فقرة التراضي والشرط الجزائي	خالد دنان. أي واحد قضية لا
L.E	13- ITI.ZIZ UD 20 KAM 14- lim-mu ḥa-sa-kib	يشتكى أرخ في شباط يوم ٢٠ لمو نابو سالكب
	29- KU.BABBAR-šu ša HAL-LA-šu ša bi-bu gab-bu 30- it-ta-nu-ni-iš-šu	إثنا عشر شاهدا حصته من الفضة. كاملة أعطوه ^(١)

المدعي في القضية هو Ḥaldi خالد. الذي رفع دعوة ضد أخويه Aššur dūri آشور دوري و Aššur mātu tāqqin آشور مات تاقن^(٢) ولم يذكر النص اسم موظف القضاء الذي نظر في القضية. أما الخلاف فكان يدور حول حصة المدعي من الارث. فقد

(1)AL-RAFIDAN: 34

(٢) آشور مات تاقن من الشخصيات البارزة خلال الفترة المتأخرة من العصر الاشوري الحديث وقد أصبح لمو في سنة ٦٢٤ ق.م كما وجد له ارشيف كامل من النصوص المسماة في مدينة آشور وقد قام الاستاذ علي ياسين بترجمة ونشر تلك النصوص في AL-RAFIDAN vol 17 /1996 P.207-288

كان خالد الاخ الاصغر للمدعى عليهم^(١) اللذان كانا قد استلما حصتهم من تركة والدهم من العقارات قبل عدة سنوات^(٢) ويبدو حينها ان خالد كان صغيرا. لم يتمكن من استلام حصته التي وقعت تحت وصاية اخويه وعندما اصبح المدعي في عمر يمكنه من استلام حصته. طالب اخويه بميراث الاب فحدث النزاع عند ذلك ويبدو ان الاخوين المدعى عليهم كانوا قد انكروا ما بذمتهم لآخوهم الاصغر. الامر الذي ادى بالآخر للتجاء نحو المحاكم لاسترداد حقه.

ان النص الذي بين ايدينا يمثل القرار الذي اتخذته المحكمة بخصوص حصة المدعي من التركة التي قدرتها المحكمة بالفضة. وبما ان التركة كانت عبارة عن عقارات (اموال غير منقولة). والتي يتم تقسيمها بموجب نص من المورث الى الوريث^(٣) فقد كانت حصة المدعي من الارث مثبتة في النص الذي استطاع من خلاله ان يثبت حقه بالتركة. اما الفضة التي امرت المحكمة باعطائها لـ خالد فهي حصر لتلك التركة. وقد فرضت المحكمة الفضة للمدعي هنا لأحد السببين. اما ان المدعي خالد قد فضله اخذ الفضة بدل العقارات. او ان المحكمة كانت قد وجدت صعوبة في تقسيم التركة. فامرت بحصرها ووضع تقدير لها بالفضة ليسهل اعطاء حصة المدعي منها. وقد اكدت المحكمة على ان المدعي قد استلم حصته كاملة من الفضة (الاسطر ٢٩-٣٠).

وفي قضية اخرى تدور حول تقسيم الارث بين اخوين نجد ان نزاعا كان قد شب بينهم واضطروا الى اللجوء للقضاء لحل الخلاف بينهم وهناك حدثت القضية التالية:

- bv 1- NA₄ . KISIB 2 PAB-e
2- A¹ aš-sur-ba-ni
3- ip-ta-ar-su
4- TA* pa-an a-ḥa-mi-ši
5- mi-mu TA* mi-mu
6- la i-da-bu-bu
7- ana še-ti-šu
8- ¹ IGI-15-de-ni
9- bi-lat lu-ša-te-ra
10- bi-lat lu-ma-ti
11- ¹qi-biṭ-aš-sur
12- ina ŠA-bi la qur-bu
13- ša ur-ka-ta-šu-nu
14- DUG.kal-lu si-ḥa-ru

ختم اخوين. اولاد اشور بان (التركة). قسموا
بينهم. واحد ضد واحد لا يشتكي. المخالف
بان عشتار. حصة يزيد. حصة ينقص. قبيبت
اشور لا يقترب من ارثهم. حتى الادوات (و).

القدور (تقاسموا)

سنة شهود^(٤)

(1) Ibid P.275

(٢) حول نص استلام التركة انظر 31 AL RAFIDAN

(٣) حول نصوص تقسيم التركة انظر 18,19 FNALD

(4) VAT 14452=SAAB5 20

بداية تم حل النزاع بين الاخوين وقسمت التركة بينهم بشكل مرضي وقد تم ذلك على نحو لم يشير اليه نص المحكمة. ولكن النص يذكر ان المحكمة كانت قد عينت احد الاشخاص المدعو Pān ištār dēni. بان عشتار دين كوصي على الورثة في حالة حدوث أي خلاف بينهم حول مسألة تقسيم التركة. هذا يجعلنا نعتقد بان الاخوين كانوا صغارا في العمر قد لا يدركون الحال الذي تم عليه تصفية التركة بينهم. وقد منحت المحكمة السلطة لهذا الوصي. انه في حالة حدوث أي نزاع بين الاخوة على مسألة الارث فالوصي الحق في اخذ حصة من الارث من المقصر أي من الاخ الذي سبب النزاع ويعطيها الى الاخر. كعقوبة له. كما اشارة النص الى شخص اخر وهو المدعو Qibit aššur قيبيت اشور الذي منعت المحكمة من الاقتراب من ارث الاخوين واخذ أي شي منه. ولم يشير نص المحكمة الى درجة القرابة التي قد تمكن قيبيت اشور من مطالبة بحصة من ارث الاخوين. ومن الصعب علينا هنا معرفة هوية ذلك الشخص وعلاقته بالاخوين.

قضية الارث الاخرى حدثت سنة ٦١٤ ق.م وقد سجلت المحكمة. الحكم على القضية الذي اصدره اثنان من موظفي القضاء المحترفين. ولكن مع الاسف فان التلف الحاصل في نص الحكم اعاقنا من فهم القضية بشكل كامل.

- | | |
|---|--|
| 1- de-e-nu ša ¹ aš-šur bal-lit LÚ.SUKKAL | الحكم الذي تقرر (من قبل). اشور بلط |
| 2- ^{1.d} IM.APIN.eš ^{lu} ha-za-nu ip-ru-su-ni | ال سوكالو (و). أد ارشو ال خزانو. |
| 3- HAL.LA-ša ¹ ta-DINGIR.MEŠ | حصة (ميراث). تا الي. صائع النحاس |
| 4- LÚ.SIMUG URUDU xxx ig-ru-u-ni | اشنكي. بيت كبير (و). بيت xxx القسم |
| 5- É dan-nu É xxx NIM É-a-ni | الداخلي. اسطبلان (و). ساحة البيت |
| 6- 2 É-ma-a-a-la-te TUR É-u | (التي). بجانب طريق الملك الكبير. بجانب |
| 7- SUḪUR KASKAL.MAN dan-nu SUḪUR É-kur-ḫu | بيت كرخو. بجانب بيت قردي عشتار. ابن |
| 8- SUḪUR É ¹ qur-di-15 A ¹ GIN-su | كانشو. بجانب بيت بلط ابن نائد أنو. تلك |
| 9- SUḪUR É ¹ lu-ba-lat A ¹ I-d a-nu | حصة (ميراث) اشدو. ابن اشور بيت كال |
| 10- an-ṣi-u HA.LA ša ¹ SUHUS-d ^{xx} MES | |
| 11- DUMU ¹ aš-šur-É-DU | |

اسطر تالفة

17-

فقرة التراضي والشرط الجزائي

- 36- ITI.GU₄ UD 22.KÁM lim-mu
^{1.d} 30-DU-ZU

عشرون شاهدا

أرخ في ايار يوم ٢٢ لمو سين كينا إد^(١)

يفهم من النص بان المورث هو **Ta'li** تا لي والورثة هم شخصان **Ašdu** أشدو وشخص اخر لم يظهر اسمه بسبب تلف النص. وقد حدث نزاع بينهم حول تقسيم املاك تا لي فلجأوا الى المحكمة ومثلوا امام ال سوكالو وال خزانو اللذان قسما بينهم الاملاك والتي كانت عبارة عن عقارات (بيتان احدهم كبير والاخر صغير واسطبلات وغيرها). ونتيجة لذلك التقسيم فقد فرضت المحكمة التسوية القضائية بين الوريثين وامرتهم بعدم الاعتراض على الحكم وفتح القضية مرة اخرى.

التبني - mārutu:

لم يصلنا من قضايا المحاكم التي عالجت مشاكل التبني شيء الكثير. وهذا امر طبيعي. فقلت حالات التبني في العصر الاشوري الحديث بل وندرته في بعض الفترات⁽¹⁾ قد اثر طرديا على الخلافات القضائية التي قد تحدث نتيجة لممارسة التبني. حيث لدينا حالة واحدة سجلت خلاف حول فتاة كان احد الاشخاص قد تبناها. ان هذه الحالة الوحيدة يمكنها ان تعطينا صورة مقربة عن موقف القضاء الاشوري من الخلافات الناتجة عن التبني وكيفية معالجتها.

- 1- de-e-nu ša¹ mu-SIG₅ aš-šur
- 2- TA*¹ par-zi-i A¹ si-i-li
- 3- ina UGU-^{MI}hi la-li-i-te
- 4- DUMU.UŠ-šu ina IGI¹ aš-šur-SU
LU.SUKKAL
- 5- KA.KA-u-ni AD-u-ša AMA-ša
- 6- uk-te-nu MI a-na¹ mu-SIG₅ aš-šur
- 7- i-ta-nu šu-ul-mu
- 8- bir-ti-šu-nu bir-ti¹ par-zi-i
- 9- bir-ti¹ mu-SIG₅ aš-šur
- 10- IGI¹ qī-biṭ-15 ša IGI di-na-a-te
- 11- IGI¹ sa-ti-a-a LU.GAR-nu
- 12- IGI¹ mu-še-zib aš-šur LU.GAL
ki-šir
- 13- IGI^{1.d} PA-sa-kib
- 14- ITI.xUDx
- 15- lim-mu u-pu-qa a-na 4.DINGIR

قضية مودامق اشور. ضد بارزي ابن سيلي. بخصوص لاليتي. وريثته. اشتكى امام اشور راربا. ال سوكالو. ابوها (و). امها ثبتوا المراءة الى (عند) مودامق اشور واعطوها. سلام بينهم. بين بارزي (و). بين مودامق اشور. امام قبييت عشتار المشرف على المحكمة. امام ساتيا الحاكم. امام موشيزب اشور قائد الحرس. امام نابو ساكب. أرخ في xxx لمو أباقا
آن أربا الو⁽²⁾

(1)FNALD P.114

(2)RA 24 P.112 No 1

المدعي في القضية هو Mudāmig aššur مودامق اشور الذي كان قد تبني فتاة من Bārzi بارزي وهو الوالد الحقيقي لـ Lālite لاليتي الفتاة المتبناة. ولم يشر نص القضية الى سبب الخلاف الذي من اجله رفعت القضية للمحكمة الا انه من الواضح ان السبب هو هروب الفتاة من بيت مودامق اشور الشخص الذي تبناها ورجوعها الى بيت امها وابيها. لاسباب نجهلها.

رفعت القضية امام محكمة السوكالو في نينوى سنة ٦٣١ ق.م وقد اصدر حكمه باعادة الفتاة الى مودامق اشور الذي تبناها من امها وابيها^(١) واللذان كانا مسؤولين عن تنفيذ الحكم. لانه موجه اليهم. وفعلًا قام اب وام الفتاة باخلاء طرفهم من القضية واعادوا فتاتهم الى مودامق اشور. واتبع ذلك بفقرة التراضي التي تدل على انتهاء الخلاف. واخيرًا يظهر لنا في قائمة الشهود ان عددا من موظفي الادارة الاشورية سواء على الصعيد القضائي او العسكري كانوا قد حضروا اجراءات المحاكمة على القضية. وقد يعطينا هذا مؤشرا على ان المحاكمة كانت قد جرت في القصر الملكي في نينوى.

من خلال ما تقدم من قضايا المحاكم. استطعنا الوقوف على العقوبات التي كانت تفرضها المحاكم الاشورية على مختلف القضايا التي تطرح امامها. واتضح بانها كانت تركز على العقوبات المالية وهي الغرامة والتعويض والدية. فقد وجدت المحاكم ان التعويض المادي افضل وسيلة في ذلك الوقت لحل النزاعات القضائية. فقد كان هدف صاحب القضية (المدعي) من رفع الدعوة امام المحكمة. هو الحصول على التعويض المادي المناسب على الاضرار التي لحقت به. اضافة الى العقوبات المالية حكمت المحاكم الاشورية بعقوبات جسدية وهي القتل والخُرسان والعبودية والحجز. الا ان هذه العقوبات كانت تخفف في معظم الحالات الى عقوبات مالية. فبالنسبة لعقوبة القتل والاعدام. فقد حكمت المحكمة الاشورية بهذه العقوبة على جرائم القتل المتعمد وهذا الحكم يطابق ما جاء في قانون العقوبات العراقي المادة ٤٠٦ منه. والتي تنص على اعدام المتهم في حالة ثبوت ارتكابه جريمة القتل مع سابق الاصرار والترصد (القتل المتعمد) وقد كانت هذه العقوبة تخففها المحاكم الاشورية الى دفع الدية عن القتل. ويجب الاشارة الى ان الدية عن القتل في الوقت الحاضر هي عقوبة تفرضها التقاليد العشائرية ولا تعترف بها المحاكم القضائية كعقوبة. في حين ان المحاكم الاشورية. حكمت بها كبديل عن عقوبة الاعدام.

(١) ان هذا الحكم هو عكس ما جاء في قانون حمورابي المادة ١٨٦ التي تنص على بقاء المتبني عند الاب الحقيقي ولا يرجع الى الاب الذي تبناه. في حالة هروب ذلك المتبني.

اما بالنسبة للـ خُراسان. (المحنة). فقد كانت هذه العقوبة الوجه الاخر لعقوبة الاعدام. ولكنها مغلفة بنوع من الاختبار الذي اذا ما طبق سيؤدي الى موت الشخص. وكانت المحاكم تفرض هذه العقوبة. على المتهم. مع ابقاء المجال له مفتوح للتراجع عنها وتقديم الغرامة او التعويض المناسب ولهذا لا تصدرها الى المحاكم العليا في العاصمة.

اما عقوبتي الحجز والعبودية. فقد فرضتا على المتهم في حالة عدم تمكنه من دفع التعويض عن القضية. ومتى ما تمكن المتهم من دفعه فان هاتين العقوبتين تسقط عنه ويحرر منها. وقد فسحت المحاكم الاشورية المجال لذوي المتهم وكل من له علاقة به لتحرير صاحبهم عن طريق دفع التعويض او الغرامة المالية بدلا عنه.

يبدو من خلال استعراض تلك العقوبات التي فرضت من قبل المحاكم الاشورية ان القضاء في العصر الاشوري الحديث اعتمد في احكامه على فرض العقوبات المالية اكثر من اعتماده على العقوبات الجسدية. وهذا يدل على مدى تطور المدنية في المجتمع الاشوري ومدى تفهم المجتمع لمكانة الانسان ودوره فيه. وان الانسان الغير سوي لا يعني بان دوره قد انتهى في المجتمع ويجب التخلص منه. بل على العكس حاول المجتمع الاشوري وعلى رأسه السلطة و القضاء معالجة ذلك الانسان وجعله انسان سوي عن طريق اشعاره بان يد القانون سوف تطاله عندما يحاول تعكير صفوة المجتمع الذي يعيش فيه. وهذه احدى الحقائق المهمة. التي ندحض بها تقولات بعض الغربيين واليهود الذين وصفوا المجتمع الاشوري بانه مجتمع غير متحضر ومتعطش لسفك الدماء ولا يعرف الا مبدا القوة. فلو كان ما يقولون صحيح لكان ذلك انعكاس لما في داخل المجتمع الاشوري من قتل وتعذيب واستعمال للقوة.

جدول بالأوزان الواردة في البحث

في عصور سابقة للعصر الاشوري الحديث كانت الاوزان حسب الجدول الآتي مقارنة مع وزن الغرام والكيلوغرام.

سومري	اكدي	Biltu	Manu	šiqu
GUN	Biltu	1		
MA.NA	Manu	60	1	
GÍN	Šiqu	3600	60	1
الوزن الحالي		30.3 كغم	505 غم	8.4 غم

اما خلال العصر الاشوري الحديث فان هذه الاوزان تضاعفت⁽¹⁾ واصبحت حسب

الجدول الآتي:

سومري	اكدي	Biltu	Manu	šiqu
GUN	Biltu	1		
MA.NA	Manu	120	1	
GÍN	Šiqu	7200	120	1
الوزن الحالي		60.6 كغم	1.10 كغم	16.8 غم

(¹) FNALD P.64

بعض المصطلحات السومرية الواردة في البحث وما يقابلها بالأكدي والعربي

عربي	أكدي	سومري
ابن ، وريث	aplu	A
اب	abu	AD
أم	ummu	AMA
رسول	mār šipri	A.KIN
حصان	sisu	ANŠE. KUR.RA
حمار	emāru	ANŠE. NITÁ
محراث	epinnu	APIN
حقل	eqlu	A.ŠA
مكيال	sutu	BAN
فضية ، بيضاء	pasiu	BABBAR.MEŠ
يعترض	nabalkutu	BAL
ميت	muatu	BE
اله	ilu	DINGIR
ذهب	alāku	DU
ابن	māru	DUMU
وريث ، بنوة	mārutu	DUMU.UŠ
قال	qābu	E
بيت	bētū	É
معبد	bēt-ilu	É.DINGIR
قصر	ekallu	É.GAL
سيد	bēlu	EN
سجّان ، حارس	maššartu	EN.NUN
فلاح	ikkaru	ENGAR
اله القمر	sin	EN.ZU
كبير	rābu	GAL
جمل	gamalu	GAM.MAL

سومري	أكدي	عربي
GAZ	dāku	قتل
GE ^{ME}	amtu	أمة
GIBIL	essu	جديد
GIBIL	qālu	حرق
GIL	napruku	يعترض
GIR	šepu	قدم
GIŠ	isu	علامة دالة على الحديد والخشب
GU ₄	alpu	ثور
GUD.NITÁ	alpu	ثور
GUR	tāru	يرجع
GUŠKIN	ḥurāšu	ذهب
ḤAL.LA	zitu	حصنة ميراث
IGI	pānu	امام
IR	u ² ārdū	عبد
ITI	urḥu	تاريخ
KAM	kāmu	علامة دالة على الشهر
KAR	eṭeru	يدفع
KASKAL	ḥarrānu	طريق
KI	irṣetu	أرض
KU.BABBAR	kaspu	فضة
KUR	mātu	بلاد
KAŠ.LUL	ša ² qu	ساقى
LAL	mātu	كمية قليلة ، صغيرة
LÚ	amelu	وظيفة
MAN	sarru	ملك
MÍ	sinštu	امراة
ME	mit	مئة

سومري	أكدي	عربي
MU.AN.NA	šāttu	سنة
NA ₄ KIŠIB	kunukku	ختم
NAGAR	nag̃aru	نجار
NUMUN	zaru	بذور
PAB	aḥu	اخ
PAP	našāru	ناصر ، حكمي
SAG	rēšu	رأس
SIG ₅	damāqu	طيب ، طيب
SIMUG	nappaḥu	صانع
SIPA	ra'iu	راعي
SUM	nadānu	يعطي
SA	libbu	وسط ، عند
SEŠ	aḥu	اخ
SE.BAR	uttutu	شعير
ŠU	gamilu	جميل
ŠU.2	qātu	اليدان
TUG.UD	ašalku	قصّار
TUR	ṣiḥru	صغير
UD	umu	يوم
UN	nāšu	ناس
URU	alu	مدينة
URU.ŠE	kapru	قرية زراعية
URUDU	eriu	نحاس
UŠ.MEŠ	dāme	دية
UZU	širu	لحم
ZAḤ	ḥalāqu	فقد - كسر
ZI	napšte	نفس

الختام

ان ما ورد من معلومات في البحث كانت مستقاة من عدد من قضايا المحاكم والتي كان مجموعها ٤٥ قضية غطت ما يقرب من ١١٠ سنوات من تاريخ العصر الاشوري الحديث (٩١١-٦١٢ ق.م). وتعود جميعها للفترة السرجونية (سرجون وخلفائه) المحصورة بين عامي ٧٢٢-٦١٢ ق.م وقد توزعت القضايا على المواضيع التالية. ١٢ قضية تخص الفضة و ٩ قضايا تخص العبيد و ٦ قضايا تخص الحيوانات وهي الاموال المنقولة. اما الاموال الغير منقولة فقد كان مجموع القضايا التي تخصها ٣ قضايا فقط قضيتان تخص الدور و واحدة تخص الاراضي. وعن الجرائم فقد كان مجموعها ١٠ قضايا ٤ منها قتل والباقي هي جرائم سرقة. اما القضايا الاجتماعية فكان مجموعها ٥ قضايا ٤ قضايا تخص الارث وواحدة تخص التبني.

سلطت تلك القضايا الضوء على عنصرين اساسيين من عناصر العصر الاشوري الحديث العنصر الاول هو المجتمع الاشوري. فقد كشفت لنا القضايا على نشاطات ذلك المجتمع. الاقتصادية والاجتماعية. والمشاكل التي قد تحدث نتيجة لممارسة تلك النشاطات. وما يتمخض عن تلك المشاكل من انعكاسات على افراد المجتمع مع بعضهم البعض. اما العنصر الثاني فهو القضاء. الذي ركزت تلك القضايا على اظهارها بصورته الحقيقية من خلال الممارسات الفعلية التي تمت عن طريق الاحكام التي صدرت بحق تلك القضايا. حيث وضحت لنا دور القضاء في المجتمع الاشوري وكيفية معالجته للمشاكل التي تعترض احد افراده. كما تعرفنا من خلال القضايا على موظفي القضاء الاشوريين الذين كانوا يشكلون ركنا اساسيا من اركان القضاء ولولاهم لما استطاع من طرح خدماته لكافة افراد المجتمع. وتعرفنا كذلك على الاجراءات القضائية التي كانت تسير عليها المحكمة في القضية مع اطراف النزاع منذ رفع الدعوة امامها وحتى اصدار الحكم من قبلها وتنفيذه من قبل الاطراف. وكذلك بينت لنا القضايا العقوبات التي كانت المحاكم الاشورية تفرضها عليها. وقد عكست تلك العقوبات مدى استيعاب القضاء الاشوري لمفهوم العقوبة التي اعتبرها اداة للاصلاح وليس للهدم. وذلك عن طريق اعتماد المحاكم على العقوبات المالية فضلا عن

بعض العقوبات الجسدية لأشعار الفرد بأنه قد يواجه أحدها إذا ما حاول تكرار فعلته. من خلال ذلك كله استطعنا ان نلخص الاستنتاجات التالية:

— ان القضاء الاشوري كان ينظر الى القضية المطروحة امامه على اساس تحقيق العدالة وليس على اساس مقدار الضرر. أي انه كان ينظر في القضية طالما كان فيها ضرر قد وقع على احد الاشخاص. فيحكم بازالة ذلك الضرر او التعويض عنه. ولم ينظر الى القضية على اساس حجم الضرر الحاصل فيها ان كان صغيرا او كبيرا. ولذلك نجد ان بعض القضايا كان النزاع فيها على مبالغ قليلة قد لا تساوي شيئا في الوقت الحاضر. لكن هذا المبلغ على الرغم من صغره فقد لفت انتباه القضاء الاشوري طالما انه حق لفرد من افراد المجتمع.

— من خلال ما تقدم نجد ان القضاء الاشوري وقرارات الحكم التي صدرت لم تكن وليدة صدفة او انها نابعة من المجتمع الاشوري. وانما هي امتداد لقوانين واعراف وتقاليد كانت سائدة في العصور السابقة السومرية والاكديّة.

— ان ماورد في القضايا من حيثيات واجراءات قضائية لاختلف كثيرا بخطواتها ومراحلها عن العصور السابقة.

— كانت النصوص القضائية الاشورية تكتب بصيغ قانونية موحدة تميزت بها عن مثيلاتها في العصور الاخرى ومن ابرز تلك الصيغ هو المصطلح **dēnu** الذي كانت تبدأ به معظم النصوص القضائية الاشورية.

— ان النزاهة كانت هي السمة الغالبة على موظفي القضاء الاشوريين. ويتضح ذلك من خلال بذل جهدهم في معرفة المذنب الحقيقي وإيقاع الذنب عليه ويتضح ذلك اكثر من خلال اعتراف عدد من المذنبين بذنبهم اثناء المحاكمة.

— من الملاحظات المهمة التي ظهرت لنا في القضايا هي اعتماد الاشوريين على الكفيل او الضامن **urk'iu** عن المدعي او المدعي عليه كاحد اطراف القضية حيث كان الكفيل يقف مسؤولا امام المحكمة عن جلب المدعي عليه وتنفيذ الحكم بدلا عنه اذا لم يقم بتنفيذه. وهذا ما معمول به الى الوقت الحاضر. ولذلك نجد في بعض القضايا ان الكفيل كان قد قدم للمحاكمة لذنب لم يقترفه سوى انه كان كفيلًا للمتهم الحقيقي في القضية.

— حاولت المحاكم الاشورية من خلال الاحكام التي اصدرتها على القضايا. ابقاء المجتمع الاشوري مجتمع متماسك يسوده السلام والعدالة القانونية. ويتضح ذلك من خلال بعض القضايا التي كانت المحاكم تفرض السلام بين اطرافها المتنازعة.

— ومن خلال القضايا ظهر بعض الاشخاص والموظفين الذين كانت المحكمة تعتمد عليهم في تنفيذ الاحكام التي تصدرها بحق المتهمين.

وختاماً نقول على الرغم من قلة القضايا التي تناولها البحث الا اننا استطعنا الحصول من خلالها على معلومات وافية ومهمة تخص جوانب عديدة لعصر مهم من عصور العراق القديم. وقد تفاوتت تلك الاهمية من جانب الى اخر. حيث نجد في بعض الجوانب معلومات شبه كاملة تغطي جميع نواحي ذلك الجانب. اما في جوانب اخرى نجد ان القضايا اعطتنا معلومات مقتضبة ولكنها مهمة. ونأمل من المستقبل ان يكشف لنا عن امور اخرى لم يتناولها هذا البحث.

المصادر العربية

- ابن منظور - لسان العرب المحيط - بيروت
- اذارد ، اوتو - "عصر فجر السلالات" الشرق الادنى الحضارات المبكرة - ترجمة عامر سليمان موصل ١٩٨٦ ص ٦٥-٩٨
- البكري ، عبد القاضي ، وآخرون - المدخل لدراسة القانون موصل ١٩٨٢
- بوتيرو ، جين - "الامبراطورية السامية الأولى" الشرق الادنى الحضارات المبكرة - ترجمة عامر سليمان موصل ١٩٨٦ ص ٩٩-١٣٤
- جانكو فسكا - "المجتمع العائلي الموسع والحكم الذاتي في اربخا". العراق القديم - ترجمة سليم طه بغداد ١٩٨٦ ص ٣٥٩-٣٨٦
- الجبوري ، علي ياسين - "نظام الحكم" موسوعة الموصل الحضارية - موصل ١٩٩٠ ص ٢٢٩-٢٤٢
- "الادارة" موسوعة الموصل الحضارية. ص ٢٤٣-٢٦٢ -
- "وظيفة الخزائن الاشورية" سومر مجلد ٤٩ بغداد ١٩٩٨ ص ١٤٤-١٥٣
- حمود ، حسين ضاهر - التجارة في العصر البابلي القديم - اطروحة دكتوراه غير منشورة موصل، ١٩٩٥.
- دولابورت ، وول - بلاد ما بين النهرين - ترجمة محرم كمال - القاهرة ١٩٥٦
- رشيد ، فوزي - الشرائع العراقية القديمة - ط ٣ بغداد ١٩٨٧ -
- "الشرائع" العراق في موكب الحضارة ج ١ بغداد ١٩٨٨ ص ٢٠٣-٢٧١
- سعد الله ، احلام - نظام التقاضي في العراق القديم - اطروحة دكتوراه غير منشورة موصل ١٩٩٩.
- سليمان ، عامر - القانون في العراق القديم - ط ٢ بغداد ١٩٨٧

"طرق' الاثبات في القانون العراقي القديم". آداب الرافدين العدد ٣٠ موصل

١٩٩٧ ص ١٧٣-١٨٥

، وآخرون - المعجم الاكدي - ج ١ بغداد ١٩٩٩

- الطعان ، عبد الرضا - الفكر السياسي في العراق القديم - ج ٢ بغداد ١٩٨٦

- ضياء الدين، زهير - نظام الاتصالات في بلاد آشور - أطروحة ماجستير غير منشورة -

موصل ٢٠٠٠

- عبد الواحد، فاضل، "الأعياد والاحتفالات" حضارة العراق ج ٢ بغداد ١٩٨٥ ص ٦٣ - ١٠٨

- العبودي ، عباس - تاريخ القانون - موصل ١٩٨٨

- كريم ، صاموئيل نوح - السومريون - ترجمة فيصل الوائلي - الكويت ١٩٧٣

- لويد ، سيتون - آثار بلاد الرافدين - ترجمة سامي سعيد الاحمد - بغداد ١٩٨٠

- مجيد ، احمد - دراسة في نصوص مسمارية غير منشورة من العصر البابلي القديم -

اطروحة ماجستير غير منشورة بغداد ١٩٩١

- مسكوني ، صبيح - تاريخ القانون العراقي القديم - بغداد ١٩٧١

- الهاشمي ، رضا جواد - "القانون والاحوال الشخصية" حضارة العراق ج ٢ بغداد ١٩٨٥

ص ٦٣-١٠٨

المصادر الأجنبية

- Ahmad, Ali Yaseen "The Archive of Aššur - Mātu - Tāqqin found in the new Town of Assur and dated mainly by post-canonical eponyms" AL-RAFIDAN XVII Tokyo 1996 pp. 207-288
- Black, J. A. Gorge, A and Postgate, J.N Concise Dictionary of Akkadian Harrassowitz Verlag 2000
- Dalley, S and Postgate, J.N The Tablets from Fort Shalmaneser London 1984.
- Deller, K. H "Die Rolle des richter im Neuassyrischen Prozessrecht" in Studi Edoardo Volterra Vol. VI Millanu 1971 pp. 639-653
- _____ Fales, F.M and Rost, L "Noe. Assyrian Texts from Aššur - Private Archives" part 2 in SAAB Vol IX Heidelberg 1995
- Delitzsch, F Vorderasiatische Schriftdenkmaler Band 1 Leipzig 1907
- Drive, G.R and Milles, J.C The Assyrian Laws - Oxford - 1935 The Babylonian Laws Vol. I Oxford 1955
- Ebeling, E und Meissner, B "Eponymen" in RIA Band 4 Berlin und Lipzig 1938 p.p. 412-460
- Fales, F. M and Postgate, J.N "Imperial Administrative Records" part 1 in SAA Vol. VI Helsinki 1992

- _____ and Rost, L.J "Neo Assyria Texts from Aššur" in SAAB Vol. V Helsinki 1991
- Falkner, M "Die Eponymen der spatassyrischen Zeit" Afo 17 1969 pp. 100-120
- Friedrich, J "Die Inschriften vom Tell Talaf" Afo Beiheft 6 1967.
- Harper, R.F Assyrian and Babylonian letters, London and Chicago 1892-1914.
- Harris, R "On the Process of Secularization under Hammurapi" JCS 15, London 1961 pp. 117 -120
- Johns, C.H.W. Assyrian Deeds and Documents vol. 1 Cambridge 1898-1901
- _____ Babylonian and Assyrian, Contracts and Letters London 1904.
- Kinnir wilson, J.V The Nimrud Wine Lists, London 1972
- Kwasman, T and Parpola, S "Legal Transactions of the Royal Court of Nineveh" Part 1 in SAA Vol. VI Helsinki 1991
- Labat, R Manuel Depigraphie Akkadienne Paris 1972
- Lambert, M "Textes Commerciaux de Lagash" in RA Vol. 47 part 3 paris 1953 p.p. 105-120.
- Livingstone, A "Court Poetry and Literary Miscellanea" in SAA Vol. III Helsinki 1989
- Luckenbill, D.D Ancient Records of Assyrian and Babylonian Part 2 New York 1927
- Mallowan, M.E.L Nimrud and its Remains, London 1966

- Millard, A.R "Some Aramaic Epigraphs" IRAQ Vol. 41 London 1979 p.p. 131-138.
- Parker, B "The Nimrud tablets Business document" IRAQ Vol. XVI London 1954 p.p 29-58
- _____ "The Nimrud Tablets" IRAQ Vol. XIX London 1957 p:p 125-140
- _____ "Economic Tablets from the Temple of MAMU at Balawat" IRAQ Vol. XXV London 1963 p.p. 86-101
- Postgate, J. N "Neo Assyrian Tablet from Tell Al Rimah" IRAQ Vol. 32 London 1970 p.p. 31-35
- _____ "More Assyrian Deeds and Documents" IRAQ Vol. 32 1970 p.p. 129-164
- _____ "The Governor's Palac Archive (Cuneiform Texts from Nimrud, 2) London 1973.
- _____ "Royal Exercise of Justice under the Assyrian Empire" in Rencontre Assyriologique Internationale XIX Paris 1971
- _____ "Fifty Neo Assyrian Legal Documents London 1976
- _____ "The place of the "Saknu" in the Assyrian Governmant" AnSt XXX Ankara 1980 p.p. 67-72
- Pritchard, J. B., Ancient Near Eastern Texts London 1966
- Roth, M Low Collections from Mesopotamia and Asia Minor - Atlanta 1997 .
- Schroeder, O., Keilschrifttexte ous Assur Vershiedenen Inhalts - Leipzig 1920.

- Schoor, M., Urkunden des Altbabylonischen zivil und prozessrechts Lipzig 1913.
- Scheil "Quelques Contats Ninivites" RA 24 part 3 Paris 1927
- Waterman, L Royal Correspondence of the Assyrian Empire - Michigan 1930.
- Wiseman, D.J "The Nimrud Tablets" IRAQ Vol. XV London 1953 p.p. 135-166.

ABSTRACT

Among thousands of Assyrian Cuneiform Texts that are discovered are those texts, which record court cases. These texts are usually called in Akkadian "dinum gamrum" that is completed court cases. This group of Cuneiform Texts are so important to understand the legal procedures followed in Neo Assyrian period courts. It also reflects social Economic and legal problem that faced individual in this thesis, all available Assyrian court cases have been gathered and studied in detail. The thesis contained three main chapters In addition to introduction conclusion and indexes. The first chapter is devoted to give a historical background of court cases since the early Babylonian periods up to the Neo Assyrian period it deal also with officials that were concerned with court during the Neo Assyrian period, judges and court building.

In the second chapter, legal terminology used in these texts, are discussed four types of formulae have been distinguished and explained the third and the last chapter points out all court cases and their main subjects or problems such as murder that and disinheritance ...etc. The chapters dingles out also all punishments that were imposed upon criminal by judges as well as all sorts of crimes mentioned in court cases discussed so far.

Court Cases In The Neo-Assyrian Period

A Thesis Submitted by
MOHAMMAD ABD-ALGANI ALBAKRI

To
The Council of the college of Arts
University of Mosul

In Partial Fulfillment of the requirements
For the Degree of
Master of Arts

In
Ancient Archaeology

Supervised by
Prof. Dr. ALI YASEEN AHMAD

APRIL, 2001